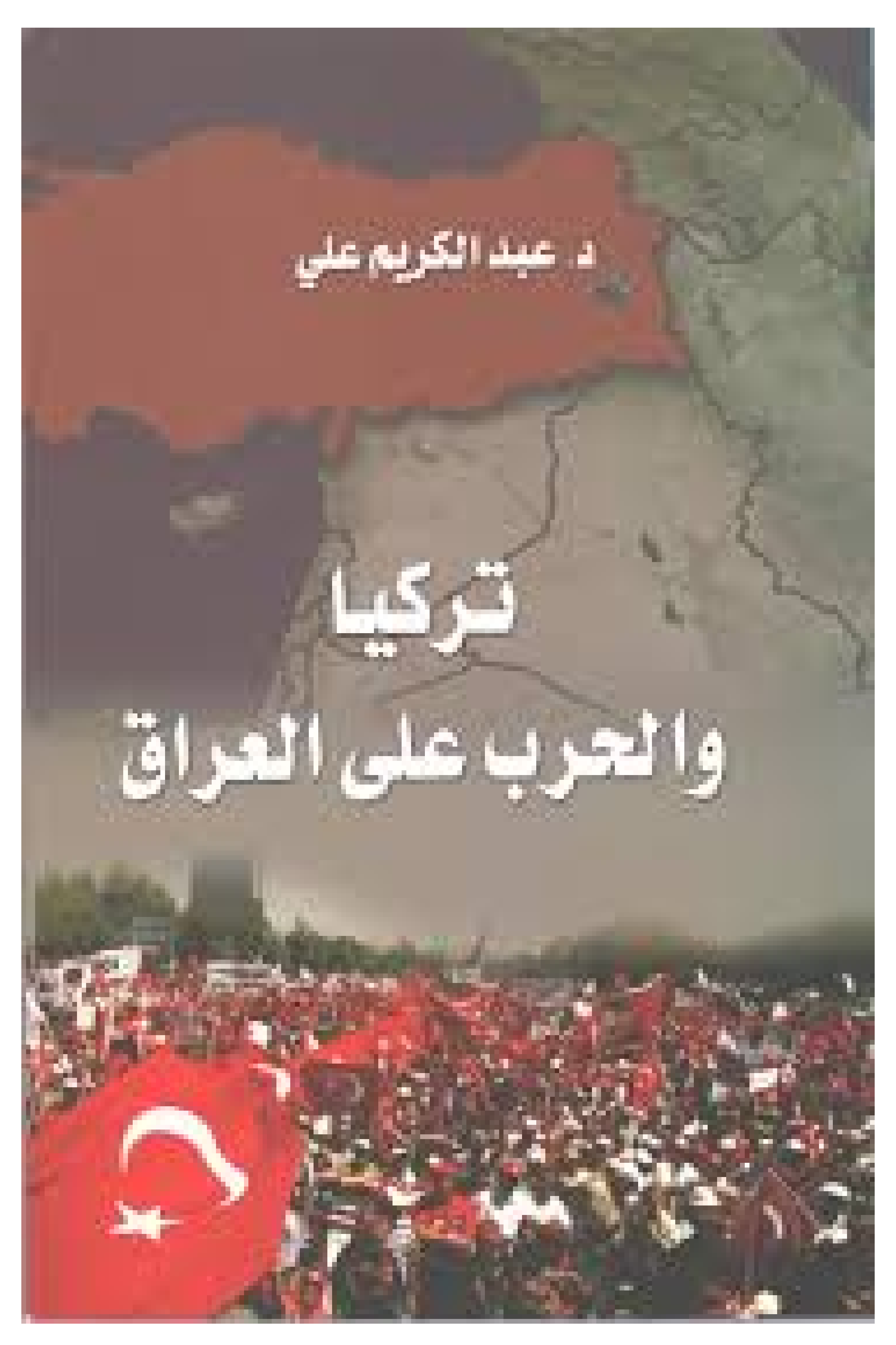

د. عبد الكريم علي
تركيا
والحرب على العراق

تركيا والحرب على العراق

الدكتور عبد الكريم علي

الأهداء

إليك يا سيدي .. عراق الأرض
يا غرة الأوطـــــــان
يا مرفـأ الأوجاع
ومعقل الصبـر

د. عبد الكريم علي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، سيدنا محمد بن عبدالله، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته الغُرّ الميامين، وبعد..

تركيا الدولة العلمانية المعاصرة، المواكبة لحركة العولمة، والحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد إسرائيل، ما تزال تقف على مفترق طريق بين إرث حضاري إسلامي عريق، وعلمانية شرقية متشددة.

تتطلع إلى عضوية كاملة في الإتحاد الأوربي رغم تردد الغرب في قبولها فيه لهويتها الإسلامية،وساعية إلى دور جديد في المنطقة يتوافق مع مصالحها القومية وتطلعاتها الإقليمية في شرق أوسط كبير رسمت معالمه الإدارة الأمريكية لكنه أصبح بعيد المنال في الظرف الراهن ،بعد تعثر المشروع الإمبراطوري الأمريكي في العراق وأفغانستان .

وعلى الرغم من خصوصية روابط التاريخ والدين والثقافة التي جمعت بين العراق وتركيا لمدة طويلة، إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية- التركية، تأرجحت بين مد وجزر، تحالف وعداء، امتد لعدة عقود وأهم هذه التطورات كان موقف الحكومة التركية من الحرب الأمريكية -البريطانية على العراق وتداعياته.

تكمن أهمية دراسة موقف تركيا من الحرب الأمريكية -البريطانية على العراق في عام 2003، لأنها تناول جانباً مهماً في تاريخ العلاقات العراقية- التركية ومواقف الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية التركية من الحرب على العراق. لما تمثله تركيا كإحدى دول الجوار

الإقليمي الساعية لتأمين مصالحها في المنطقة بمسوغات حماية أمنها القومي ،خلال مرحلة تُعد من أكثر المراحل أهميةً في تاريخ العراق المعاصر، إذ يتعرض فيها إلى تهديدات ومخاطر داخلية وتأثيرات إقليمية جمّة، أهمها مشروع التقسيم العرقي والطائفي.

وهناك عدة عوامل مؤثرة في العلاقات العراقية – التركية ، ظلت قائمة مُنذ نشوء الدولة العراقية إلى يومنا الحاضر. لم تُحل حلا جذريا من النظم السياسية المتعاقبة على إدارة الحكم في العراق وتركيا ،وبقيت مشكلة الموصل وكركوك والمسألة الكردية وموضوع المياه والتركمان ، عوامل للتوتر الكامن في العلاقات العراقية – التركية.

ولعل أحد الأسباب الرئيسة في بقاء تلك القضايا موضع خلاف، وإثارة للتوترات الحادة في العلاقات بين البلدين، كلما شهد العراق مخاطر محدقة، هو عدم سعي كلا الطرفين إلى حسم هذه القضايا وطي صفحاتها إلى الأبد، وفق رؤى ترتكز أسسها على التعاون والتفاعل المشترك لخدمة مصالح الشعبين الجارين.

إضافة إلى أَنّ تدخل أطراف أخرى، مثل إسرائيل والولايات المتحدة، لتحقيق غاياتها في المنطقة، حال دون تواصل سعي البلدين لإيجاد قواسم من التفاهم المشترك لمعالجة تلك العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

بل أنتجت تلك العوامل بعضاً من جوانب الريّبة والشك التي طبعت السمة الأساسية للعلاقة بين الطرفين.

وتظل القوى الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا، وهي الأحزاب السياسية، المؤسسة العسكرية، جماعات

المصالح، الرأي العام ووسائل الإعلام، المحرك الأساس في إثارة تلك التوترات في العلاقات العراقية-التركية.

وُتعد دراسة الموقف التركي من الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق في عام 2003 خطوة نحو معرفة حقيقة الدور الذي تمارسه تركيا في المنطقة ومدى قدراتها في التأثير على الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

وهل أن أمن العراق يمثل امتدادا للأمن القومي التركي؟ وهل أن المخاطر المحدقة لتقسيم العراق سيمتد لهيبها إلى دول الجوار الإقليمي أيضا؟

ومن الله التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

العلاقات العراقية – التركية

لمحة تاريخية

غالباً ما ينشىء الجوار الجغرافي مصالح متوافقة أو متناقضة بين المتجاورين، وهذه المصالح أما أن تكون مبعثاً لعلاقات تعاون وتفاهم مشترك،أو تكون سبباً بإثارة المخاوف والمشاكل بين الجارين.

وعلى الرغم من خصوصية روابط التاريخ والدين والثقافة التي جمعت بين العراق وتركيا لمدة طويلة، إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية- التركية أتسمت بالتميّز تارة والفتور تارة أخرى، بالانتعاش والانتكاس، بالتحالف والعداء ، بالحياد والانحياز بالمصالح والأطماع.

وتمثل كل هذه المتناقضات في العلاقات بين الطرفين ، إفرازات لتراكمات السياستين الخارجية والداخلية لكلا البلدين، منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عام 1923، مروراً بثلاثة حروب طاحنة خاضها العراق على مدى أكثر من عقدين من الزمان.

كان لتركيا فيها مواقف سياسية متبايّنة تجاهه، تمثل انعكاسا

لاتجاهات مراكز صنع القرار في تركيا،وذلك للارتباط الوثيق بين الدولة والأحزاب السياسية وسائل الإعلام التركية ، والقوى الأخرى من حيث التأثير والتأثر.

1. العلاقات العراقية - التركية (1923- 1957)

قامت الدولة التركية الحديثة ، على بقايا الإمبراطورية العثمانية التي مزقت أوصالها اتفاقية سايكس- بيكو السرية التي وقعت عام 1916بين بريطانيا وفرنسا. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها شَرع مصطفى كمال باشا بحرب التحرير الوطنية منذ عام 1919 ولغاية 1923، حيث انتهت الحرب بإعلان استقلال تركيا وإلغاء الخلافة وقيام الجمهورية.

أما العراق فقد قرر الحلفاء وضعه تحت الانتداب البريطاني، استنادا لما جاء في معاهدة سيفر عام 1920 التي نصت على فصل العراق عن الدولة العثمانية والاعتراف به دولة مستقلة بشرط أن تتولى إدارتها دولة منتدبة، تنفيذاً للمادة 22 من معاهدة فرساي في عام 1919.

وكان من أبرز نتائج ثورة العشرين (حزيران 1920)، إقناع بريطانيا بإعادة النظر في أسلوب إدارتها للعراق، فقامت بإجراء استفتاء بويع إثره في 23 آب 1921، الشريف فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. [1]

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي – العلاقات العراقية–التركية (1932–1958)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1986، ص 20 و 27.

وأولى المشاكل التي واجهتها الدولة العراقية شبه المستقلة في علاقاتها مع تركيا، كانت مشكلة الموصل التي طالبت تركيا بضمها إليها باعتبارها جزء لا يتجزأ منها استنادا لما جاء في الميثاق الوطني التركي.

وقد تم تسوية المشكلة بمعاهدة الحدود الثلاثية الموقعة بين العراق وتركيا وبريطانيا في الخامس من حزيران 1926، حيث اعترفت تركيا بموجبها بقاء منطقة الموصل جزءاً من العراق.

وفتحت هذه التسوية آفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين. وأعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالدولة العراقية في عام 1927، ومنذ ذلك التاريخ سعى الجانبان العراقي والتركي إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بالاستعانة بالحكومة البريطانية.

وفي مطلع عام 1928، عين العراق صالح نجدت أول وزير مفوض له في أنقرة وكان العراق الدولة العربية الثانية بعد مصر التي أقامت علاقات دبلوماسية مع تركيا، ومَثل تركيا القائم بالأعمال (قايا ألب) لمدة عامين، حتى وصل أول وزير مفوض تركي إلى بغداد هو لطفي طوقاي الذي قدم أوراق اعتماده في21 كانون الأول 1929 [(1)].

وتعبيراً عن حرص العراق على توثيق عرى الصداقة مع تركيا، زار الملك فيصل الأول تركيا في 6 تموز 1931 على رأس وفد ضم رستم حيدر وزير المالية ووكيل رئيس الوزراء. وصدر

(1) اسماعيل صويصال- العلاقات العربية-التركية من منظور تركي، جـ2 مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، إسطنبول 1993، ص 183.

في ختام الزيارة بيان مشترك أشار إلى اتفاق الجانبين على الشروع في مفاوضات ثنائية لعقد اتفاقيات تجارية ومعاهدة حسن الجوار وتأمين حفظ الأمن والنظام على الحدود إثر تزايد نشاط المتمردين الأكراد على الحدود العراقية- التركية.[1]

وكانت زيارة ملك العراق فيصل الأول، أول زيارة لحاكم عربي إلى تركيا، في حين اقتصرت زيارات المسئولين الأتراك إلى العراق على مستوى وزير خارجية.[2]

وأعقبت زيارة الملك فيصل زيارة أخرى قام بها وزير الخارجية نوري السعيد في 21 كانون الأول 1931، وقّع خلالها ثلاث اتفاقيات مع الجانب التركي تتعلق بالتجارة وتنظيم إقامة رعايا البلدين.

ومارس العراق ضغطاً دبلوماسياً على تركيا، لحملها على الوقوف إلى جانبه في عصبة الأمم عندما عرضت قضية الخلاف الحدودي بين العراق وإيران. فقد حصل وزير الخارجية نوري السعيد أثناء زيارته إلى أنقرة في كانون الأول 1934، على وعد من الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك ورئيس الوزراء عصمت إينونو، بتأييد العراق في نزاعه مع إيران عند طرح المشكلة في عصبة الأمم.

إلا أن كلمة وزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس الذي

---

(1)عبد الرزاق الحسني– تاريخ الوزارات العراقية جـ 1، منشورات دار الكتب ط/5 بيروت، 1978 ص 143 و 145.

(2) محمد نور الدين، حجاب وحراب، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، رياض الريس للنشر ، بيروت2004، ص 23.

كان يرأس اجتماعات مجلس العصبة في 14 كانون الثاني 1935، لم تكن في صالح العراق، حيث أشار فيها إلى خطأ الحكومة العراقية بعرض قضية الحدود مع إيران على عصبة الأمم، وإلى عدم التزام العراق بالعهود وطلب إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين.[1]

إثر ذلك قامت تركيا وبناءاً على طلب الحكومة العراقية بتحرك واسع لحل مشكلة الحدود بين العراق وإيران. وأستمر تبادل الوفود والزيارات الرسمية كأحد مؤشرات نمو العلاقات بين العراق وتركيا. وفي 21 نيسان 1937، وصل إلى أنقرة ناجي الأصيل وزير الخارجية على رأس وفد عراقي لبحث تمديد الفصل الثاني من المعاهدة الثلاثية الموقعة في 5 حزيران 1926 بين العراق وتركيا وبريطانيا، التي كان سريانها قد انتهى في 18 حزيران 1936، وقد حظي الوفد بحفاوة بالغة، كما امتدحت الجرائد التركية سياسة حكومة حكمت سليمان الجديدة التي أتى بها انقلاب بكر صدقي.[1]

وفي 29 حزيران 1937، تمخضت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية توفيق رشدي آراس إلى بغداد عن إصدار بيان رسمي، أعلن فيه عن التوقيع بالأحرف الأولى من قبل ناجي الأصيل وزير الخارجية العراقي والوزير المفوض في سفارة إيران في بغداد على

(1) خلدون ساطع الحصري- تحقيق، مذكرات طه الهاشمي (1919-1943)، منشورات دار الطليعة بيروت، ط1، 1967، ص 194.

(2) أوراق ناجي شوكت، تقديم وتحقيق د. محمد أنيس، د. محمد حسين الزبيدي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977، ص 182.

معاهدة الحدود الجديدة بين العراق وإيران، تمهيداً للتوقيع النهائي عليها في طهران، الذي تم في 4 تموز 1937بحضور الوفد التركي.

وقد حصلت إيران بموجب هذه المعاهدة على مكاسب جديدة في شط العرب على حساب الحقوق الوطنية للعراق.[1]

ويكمن الدافع الأساس في توسط تركيا بين العراق وإيران لإنهاء الخلاف بينهما، رغبتها بإزالة العقبات أمام مساعيها لتحقيق فكرة عقد ميثاق شرقي على غرار الميثاق البلقاني،[*] يضم تركيا والعراق وإيران وأفغانستان.

وفي 8 تموز 1937 وقعت الدول الأربعة في القصر الصيفي في طهران المسمى سعد آباد، الميثاق الذي سمي بميثاق سعد آباد المتضمن تعهد الدول الأطراف بعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وحماية الحدود.

وأصبح ميثاق سعد آباد نافذاً ابتداءً من 25 حزيران 1938 بعد تصديق سائر الدول الأعضاء.[1]واعتبرت جريدة (جمهوريت) التركية، الميثاق بأنه: «خطوة مكملة للميثاق البلقاني لنشر السلم والطمأنينة في آسيا وأوربا».[2]

ولأن الحلف لم يثبت فاعليته أبان الحرب العالمية الثانية، إذ لم

---

(1) حقائق عن الحدود العراقية-الإيرانية، إصدار وزارة الخارجية العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد 1960 ص 14.

(*) الميثاق البلقاني- حلف دفاعي عقدته تركيا عام 1934 مع اليونان ويوغسلافيا ورومانيا.

(2) ممتاز صويصال- مصدر سابق ص 187.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية، مصدر سابق ص 56.

يكن قادراً على مجابهة أي من الدول الكبرى، مما حدا بالحكومتين العراقية والتركية إلى محاولة حصر العمل بميثاق سعد آباد في حدود التشاور في القضايا على الساحة الدولية واحتمالاتها، واتخاذ قرارات تتفق مع مصالح البلدين.

وبعد قيام ثورة مايس 1941 في العراق، تدخلت الحكومة التركية لإيجاد حل للأزمة القائمة بين العراق وبريطانيا، حيث أجتمع وزير الخارجية التركي بالسفير البريطاني في أنقرة، وأشار عليه بضرورة اعتراف الحكومة البريطانية بالوضع الجديد في العراق. لأن الحركة التي قامت بالثورة هي حركة وطنية داخلية تحظى بتأييد شعبي، وقد أسهمت الوساطة التركية هذه بتهدئة الوضع بشكل مؤقت بين العراق وبريطانيا.[1]

وعندما بدأت بريطانيا في 2 مايس 1941 عدوانها الجوي والبري على القوات العراقية المتواجدة بجوار الحبانية، مستهدفة إسقاط حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، عرضت تركيا وساطتها ثانية على الجانبين لإنهاء النـزاع.[2]

لم ترغب بريطانيا بالوساطة التركية، ومارست ضغوطاً على تركيا لسحب وساطتها. لأنها كانت عازمة على احتلال بغداد، التي دخلتها القوات البريطانية في 29 مايس 1941.

وفي عام 1945، وجهت الحكومة التركية دعوة رسمية إلى كل

---

(1) المصدر السابق، ص 101.

(2) عبد الرزاق الحسني- الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، مطبعة دار الكتب ط/4 بيروت 1976 ص 162.

من الوصي على عرش العراق عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد لزيارة تركيا في طريق عودتهما من بريطانيا.

ولدى استقبال الرئيس التركي عصمت إينونو الوفد العراقي قال: «إن تركيا ترى نفسها على صلة قوية بالعراق ولهذا تجد نفسها في حقل التعاون الدولي أقرب إلى بلدكم ضعفين، وذلك لأن بلدكم نشعر بالقرابة إليه منذ القدم ولا ريب في أن الدولة العراقية القوية هي إحدى عوامل السلام والأمان في الشرق الأدنى».[1]

كما أبدى الرئيس التركي قلقه إزاء التهديدات السوفيتية للمطالبة بإعادة مدينتي قارص وأردهان ورفع يد تركيا عن المضائق البحرية (البوسفور والدردنيل). وعرض فكرة تشكيل حلف شرق أوسطي، ينسجم مع سياسة بريطانيا والولايات المتحدة لتطويق الاتحاد السوفيتي. وكانت تركيا تعُول كثيراً على تحالفها مع العراق لأنها ترى فيه منفذاً حيوياً لها من الجنوب، إذا ما تعرضت مصالحها للخطر السوفيتي.

وامتدحت الصحافة التركية خلال زيارة الوفد العراقي، العلاقات بين العراق وتركيا. حيث كتبت جريدة (خبر) افتتاحية تحت عنوان العلاقات العراقية - التركية جاء فيها: «إن الأخوة التركية-العربية،والمصالح العربية-التركية ظاهرة أساسية وثابتة»، وكتبت جريدة (أولوص): «إن الركن الأساسي للسياسة الخارجية التركية، هو ضمان علاقات وديّة، وصلات صداقة مع جميع

---

(1) شاكر صابر الضابط- تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، مطبعة دار المعرفة بغداد، 1955، ص 168.

جاراتها والعيش في صفاء ووئام». [2]

وفي 29 آذار 1946، وبعد مفاوضات مشتركة رأس الجانب العراقي فيها رئيس الوزراء نوري السعيد، جرى التوقيع في أنقرة على معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق وتركيا، ملحق بها ستة بروتوكولات وهي:- بروتوكول تنظيم المياه في دجلة والفرات، بروتوكول بشأن الأمور الاقتصادية، بروتوكول بشأن الحدود. إضافة إلى اتفاقية التعاون المدني والقضائي والجزائي والتجاري واتفاقية بشأن تسليم المجرمين. [1]

وشهدت العلاقات العراقية - التركية في 24 شباط 1955، مرحلة جديدة من التطور، حيث وقع البلدان على معاهدة دفاع مشترك. أنظمت إليها بعد مدة قصيرة إيران وبريطانيا والباكستان.

وقد سميت هذه المعاهدة بـ (حلف بغداد)، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في آذار 1957، عضواً في اللجنة العسكرية للحلف، وكان ممثل الولايات المتحدة يحضر اجتماعات المجلس الدائم للحلف بصفة مراقب لعدم تمتع الولايات المتحدة بالعضوية الكاملة في الحلف. [2]

وكان هدف تركيا من هذا الحلف، تأمين إمداداتها عبر العراق والخليج العربي في حالة انقطاعها عبر منافذها البحرية. واحدَث

---

(2) المصدر السابق ص 170.

(1) د. محمود علي الداود، الدور التركي في حرب الخليج، رؤية تاريخية،مجلة دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الأول، 1997، ص 72.

(2) العقيد الركن صلاح الدين عبد القادر- أضواء على بعض الأحلاف والاتفاقيات والمنظمات الدولية، مطبعة التايمس بغداد، 1971، ص9.

حلف بغداد نقلة نوعية في علاقات تركيا مع العراق، إذ انتقلت من مرحلة التعاون الثنائي إلى مرحلة التحالف الثنائي ومن ثم التحالف الإقليمي، حيث توجه العراق نحو التعامل مع جارته تركيا على حساب علاقاته مع الدول العربية لاسيما مصر وسوريا.

2. العلاقات العراقية-التركية (1958-1967)

أطاحت ثورة 14 تموز 1958، بالنظام الملكي في العراق وأعلنت الجمهورية، بعد مقتل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله الوصي على العرش ونوري السعيد رئيس الوزراء ومؤسس حلف بغداد.

وعلى الرغم من تضمين البيان الأول للثورة، فقرة تؤكد حرص العراق على علاقات الأخوة مع الأقطار العربية والإسلامية، والتزامه بالعهود والمواثيق الدولية. لكن ردود فعل عدد من الدول تبايّن حول الحدث.

فقد كانت موسكو والقاهرة أكثر الدوائر فرحاً بالحدث، بينما كان الموقف مغايراً تماماً في الأردن التي لجأت إلى طلب المعونة العسكرية من بريطانيا التي أمرت بنقل قسماً من قواتها في قبرص إلى الأردن.

وكان أكثر ردود الفعل حدة على قيام الثورة، جاء من تركيا التي شعرت بقلق كبير من تطورات الأحداث التي تزامنت مع انعقاد اجتماع مجلس دول حلف بغداد في إسطنبول للمدة من 14 ولغاية 17 تموز 1958، الذي حضره إضافة إلى الرئيس التركي كل من

شاه إيران محمد رضا بهلوي ورئيس دولة الباكستان وتغيب الملك فيصل الثاني والأمير عبدالإله الوصي على العرش من العراق، اللذان قتلا قبل ساعات من مغادرتهما بغداد إلى إسطنبول للمشاركة في المؤتمر.[1]

وقد عقد هذا الاجتماع أساسا لإقرار تقديم مساعدة عاجلة للرئيس اللبناني كميل شمعون، لمواجهة الحركة الوطنية اللبنانية، بناءاً على طلب الرئيس الأمريكي إيزنهاور من الحلف. حيث أصدر المجتمعون بياناً شديد اللهجة جاء فيه: «إن انقلاب العراق قد حدث في دولة حليفة وكان نتيجة لنشاطات هدامة مستلهمة من الخارج ... وأن القائمين بالانقلاب هم متمردو سياسة هدفهم هو القضاء على حلف بغداد».[2]

وقال وزير الخارجية التركي فطين رشدي زورلو في مؤتمر صحفي عقده بأنقرة في 17 تموز 1958: «بالنسبة لنا لا يمكن بحث موضوع حكومة العراق الجديدة، إن رئيس الاتحاد العراقي-الأردني[*] اليوم هو الملك حسين، وان الحكومة الشرعية هي تلك الحكومة التي تحت إدارة الملك حسين.. وان تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق».[3]

---

(1) خليل إبراهيم حسني (المترجم) العراق في الوثائق البريطانية 1958-1959، ج1، بيت الحكمة، بغداد 2000، ص 128.

(2) فاخر أرما اوغلو وآخرون، العلاقات العربية- التركية من منظور تركي، مصدر سابق 227.

(*) المقصود الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن.

(3) خليل إبراهيم حسني، مصدر سابق، ص 146.

وشجع تصريح الوزير زورلو بعض الجرائد التركية على مهاجمة ثورة 14 تموز 1958، حيث دعت جريدة (جمهوريت) في مقال لها إلى إسقاط النظام الجديد في العراق جاء فيه: «إذا أردنا أن لا نمسح الشرق الأوسط من خارطة المدنيّة الغربية يجب أن نرجع السكينة والطمأنينة إلى لبنان، وأن لا نثق أو نؤمن البتة، بما يذيعه راديو بغداد عن تمسكه بالمعاهدات بل يجب استرداد بغداد باسم المدنيّة الغربية».

وكتبت جريدة (حريت): «إن تبدل النظام في العراق، يُعد ضربة قاسية على حلف بغداد، ويشكل خطراً كبيراً على مستقبل الشرق الأوسط».[1]

كانت تركيا عازمة على التدخل العسكري في العراق. لذلك طلبت مساندة الولايات المتحدة لها، حيث أبلغ رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا، انه تسلم طلباً من الملك حسـين ملك الأردن يناشد فيه تركيا بالتدخل عسكرياً في العراق.

واتخذت الحكومة التركية قرراً بتحريك قواتها العسكرية إلى داخل الأراضي العراقية، تلبية لهذا الطلب وعلى ضوء معلومات تفيد بان الاتحاد السوفيتي ينوي إرسال قوات عسكرية سوفيتية إلى العراق بمسوغ حماية الثورة هناك، وكانت تقديرات الحكومة التركية، تفيد بأن تدخل القوات التركية سيحظى بتأييد في شمال العراق.

وقال رئيس الوزراء التركي للسفير الأمريكي في تركيا، إن

---

(1) المصدر السابق، ص 209.

الحكومة التركية غير راغبة في إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مغامرة عسكرية، ولكنها تسعى إلى كسب دعمها المعنوي والمادي والمساعدة بتوفير غطاء جوي أمريكي للقوات التركية في حال دخولها إلى العراق.

كانت تقديرات الولايات المتحدة الأمريكية مختلفة عن موقف الحكومة التركية، لذلك قررت من جانبها مراقبة التطورات وعدم الاستجابة لمقترح تركيا، لان التدخل العسكري التركي في العراق من وجهة النظر الأمريكية، قد يوحد العراقيين في تأييد النظام الجديد ويعطي مسوغاً للتدخل الروسي في مساعدته.[1]

النوايا التركية هذه دفعت الاتحاد السوفيتي إلى التحرك الفوري بإعلان التأييد للثورة. وتوجيه مذكرة في 18 تموز 1958، إلى الحكومة التركية تحذرها من مغبة الأقدام على أي عمل عسكري ضد العراق.[2]

وجاء هذا التهديد في الوقت الذي كانت تجري فيه القوات السوفيتية مناورات عسكرية في المناطق الجنوبية للاتحاد السوفيتي وفي بلغاريا. ومع ذلك فقد تحرك الجيش التركي نحو الجنوب باتجاه العراق.

وردتْ الحكومة التركية في 22 تموز 1958، على مذكرة الاتحاد السوفيتي بمذكرة جوابية ، أشارت فيها إلى إن أعمال تركيا

---

(1) خليل ابراهيم حسني، مصدر سابق، ص 23.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988، ص 225.

هي لأغراض دفاعية في طبيعتها. مِما حَمل الاتحاد السوفيتي على توجيه مذكرة ثانية للحكومة التركية في 24 تموز 1958، جدد فيها الاتحاد السوفيتي تحذيره لتركيا من القيام بأي عمل عسكري ضد النظام الجديد في العراق.

واتخذ الاتحاد السوفيتي الموقف المتشدد نفسه، تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا. وبسبب موقف الاتحاد السوفيتي الحازم، لم يكن التدخل التركي في العراق ممكناً، ولان الولايات المتحدة لم تكن مؤيدة لمثل هذا التدخل. إضافة إلى تصدي أحزاب المعارضة التركية، لاسيما حزب الشعب الجمهوري، بشدة لنوايا الحكومة التركية برئاسة عدنان مندريس زعيم الحزب الديمقراطي، التدخل في شؤون العراق.[1]

وتحت هذه الظروف اعترفت تركيا بالنظام الجديد في العراق في 31 تموز 1958. آملة من ذلك استمرار العراق في عضوية حلف بغداد. لكن العراق انسحب من حلف بغداد في آذار 1959. بعدها تحول حلف بغداد إلى ما يعرف باسم الحلف المركزي (السنتو) وأتخذ من أنقرة مقراً دائما له.[2]

وغيّرت الصحافة التركية لهجتها وموقفها من العراق والحكومة الجديدة. بعد استقرار الأوضاع فيه، واعتراف العديد من دول العالم بالنظام الجديد القائم في بغداد. ولم تُظهر الصحافة التركية بمختلف توجهاتها السياسية تحمساً لتورط تركيا في مخاطر عسكرية ضد

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية، مصدر سابق، ص 210.

(2) د. يحيى حلمي رجب- أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، جـ1، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، 1997، ص 354.

العراق.[3]

وضمن هذا السياق كتبت جريدة (وطن): «إن الحكومة القائمة في العراق حالياً مشروعة، ما دامت ترتكز على قوة الشعب، فلقد حافظت على الأمن منذ اللحظة الأولى لتسلمها الحكم، كما إن الأعمال العامة استمرت كالمعتاد بالإضافة إلى أَنّ الشعب يطيع أوامر المسئولين، مما يثبت وجود سلطة حاكمة واحدة، وينفي أي دليل لوجود حرب داخلية، وأن العهد الذي سبق الثورة كان عهد ظلم وجور، وأن نوري السعيد كان صديقاً لبريطانيا، وعدواً للجمهورية العربية المتحدة».[1]

وفي 10 تشرين الأول 1958، عينت الحكومة العراقية، طالب مشتاق سفيراً جديداً لها في أنقرة، بعد التحسن التدريجي في العلاقات بين البلدين. حيث قدم أوراق اعتماده إلى الرئيس التركي جلال بايار في 24 تشرين الأول 1958.

وحدثت أزمة سياسية بين العراق وتركيا بسبب مضي أربعين يوماً على وجود السفير العراقي الجديد في أنقرة، دون أن يحدد له موعد لمقابلة رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، الذي كان قد أعرب صراحة من عدم الارتياح والرضا لما جرى في العراق.

ولهذا طلبت وزارة الخارجية العراقية من رئاسة مجلس الوزراء العراقي، أن لا تتم مقابلة السفير طالب مشتاق لرئيس

---

(3) خليل إبراهيم حسني، مصدر سابق، ص 255.

(1) تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية في 8 آب 1958. نقلاً عن المصدر السابق.

الوزراء التركي.[2]

ولتلافي هذه الأزمة الدبلوماسية بادر رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم، إلى حضور حفل السفارة التركية في بغداد، بذكرى العيد الوطني التركي، وكان لهذه البادرة صدى طيبٌ في الصحافة التركية. حيث نشرت أغلب الجرائد التركية خبر الزيارة باهتمام بالغ.

وكتبت جريدة (ظفر) الناطقة بلسان الحكومة التركية –آنذاك-: «إن هذه الزيارة دليلٌ على رغبة الحكومة العراقية الجديدة في تطوير علاقاتها مع تركيا».[1]

أسهمت زيارة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تلك في استقبال رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس للسفير العراقي الجديد في 24 كانون الأول 1958، منهياً تلك الأزمة.

ونتيجة لهذه التطورات في العلاقات الثنائية، أرسلت تركيا وفداً إلى بغداد في تموز 1959 للمشاركة في احتفال الذكرى السنوية الأولى لثورة 14تموز 1958.

وشهد مطلع الستينات بروز بعض المشاكل بين العراق وتركيا، حيث «سمحت تركيا بتسرب الأسلحة إلى المتمردين الأكراد في العراق الذين شددوا في مقاومتهم وقدموا طلبات جديدة، واضطرت

---

(2) طالب مشتاق- مذكرات سفير عراقي في تركيا 1958-1965، ط/1 بيروت،1969،ص11.

(1) المصدر السابق – ص 27.

الحكومة العراقية في النهاية إلى اتخاذ إجراءات ضد البارزاني».[2]

وإزاء ذلك قامت الطائرات العراقية بقصف القرى التركية التي استخدمت مأوى للمتمردين الأكراد. وأسفرت العمليات الجوية تلك عن سقوط طائرتين عراقيتين.

أدت هذه الظروف المستجدة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والعراق. وجرت تسوية للمشاكل الدبلوماسية بين البلدين بعد دفع العراق التعويضات للقرى التركية المتضررة جراء الهجمات الجوية العراقية.[1]

وفي آب 1962، توترت العلاقات مجدداً بين البلدين، أثر قيام الطائرات المقاتلة التركية بإطلاق النار على طائرتين عراقيتين. وبادرت الحكومة التركية بتهدئة الوضع عن طريق سحب دوريات طائراتها المقاتلة من الحدود العراقية-التركية لصالح علاقات حسن الجوار.

واعترفت تركيا بحكومة العراق الجديدة المشكلة بعد ثورة 8 شباط 1963، التي أطاحت بحكومة عبد الكريم قاسم. وفي عهد الرئيس العراقي عبد السلام عارف، أخذت العلاقات بالتقدم البطيء، وساهم فوز حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل في انتخابات عام 1965، بحدوث تقارب بين العراق وتركيا.

---

(2) د. عبد الوهاب بكر وآخرون- العلاقات العربية-التركية من منظور عربي، معهد البحوث والدراسات العربية،جـ1، القاهرة، 1991، ص 294.

(1) د. أحمد نوري النعيمي، التطورات الحديثة في العلاقات العراقية-التركية، مركز البحوث والدراسات، بغداد، 1987، ص 8.

وأحرزت تطورات جديدة في العلاقات بين الجانبين، في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، إذ تم في ذلك العام التوقيع على اتفاقية تجارية بين البلدين.[2]

واستمر الحوار والتعاون بين الحكومتين العراقية والتركية، حيث زار وزير الدولة العراقي عدنان الباجه جي تركيا في شباط 1966 لتوقيع اتفاقية ثقافية.[1]

وفي آذار 1966 نشرت جريدة (تركش ديلي نيوز) الصادرة في أنقرة تصريحاً لوزير الخارجية العراقي عبد الرحمن البزاز جاء فيه: «إن العلاقات بين العراق وتركيا تتطور لحسن الحظ، وإن العراق سيستمر في سياسة الصداقة مع تركيا وسيبذل كل جهد لتقوية هذه العلاقات بين البلدين الشقيقين المسلمين».[2]

وفي تموز 1966، سجلت العلاقات العراقية-التركية، تطوراً سريعاً، حيث تمخضت زيارة عبد الرحمن البزاز الذي أصبح رئيساً للوزراء إلى تركيا عن مساندة العراق لتركيا في قضية قبرص. كما أبدت حكومة سليمان ديميريل رغبتها في تعزيز مجالات التعاون مع العراق وأعربت عن تعاطف تركيا وتفهمها لمحنة اللاجئين الفلسطينيين العرب.

وتواصلت الزيارات المتبادلة بين كبار مسئولي البلدين، ، فقد زار الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف تركيا في عام 1967، كما قام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل بزيارة إلى العراق في

---

(2) عوني السبعاوي وآخرون، تركيا المعاصرة،مصدر سابق، ص 226.

(1) د. عبد الوهاب بكر وآخرون، العلاقات العربية- التركية،مصدر سابق، ص 298.

(2) فاخر أرما أوغلو وآخرون، مصدر سابق، ص 266.

20 تشرين الأول 1967.

3. العلاقات العراقية ـ التركية (1968-1980)

حظي إعلان الحكومة التركية، اعترافها الفوري بالحكومة العراقية الجديدة المشكلة بعد ثورة 17 تموز 1968، بترحيب الرئيس العراقي أحمد حسن البكر الذي قال: «إن العراق بحاجة إلى إقامة علاقات تعاون وطيدة مع تركيا».[1]

وشهدت السبعينات تبادل الزيارات بين مسئولي البلدين، على مختلف المستويات السياسية. وكان أبرزها زيارة الرئيس العراقي آنذاك أحمد حسن البكر إلى تركيا في عام 1972. وزيارة الرئيس التركي فخري كوروتوك إلى العراق عام 1976.

وتميزت هذه المدة بانتعاش العلاقات الاقتصادية بين البلدين. حيث تم في عام 1972 توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي بين العراق وتركيا، ومنذ عام 1975 إزداد حجم التبادل التجاري باضطراد.

---

(1) د. عوني عبد الرحمن السبعاوي وآخرون– تركيا المعاصرة، مصدر سابق، ص226 .

وفي عام 1976 وقعت اتفاقيات جديدة بين البلدين. شملت التعاون الاقتصادي والفني وفي المجالات الصناعية والزراعية والنفط والأشغال العامة والري والإسكان والنقل والسياحة.

وتشكيل لجنة عراقية تركية مشتركة تتولى معالجة الصعوبات والمشاكل التي تقف عائقاً أمام تنفيذ تلك الاتفاقيات. وتم تجديد هذه الاتفاقيات عام 1978.

وأصبح العراق يحتل موقع الشريك التجاري الأول مع تركيا الذي كانت تحتله في السابق ألمانيا الاتحادية.[1]

ومن بين أهم الاتفاقيات التي وقعها العراق مع تركيا في السبعينات، هي اتفاقية 27 آب 1973 لبناء خط أنبوب لنقل النفط العراقي من كركوك إلى ميناء (دورتيول) قرب الاسكندرونه، البالغ طوله (1000) كم وقد أُنجز عام 1977. وفي عام 1979 تم عقد اتفاقية أخرى للتعاون الاقتصادي.[2]

وازدهرت تجارة الترانزيت بين البلدين، وأقيمت مشاريع مشتركة في مجال النقل والمواصلات والطاقة الكهربائية.واكتسبت علاقات التعاون الاقتصادي العراقي-التركي أهميتها بالنسبة للبلدين، لاسيما تركيا من (1971-1979)، التي كانت تعاني من أزمات اقتصادية خانقة.تمثلت في العجز المستمر في ميزان المدفوعات التركية، ومشاكل التضخم المتزايدة وارتفاع الإنفاق العسكري. في ظل حالة من عدم الاستقرار السياسي لحكومات الائتلاف التركية

(1) نفس المصدر السابق ص 227.

(2) أسامة جبار مصلح، معادلة المياه–النفط في العلاقات العرقية–التركية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع، 1997، ص 190.

التي سقطت واحدة تلو الأخرى، بتعاقب حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري والحزب الاشتراكي الوطني.(3)

4. موقف تركيا من الحرب العراقية – الإيرانية

تزامن اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية أو حرب الخليج الأولى (1980-1988)، مع قيام الجيش التركي بانقلاب 12 أيلول 1980، إثر أزمات سياسية واقتصادية جمة، عصفت بتركيا مما حدا بالجيش التركي التدخل للمرة الثالثة بعد انقلاب عام 1960 وانقلاب عام 1971لإيقاف حالة التدهور.

الأسباب تلك إضافة إلى عضوية تركيا في حلف شمالي الأطلسي، وارتباط جانب من سياستها الخارجية بالأطر العامة لتوجهات الحلف، جعل تركيا تتبنى سياسة الحياد والتوازن في علاقاتها مع طرفي الحرب العراق وإيران.

وفق إطار الرؤية السياسية الأمريكية للحرب التي عبر عنها هنري كسينجر في مقال له نشرته جريدة (الديتربيون) الأمريكية جاء فيه: «إن الحرب العراقية-الإيرانية، فرصة ذهبية لإضعاف الطرفين، وإن من مصلحة الولايات المتحدة والغرب، العمل على استمرار هذه الحرب.... ومن الضروري منع أي من الطرفين

---

(3) د. سيار الجميل–العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 231.

المتحاربين من تحقيق انتصار غير مشروط...».[1]

أما دبلوماسياً فقد بذلت تركيا مساعيَ لمساعدة الطرفين للتوصل إلى تسوية سليمة للنزاع، إما عن طريق عضوية رئيس الوزراء التركي بولند أولصو، في لجنة المساعي الحميدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو من تحرك تركيا المتفرد للتوسط لإنهاء النـزاع.

وقد أكد ذلك الرئيس التركي كنعان أفرين قائلاً: «نحن نأسف للحرب العراقية-الإيرانية، ونقلق من ذلك، إن تركيا بذلت وما زالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية».[1]

وأوضح رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال موقف تركيا من الحرب العراقية الإيرانية في تصريح له جاء فيه: «إننا ننتهج سياسة محايدة إزاء دولتين متجاورتين، وهذا الأمر من أصعب الأمور، لان كلا الدولتين تريدان وقوف تركيا إلى جانبها، ويجب أن نعتبر ذلك أمراً طبيعياً .... وحتى لو فكرنا بأن أحد الطرفين محق، فإننا لن نتصرف بشكل آخر. وفيما إذا وقفنا إلى جانب أحد الأطراف فماذا ستستفيد تركيا من ذلك؟».[2]

---

(1) د. جمال زهران– أمن الخليج، محددات وأنماط تأثير العمل الدولي، مجلة قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الستراتيجية، رأس الخيمة، العدد الأول، 1998، ص 32.

(1) حسيب عارف العبيدي وآخرون، آسيا وأفريقيا والحرب العراقية–الإيرانية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986، ص 313.

(2) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية–التركية، مطبعة الراية، بغداد 1990، ص 223.

وحققت تركيا مكسباً سياسياً مهماً في التزامها الحياد في الحرب العراقية-الإيرانية. حيث حصلت على التعاون العسكري والأمني مع كل من العراق وإيران في مواجهتها للنشاطات المسلحة لحزب العمال الكردستاني التركي (PKK) في جنوب شرق تركيا التي تهدد سلامة أمنها القومي والإقليمي.[1]

فقد وقعت مع العراق في تشرين الأول 1984، اتفاقية (المطاردة الحثيثة) التي سمح العراق بموجبها للقوات المسلحة التركية بالدخول لأراضيه بعمق 15كم لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني، مقابل سماح تركيا بتعقب المتمردين الأكراد بعمق 5كم داخل الأراضي التركية، على أن يتم إبلاغ الجانب الآخر قبل بدء العمليات.

وحصلت تركيا على مكاسب اقتصادية واسعة من العراق، وكانت المستفيد الأول من الحرب العراقية-الإيرانية. فقد أزداد حجم التبادل التجاري بين البلدين. وأصبحت تركيا أهم منافذ العراق لتلبية احتياجاته التجارية والعسكرية من الخارج، وأهم منافذه المهمة لتصدير النفط.

وفي نيسان 1981، وقع البلدان اتفاقية اقتصادية وتجارية. حصلت تركيا بموجبها على جزء من استهلاكها النفطي بأسعار مخفضة، والاتفاق على توسعة خط أنبوب نقل النفط بزيادة طاقته التصديرية من (700) ألف برميل يومياً عام 1982، إلى حوالي مليون برميل يومياً بحلول منتصف عام 1984.

---

(1) د. يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص 356.

كما وقع العراق وتركيا عام 1984، على محضر تنفيذ مشروع إنشاء الأنبوب الثاني للخط العراقي-التركي للنفط الخام الذي أنجز في تموز 1987، ليرفع طاقة تصدير النفط العراقي إلى نحو (1.55) مليون برميل يومياً.[1]

بما يعادل نصف إنتاج النفط العراقي آنذاك. إضافة إلى التصدير عبر الشاحنات الحوضية. وكانت تركيا تحصل على (400) مليون دولار سنوياً، في سنوات الحرب عن رسوم مرور النفط العراقي عبر الأنبوبين.[2]

لذلك كان رد فعل تركيا قوياً عندما هدد هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني في أحد خطبه في أيلول 1985، باعتبار خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر تركيا هدفاً عسكرياً، ستحاول إيران ضربه، هو وخط الأنابيب العراقي عبر السعودية.

فقد استدعت وزارة الخارجية التركية سفير إيران في أنقرة وأبلغته احتجاجها على تصريح رفسنجاني، الذي انتقدته الصحافة التركية. فكتبت جريدة (كون آيدن): «إن إيران تتخذ موقفاً عدائياً من تركيا التي تبذل كل جهودها لإنهاء الحرب».[3]

وبلغت قيمة الاستيراد العراقي من تركيا عام 1988، نحو (1085) مليون دولار في أعلى مستوى لها حيث شغلت تركيا موقع

---

(1) تركيا المعاصرة، مصدر سابق، ص 229

(2) حسن بكر أحمد، العلاقات العربية–التركية، بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 39.

(3) د. أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق، ص 15.

المصدر الثاني إلى العراق بعد الولايات المتحدة.[4]

وتضاعفت عمليات التبادل التجاري بين البلدين من عام 1980إلى1990، حيث بلغت قيمة الواردات التركية من العراق (13341) مليون دولار، بضمنها إيرادات تركيا للنفط العراقي. في حين بلغت قيمة الصادرات التركية إلى العراق، للمدة نفسها (6664) مليون دولار.

وتزايدت أعمال المقاولين الأتراك لتنفيذ المشاريع التنموية في العراق، حيث بلغت قيمة عقود الشركات التركية للمدة من عام 1981-1988، (51546) مليون دولار. وكان العراق وليبيا والسعودية أهم الأسواق لنشاط شركات المقاولات التركية، حتى مطلع عام 1990.[1]

بدأت المشاكل والمصاعب تعكر صفو العلاقات بين العراق وتركيا، بعد وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب العراقية- الإيرانية في آب 1988، آنذاك سعت الحكومة العراقية بزعامة الرئيس صدام حسين إلى إعادة ترسيخ سلطة الدولة في شمال العراق وتقويض النشاط المسلح للأحزاب الكردية العراقية التي حاولت الاستفادة من الدعم الإيراني أثناء الحرب.

ولتحقيق ذلك الهدف بسرعة لجأت القوات المسلحة العراقية إلى استخدام القوة ، ونتيجة لذلك فر ما يقارب (60) ألف كردي عبر الحدود إلى تركيا التي فتحت حدودها مع العراق للأكراد

---

(4) مجلة دراسات الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 15.

(1) د.جلال عبد الله معوض، مصدر سابق، ص 327 و 329 و 331.

الفارين من عمليات (الأنفال) وسمحت لهم باللجوء إليها، خلافاً لاتفاقية عام 1984، (المطاردة الحثيثة). وأثر ذلك ألغت تركيا في أيلول 1988 تلك الاتفاقية.

وأثارت سياسة حكومة رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال - حينها - استياء الحكومة العراقية التي شعر بأن تركيا استهانت بقضية أمن العراق وأمنها إرضاءً للولايات المتحدة وأوربا.[1]

إلغاء تركيا لاتفاقية المطاردة الحثيثة 1988عام، كان نتيجةً لضغوط أمريكية هادفة حينها إلى توظيف هجرة الأكراد تلك ضد حكومة الرئيس صدام حسين، ومثل الإلغاء بداية الفتور والتحول في العلاقات العراقية-التركية.

وبرزت عام 1989، مشكلة مطالبة تركيا بتسديد العراق للديون المستحقة لها. وفي 13 كانون الثاني 1990، تفجرت مشكلة المياه بتراكمات المخاوف والشكوك حولها طوال عشر سنوات. عندما حولت تركيا مجرى نهر الفرات لمدة شهر لملء خزان سد أتاتورك، وقوبل قطع مياه نهر الفرات، باحتجاج كل من الحكومة العراقية والحكومة السورية للضرر الذي لحق بهما.[2]

وأعقب ذلك في آيار 1990، اتخاذ تركيا قراراً بإعادة أجزاء (المدفع العملاق) العراقي إلى بريطانيا، بعد أن تم حجزها أثناء مرورها عبر الأراضي التركية في طريقها إلى العراق.

لقد أسهم ذلك كله، في بدء مرحلة من التوتر في العلاقات بين

---

(1) فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم نوري، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 80.

(2) المصدر نفسه، ص 110.

البلدين، إضافة إلى تزايد قلق تركيا من تطور القدرات العسكرية العراقية وترسانة الأسلحة غير التقليدية التي أصبح يمتلكها العراق، لاسيما الصواريخ بعيدة المدى التي يمكن أن تصل إلى إسطنبول وأوربا.

صناعة الصواريخ تلك جعلت تركيا تشعر بتعاظم الخطر القادم من الجنوب على أمنها، بعد أن كان خطر الشمال (الاتحاد السوفيتي) يمثل الخطر الأعظم على أمنها والذي لاحت بوادر اضمحلاله بانهيار النظم الشيوعية في أوربا الشرقية.

5. تركيا وحرب الخليج الثانية 1991

تغير الموقف التركي من العراق تغيراً جذرياً، بعد اجتياح القوات المسلحة العراقية، الكويت في الثاني من آب1990.[1] وتحول من حالة الحياد إلى الانحياز الكامل والتورط المباشر في المشاركة بالحرب على العراق مع التحالف الذي تزعمته الولايات المتحدة.

بعد أن حرصت تركيا على اعتماد سياسة الموازنة والحياد في حرب الخليج الأولى وكان من الدواعي الأساسية لهذا التحول، هو ما روجت له بعض وسائل الإعلام التركية عن تهديد الرئيس صدام حسين لرئيس الوزراء التركي يلدريم أكبولوت أثناء زيارته إلى بغداد في الثاني من مايس 1990 بقوله:‹‹إن حلف شمالي الأطلسي لم يعد عاملاً ولن يأتي لمساعدتكم، وإذا أخفقتم في السلوك كما

---

(1) لمزيد من المعلومات عن حرب الخليج الثانية وأسبابها وتفاعلاتها العربية والدولية انظر:-

- **د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.**
- **د. سامي عصاصة- هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت 1994.**

نطلب منكم في قضايا مهمة بالنسبة إلينا من سيأتي لمساعدتكم؟».[1]

زاد هذا التهديد مخاوف تركيا من العراق الذي أصبح قوة إقليمية في المنطقة بامتلاكه أسلحة متطورة وصواريخ بعيدة المدى، مما جعله يشكل تهديداً كامناً للأمن القومي التركي، من وجهة نظر المؤسستين العسكرية والسياسية في تركيا.

وأكد ذلك الرئيس التركي توركوت أوزال فيما بعد بقوله: «إن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويت. وكان تصرفنا حكيماً في مساندة القضاء على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك».[2]

أصر الرئيس التركي توركوت أوزال، وبقوة على مشاركة تركيا عسكريا في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام 1991 ضد العراق . إذ كان يأمل أن تساهم سياسته في تمكين تركيا من الاضطلاع بدور أكثر أهمية في المنطقة. ويجعل تركيا ذات قيمة إستراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. وأن لا ينظر إلى مكانتها ضمن الإطار التقليدي في حلف الناتو، بل يتوجب التعامل معها من منظور ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير باعتبارها صمام أمان واستقرار المنطقة.

كان أسلوب وجوهر تعامل الرئيس التركي توركوت أوزال مع

---

(1) د. أرسين كلايجي أوغلو وآخرون – العرب وجوارهم.. إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 238.

(2) جريدة تركش ديلي نيوز– أنقرة، 1991/2/27.

الأزمة، مثيراً للجدل في تركيا، وينطوي على استعجال وعدم روية وانفراد في اتخاذ الخطوات الفعلية لمشاركة الجيش التركي في الحرب.

بينما كان هناك ميل كبير داخل الجيش التركي ومؤسسات الدولة ، نحو اتخاذ تركيا نهجاً أكثر حيادية في الأزمة.[1]

وأدى تفرد الرئيس التركي توركوت أوزال بالإدارة المباشرة للسياسة التركية تجاه الأزمة إلى ازدياد نشاط المعارضة ضده، حتى من داخل حكومة حزب الوطن الأم الحاكم (حزب أوزال). فقد استقال وزير الخارجية علي بوزر وتبعه وزير الدفاع صفاء كيراي ورئيس الأركان العامة الفريق الأول نجيب تورمتاي، احتجاجا على سياسة الرئيس أوزال.[*]

وقد نشرت جريدة (حريت) في السادس من تموز 1994، «بان الرئيس أوزال قد أقال رئيس الأركان العامة الفريق أول نجيب تورمتاي، لأنه رفض فكرة احتلال الموصل وكركوك، ضمن خطة أوزال العثمانية الجديدة لإقامة دولة تركيا الكبرى».

على الرغم من ذلك واصل الرئيس التركي أوزال إطلاق تصريحاته المثيرة، حول الأزمة، فتارة يقول «اخسر واحد وأربح ثلاثة» وتارة يشير إلى وجود ضرورات لتغيير الرئيس العراقي صدام حسين، وتحدث عن «ضرورة إدخال تعديلات بنيوية على

---

(1) فليب روبنس، مصدر سابق، ص 90.

(*) كانت المؤسستان السياسية والعسكرية التركية تريان أهمية تغيير ميزان القوى في المنطقة عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية لكن دون اشتراك تركيا بشكل مباشر في الحرب.

الكيان الجغرافي السياسي والبشري للعراق».

كما ألمح إلى حقوق تاريخية سابقة لتركيا في الموصل وكركوك –على حد زعمه- وعن «وجود أقلية تركية في العراق مغبونة في حقوقها وينبغي العمل لإنصافها».[1]

أما الأحزاب التركية، فقد عارضت بشدة سياسة الرئيس أوزال الرامية لزج الجيش التركي في حرب الخليج الثانية عام 1991واتهمت الرئيس بتجاوز مهامه الدستورية كثيراً. ونظمت تظاهرات حاشدة في مختلف الولايات التركية للإعراب عن معارضتها بشدة لسياسية الرئيس أوزال.

وزار زعيم الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي إردال اينونو، وزعيم حزب اليسار الديمقراطي بولند أجويد، وزعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان، كلٌ على انفراد، بغداد والتقوا الرئيس صدام حسين للأعراب عن معارضتهم لسياسة الحكومة التركية ضد العراق، مما أثار غضب الرئيس التركي أوزال الذي قال: «إنهم يضعون أيديهم في يّد صدام ولا يضعون يدهم في يدي».[2]

حيث سبق أن رفض زعماء أحزاب المعارضة التركية دعوة الرئيس أوزال لهم لعقد لقاء مشترك لبحث أزمة الخليج. وقاطعوا حضور المناسبات البروتوكولية مع الرئيس أوزال، احتجاجاً على سلوكه وتصرفه أثناء الأزمة.

---

(1) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 56.

(2) جريدة (حريت) ، 1990/11/5.

وفي استطلاع للرأي نشرته جريدة ملليت التركية، ظهر أن 65% من الأتراك المشاركين فيه، عارض مشاركة تركيا للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد العراق، وفي استطلاع آخر للرأي عارض 74% من الأتراك المشاركين فيه السماح لقوات أجنبية باستخدام تركيا كقاعدة لعمليات عسكرية ضد العراق.[1]

الآراء الرافضة للتدخل العسكري التركي في حرب الخليج الثانية إلى جانب الولايات المتحدة، لم تقتصر على أحزاب المعارضة التركية، فقط بل شملت منظمات المجتمع المدني التركي والرأي العام.

لم تثنِ جهود أحزاب المعارضة التركية، حكومة حزب الوطن الأم الحاكم الذي كان الموجه الفعلي لسياسته الرئيس التركي توركوت أوزال، عن المشاركة بفاعلية قل نظيرها منذ عهد الاستقلال، بالتحالف المناهض للعراق الذي تزعمته الولايات المتحدة.[*]

فقد اتخذت مجموعة إجراءات حاسمة لإحكام الحصار الاقتصادي على العراق وإغلاق خط أنابيب النفط العراقي-التركي في السابع من آب 1990، وفرض حظر كامل على التجارة المتبادلة مع العراق، كما أصدر البرلمان التركي في الخامس من أيلول 1990، قراراً خول الحكومة التركية سلطات خاصة لإرسال قوات إلى الخارج والسماح بنشر قوات أجنبية على الأراضي التركية.

---

(1) جريدة ملليت 1990/9/17.

(*) أسفر موقف الرئيس أوزال وحكومة حزب الوطن الأم الحاكم من العراق أثناء حرب الخليج الثانية إضافة إلى عوامل داخلية أخرى، عن هزيمة حزب الوطن الأم في أول انتخابات برلمانية جرت في 20تشرين الأول 1991 بعد الحرب على العراق.

وأعلنت الحكومة التركية عن استعدادها لإرسال قوات تركية إلى دول الخليج العربي، ومارست المعارضة السياسية والصحافة التركية[1] ضغوطاً كبيرة، حالت دون المشاركة الفعلية المباشرة لتركيا في الحرب على العراق عام 1991، سواء بفتح جبهة ثانية من تركيا أو إرسال تركيا قوات مقاتلة إلى السعودية، وأرسلت حكومة حزب الوطن الأم مجموعات فنية في مجالات النقل والاتصالات والصحة لتشارك في الحرب حتى ولو بشكل رمزي.[2]

كما قامت الحكومة التركية بحشد (100) ألف جندي و (15) ألف احتياطي قرب الحدود العراقية-التركية. وسمحت للولايات المتحدة بتمركز طائراتها الحربية في قاعدة إنجرليك في جنوب تركيا.

وقدمت تركيا بحشد قواتها تلك على الحدود مع العراق، خدمة كبيرة لقوات التحالف المعادي للعراق، إذ قيدت إمكانيات المناورة بنقل بعض القوات العسكرية العراقية من القاطع الشمالي لتعزيز جبهة الحرب الرئيسة في القاطع الجنوبي.

وأعلنت تركيا في 18 أيلول 1990، عن تمديد اتفاقية التعاون العسكري مع الولايات المتحدة عاماً آخر. تلك الاتفاقية التي تقضي بتقديم مرافق ومنشآت عسكرية داخل الأراضي التركية لاستخدام القوات الأمريكية.

---

(1) حذرت العديد من الصحف التركية من مشاركة تركيا في أي عمل عسكري ضد العراق متعدد الأطراف وقد كتب اوكتاي اكشي– رئيس تحرير جريدة حريت في 9 آب 1990،أذا ما دفعت تركيا إلى خوض الحرب مع العراق فان العرب لن يغفروا لها ذلك.

(2) إسماعيل صويصال وآخرون– مصدر سابق، ص 315.

وتخول الاتفاقية، استخدام الولايات المتحدة لأكثر من (12) قاعدة عسكرية في تركيا تابعة إلى حلف الناتو، كان أهمها قاعدة إنجرليك الجوية في ولاية أدنه جنوب تركيا التي استخدمتها قوات التحالف الأمريكي بفاعلية في عمليات القصف الجوي المكثف للأهداف المدنية والعسكرية داخل العراق.[1]

لقد دخلت تركيا حرب الخليج الثانية عام 1991، متطلعة إلى دور إقليمي بالمنطقة وإلى تدفق تعويضات مالية كبيرة تعويضاً عن خسارة تجارتها مع العراق، لكن لم يتحقق لها ما كانت تتطلع إليه.

وتفاقمت خسائرها الاقتصادية وأدت إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري لأنها لم تحصل على ما وعدوها به من مساعدات. باستثناء مساعدات محدودة من الولايات المتحدة وألمانيا والكويت والسعودية والإمارات.

فقامت السعودية بسد الاحتياجات التركية من النفط بدلاً عن العراق، وكان معظمها على شكل هبات أو بأسعار مخفضة جداً، كما حصلت تركيا على مساعدات مالية محدودة.

وأسهمت الكويت والسعودية بمليار دولار لكل منها في صندوق الصناعات العسكرية التركية، وساهمت الإمارات بنصف مليار دولار في الصندوق الذي يبلغ رأس ماله (3.5) مليار دولار.[1]

---

(1) د. نازلي معوض أحمد وآخرون، العلاقات العربية–التركية، جـ1، مصدر سابق، ص 349.

(1) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي وعوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات الخليجية–التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 37 و 45.

ازداد مأزق تركيا الاقتصادي، سوءاً نتيجة للخسائر الفادحة التي تكبدتها والبالغة ما يقارب (70)(*) مليار دولار، بسبب استمرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق منذ عام 1990-2003.

لم تستطع الحكومة التركية تعويض تلك الخسائر الناجمة عن توقف التجارة مع العراق، الشريك التجاري الرئيس مع تركيا.

والحق ذلك أضراراً مباشرة بمنطقة جنوب شرق تركيا، ذات الأغلبية الكردية، إذ فقد الكثير ممن كانوا يعتاشون من التجارة مع العراق في فورة الثمانينات أعمالهم. وآرتفع معدل البطالة إلى (40%) من القوة العاملة في تلك المنطقة.

وحل ركود وانكماش مفاجئ في الاقتصاد التركي،بسبب مشاركة تركيا بفاعلية في فرض الحظر الاقتصادي على العراق ، بعد مرحلة من الازدهار في العلاقات التجارية مع العراق. وهذا ما ساهم بتفجر

(*) المبلغ المذكور هو ما طالبت به حكومة حزب العدالة والتنمية من الولايات المتحدة لغرض المشاركة في الحرب على العراق عام 2003 تعويضاً عن خسائرها السابقة. وقد بحثت الحكومة موضوع التعويضات تلك خلال زيارة جون تيلور – نائب وزير الخزانة الأمريكي لأنقرة في كانون أول 2002، (جريدة حريت 2002/12/23)، كما كشف السفير الأمريكي في أنقرة روبرت برسون النقاب عن إن وزير الخارجية التركي يشار ياقيش ووزير الاقتصاد علي باباجان تقدما باقتراح خلال زيارتهما إلى واشنطن يطلبان فيه أن تقدم الولايات المتحدة لتركيا مبلغ (92) مليار دولار لتعويضها عن الأضرار التي ستترتب عليها من جراء الحرب على العراق، (جريدة القبس الكويتية 2003/2/23).

انتفاضة اجتماعية في جنوب شرق تركيا بحلول نهاية عام 1991.[1]

---

(1) بدر حسن شافعي، الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام، العدد 135 يناير 1999، ص 141.

– وأنظر أيضاً، حسن بكر أحمد، مصدر سابق، ص 42.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية - التركية

هناك عدة عوامل مؤثرة في العلاقات العراقية - التركية،ظلت قائمة منذ نشوء الدولة العراقية عام 1921إلى يومنا الحاضر. وعلى الرغم من تعاقب النظم السياسية الحاكمة في العراق وتركيا ،بقيت مشكلة الموصل والمسألة الكردية وموضوع المياه والتركمان ، عوامل للتوتر الكامن في العلاقات العراقية - التركية.

ولعل أحد الأسباب الرئيسة في بقاء كل تلك القضايا ،وإثارتها للتوترات الحادة في العلاقات بين البلدين، هو عدم توصل كلا الطرفين إلى تسوية شاملة لحسم هذه القضايا وطي صفحاتها إلى الأبد ،وفق رؤى ترتكز أسسها على التعاون والتفاعل المشترك لخدمة مصالح الشعبين الجارين.

وحال تدخل أطراف أخرى، مثل إسرائيل والولايات المتحدة، الساعيتان إلى تحقيق أهدافهما في المنطقة، دون تواصل سعي تركيا والعراق إلى إيجاد قواسم من التفاهم المشترك لمعالجة تلك العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. بل أنتجت تلك العوامل بعضاً من جوانب الريّبة والشك التي طبعت السمة الأساسية للعلاقة بين الطرفين.

وتظل القوى الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا، وهي الأحزاب السياسية، المؤسسة العسكرية، جماعات

المصالح[*]الرأي العام ووسائل الإعلام، المحرك الأساسي في إثارة تلك التوترات في العلاقات بين البلدين.

1. مشكلة الموصل

وضع العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تحت الانتداب البريطاني وفقا لما جاء في معاهدة (سيفر) 1920، المتضمنة فصل العراق عن الدولة العثمانية، هذه المعاهدة رفض قائد حرب التحرير الوطنية مصطفى كمال باشا توقيعها، لأنها جردت تركيا من الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية.

وبعد تحقيق مصطفى كمال باشا انتصارات عدة، كان أهمها طرد القوات اليونانية المحتلة لأزمير، وإحباط محاولات الأكراد الأتراك والأرمن ،تأسيس دولتين مستقلتين لهما ، كانت بريطانيا قد وعدتهما بها. جاءت معاهدة (لوزان) 1923، المعقودة بين تركيا والحلفاء لتبيّن حدود دولة تركيا الجديدة بعد فصل الأقطار العربية عنها.

كان من أهم المشاكل التي واجهتها الدولة العراقية الفتيه، بعد مبايعة فيصل بن الحسين ملكا على العراق في عام 1921، هي مشكلة ولاية الموصل.[1] التي طالبت تركيا بضمها إليها، على أَنها

(*) المقصود بجماعات المصالح: هي جماعات رجال الأعمال الأتراك والنقابات المهنية، مثل نقابات العمال، الجمعيات الصحفية وغيرها.

(1) ولاية الموصل في العهد العثماني كانت تضم الموصل وكركوك وأربيل ودهوك والسليمانية. أنظر:- عزيز قادر الصمانجي ،التاريخ السياسي لتركمان العراق،

جزء لا يتجزأ منها، استنادا لما جاء في المادة الأولى من الميثاق الوطني التركي المعلن عنه في شباط 1920، التي نصت على ما يأتي: « إذا اقتضت الضرورة يقرر مصير أجزاء الإمبراطورية العثمانية التي تسكنها أكثرية عربية أو التي كانت حين عقد هدنة 30 تشرين الأول 1918 تحت احتلال القوات المعادية ،وفقا لتصويت سكانها الحر، أما تلك الأجزاء سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أو خارجها – التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والجنس والهدف .... فتؤلف كلا لا يتجزأ لأي سبب منطقي أو قانوني ».[1]

وتركزت سياسة تركيا حينها باتجاه المطالبة باستمرار فرض سيطرتها على ولاية الموصل، بحجة أن القوات البريطانية المحتلة للعراق، تحركت نحو الموصل منتهزة فترة الهدنة وانسحاب القوات العثمانية منها. وأن احتلال القوات البريطانية للموصل يشكل خرقاً لبنود الهدنة.

ولأن الدولة العثمانية لم تخسرها في الحرب، فهي داخله ضمن حدود تركيا الوطنية. إضافة إلى أَنها – على حد زعم الأتراك – تشكل امتدادا لهضبة الأناضول، وأن أكثرية سكانها من الأكراد، كسكان المنطقة التركية المجاورة فضلا عن وجود عدد كبير من السكان الأتراك في الموصل.

بقيت مشكلة الموصل معلقة، حتى تم عقد مؤتمر لوزان في

دار الساقي، بيروت، 1999، ص 73.

(1) فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية ، الانكليزية، والتركية وفي الرأي العام، مطبعة أشبيلية ط3 بغداد 1977 ص25.

عام 1923، تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة. فأوفدت الحكومة العراقية، جعفر العسكري - وزير الدفاع وتوفيق السويدي من وزارة العدل كمراقبين في المؤتمر إلى جانب الوفد البريطاني.[2]

واشترطت عصبة الأمم في قرارها أتفاق بريطانيا وتركيا على تسوية قضية الحدود العراقية - التركية، وحلها بمباحثات ثنائية خلال عام واحد، وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل، يحال النزاع إلى مجلس العصبة للبت فيه.

ولإخفاق الطرفين البريطاني والتركي في التوصل إلى أتفاق بصدد المشكلة، أحالت بريطانيا النزاع إلى مجلس العصبة عام 1924، عملا بمعاهدة لوزان. وقرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق دولية من ثلاثة أعضاء محايدين للنظر في النزاع وتقديم تقرير عنه إلى المجلس.[1]

وبناء على ما جاء بتقرير اللجنة التي زارت منطقة الموصل وأجرت الاستفتاء فيها، قرر مجلس عصبة الأمم في كانون الأول 1925 إبقاء ولاية الموصل - المنطقة المتنازع عليها - برمتها ضمن العراق. وأن تراعى مصالح الأكراد في المنطقة.[2]

وأثار هذا القرار احتجاج تركيا التي حذرت من احتمال نشوب حرب بينها وبين بريطانيا ولمواجهة الرفض التركي للقرار، أتبعت بريطانيا سياسة الترغيب والتهديد، فقد عرضت على الحكومة

---

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، مصدر سابق، ص 178.

(1) فاضل حسين، مصدر سابق، ص37 و ص50.

(2) المصدر نفسه، ص 173.

التركية منحها قرضاً بمبلغ (20) مليون جنيه مع تخفيض كبير للديون العثمانية السابقة ، وفي الوقت نفسه قامت بتحريض إيطاليا، بلغاريا واليونان ضد تركيا.[3]

وإزاء تلك الأغراءات والضغوط، وافقت الحكومة التركية على إجراء مفاوضات مع بريطانيا والعراق، تمخضت عن توقيع معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في الخامس من حزيران 1926.

اعترفت بموجبها بقاء منطقة الموصل جزءاً من العراق، والتنازل عن إدعاءاتها بشأنها. مقابل منحها 10% من عائدات النفط المستخرج من منطقة الموصل لمدة خمسة وعشرين عاماً.[1]

وعبر هذا الاتفاق عن تصرف حكيم لمصطفى كمال باشا الساعي -حينئذ- لتوطيد كيان الدولة التركية الحديثة. لكن بعض الأوساط السياسية في تركيا كانت وما تزال تبدي أسفاً شديداً لخسارتها بدعوى أن الحل كان مجحفاً بحقها.

مما أثار شكوك العراق بشأن المطامع التركية بالمنطقة، هذه الشكوك انعكست على طبيعة العلاقات بين البلدين وكانت أحد العوامل المؤثرة فيها.

إن المطامع التركية في ولاية الموصل، كانت تثار من قبل المسئولين الأتراك أو الصحافة التركية، كلما تعرض أمن العراق

---

(3) فاضل حسين، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، مطبعة الحرية، ط/2، بغداد، 1967، ص 55.

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية – التركية، مصدر سابق، ص 23.

(2) د. جلال عبدالله معوض ، مصدر سابق، ص 48

لتهديدات أو مخاطر داخلية وخارجية.

وأثارت الصحافة التركية، عدة حملات صحفية عن مسألة الموصل وكركوك، ففي شهر تشرين الأول من عام 1986، وبعد ترويج إيران لأخبار عن تحقيقها لمكاسب عسكرية في القاطع الشمالي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية.

دعت الصحافة التركية إلى ضرورة التدخل العسكري التركي، واستثمار الضعف العسكري العراقي للسيطرة على الموصل وكركوك. وبدأت الحملة الصحفية في الجرائد التركية بالإشارة إلى خلفية النزاع التركي - العراقي حول ولاية الموصل والمضايقات التي يتعرض لها التركمان في العراق.[1]

وأصدر مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان) بياناً أكد فيه أن تركيا لن تبقى دون اهتمام بمسالة الموصل وكركوك. ونشرت جريدة ترجمان في 27 تشرين الثاني 1986، تصريحاً لعضو البرلمان ووزير الدولة التركي الكردي الأصل كاميران إينان قال فيه:-

«يجب عدم التخوف من التحدث عما سمعناه عن كركوك ، فعندما تتقاطع مصالح تركيا فإنها ستتخذ التدابير ، فكما فعلت في قبرص فبإمكانها أن تفعله في إيجة وسوريا وكركوك».[1]

وشهد مطلع عام 1987 حملة إعلامية أخرى في الصحافة التركية، بعد تناقل وكالات الأنباء العالمية أخباراً عن احتمال احتلال القوات الإيرانية لمدينة البصرة، شاركت فيها معظم الجرائد

---

(1) جريدة ترجمان 1986/11/27.

وأبرزها ترجمان، تركيا، حريت ومليت.وتميزت تلك الحملة الإعلامية في الصحافة التركية عن سابقتها، بأنها كانت ذات اتجاهين:-

الأول، يطالب بضرورة تدخل تركيا وضم الموصل وكركوك إليها بدعوى أن منطقتي الموصل وكركوك بقيتا خارج الميثاق الوطني التركي لعام 1920، وأن لتركيا مصالح اقتصادية كبيرة هناك ويجب أخذ الموصل وكركوك.

أما الاتجاه الثاني فكان يدعو إلى عدم التدخل في الموصل وكركوك لان المسالة قد حُلت وفقا لمعاهدة لوزان، وأن ترويج مثل هذه الادعاءات لا يخدم مصالح تركيا.

وأثارت الحملة الإعلامية تلك، ردود فعل عديدة سواء من قبل الحكومة التركية أو الأحزاب السياسية التركية. فقد قال رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال «إن تركيا ليس لديها أية نوايا في التورط بأي شكل في النزاع بين إيران والعراق. ولا صحة على الإطلاق لما نشرته الصحف من تقارير بشأن احتمال تدخل تركيا في شمال العراق، فأراضي تركيا تكفيها، ولسنا من الباحثين عن مغامرات، والتورط في مغامرة سيفقدنا مصالحنا الاقتصادية هناك، وزج تركيا في مثل هذه المغامرة سيكون أسوأ بكثير من فقد هذه المصالح».[1]

ونشرت جريدة مليت مقالاً افتتاحيا في الثالث من شباط 1987، تحت عنوان « الجيش التركي لا يؤيد التدخل في كركوك

---

(1) جلال عبد الله معوض – تركيا والحرب العراقية – الإيرانية، مجلة التعاون، الرياض، العدد 2، السنة الثالثة كانون الأول 1988، ص 104.

».[2]

بينما نشرت جريدة حريت وجريدة ترجمان في الثاني من شباط 1987، تصريحاً لرئيس حزب العمل القومي التركي علي كوج قال فيه: «أن منطقتي الموصل وكركوك تقعان ضمن حدود الميثاق القومي لتركيا، وتوجد لتركيا مصالح اقتصادية كبيرة هناك، ويجب أخذ الموصل وكركوك، كما فعلت بريطانيا التي حصلت على جزر الفوكلاند».

وقال رئيس الوزراء السابق سليمان دميريل «إن الموصل وكركوك تركت لمعاهدة لوزان، ويجب قراءة محضر ذلك اليوم، فلماذا لم يظهر مصطفى كمال باشا قوته في ذلك اليوم وأبدى رضاه في بقاء تلك الأراضي خارج تركيا».[1]

وفي أعقاب اجتياح العراق للكويت في آب 1990، باشرت وسائل الإعلام التركية حملة إعلامية على نطاق واسع شددت على «تركية» الموصل وكركوك معززة ذلك بما اعتبرته الأدلة والوثائق ،وتميز الموقف التركي عن سائر مواقف دول المنطقة.

إذ ألمح الرئيس التركي توركوت أوزال إلى حقوق تاريخية سابقة في كركوك والموصل. وحاول توريط تركيا في حرب الخليج الثانية على اعتبار - كما قال- أن تركيا ستضع واحداً لتأخذ ثلاثاً، لكن تركيا لم تجن ثلاثة بل لحقت بها خسائر اقتصادية كبيرة تركت تواجهها لوحدها بسبب خسارة تجارتها مع العراق ، نتيجة لاندفاع

---

(2) جريدة ملليت 1987/2/8.

(1) جريدة ملليت 1987/2/8.

الرئيس لتركي توركوت أوزال في تأييد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في الحرب على العراق عام 1991.

وفي الخامس عشر من كانون الثاني 1991، أي قبل شهر ونصف من بدء الحرب على العراق، عرض الرئيس توركوت أوزال على رئيس الأركان التركي الفريق أول نجيب تورمتاي دخول القوات المسلحة التركية إلى شمال العراق وصولاً إلى الموصل وكركوك مع بدء قوات التحالف الثلاثيني بدخول الأراضي العراقية.

بهدف وضع أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني التركي« pkk » تحت إشراف تركيا وللمطالبة من جديد« بحقوق تركيا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك».[1]

ولرفض رئيس الأركان التركي الفريق الأول نجيب تورمتاي ، احتلال الموصل وكركوك ضمن ما سمي خطة أوزال العثمانية الجديدة لإقامة دولة تركيا الكبرى ، أحاله الرئيس أوزال على التقاعد.[2]

ومنذ آب 1991 ولغاية احتلال العراق عام 2003، كانت القوات المسلحة التركية تقوم بعمليات عسكرية متكررة داخل الأراضي العراقية، وقبل يوم واحد من انسحاب القوات التركية التي نفذت عملية (فولاذ 1995) في شمال العراق.

نشرت معظم الصحف التركية تصريحات الرئيس التركي

---

(1) د. إبراهيم الداقوقي _ صورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص81.

(2) جريدة حريت، 1994/7/6.

سليمان دميريل في الثالث من مايس 1995، التي شكلت سابقة خطيرة من قبل أعلى المسئولين الأتراك تدل على الأطماع الرسمية التركية في الأراضي العراقية.

إذ طالب الرئيس التركي سليمان دميريل بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لأن منطقة الموصل وكركوك مازالت تابعة لتركيا وكجزء من إقليم تركيا بموجب الميثاق الوطني التركي لعام 1920.تصريحات الرئيس دميريل تلك مثلت تحولاً حاداً في السياسة التركية من مسالة الموصل، كما أثارت احتجاجات عربية وعدم ترحيب من قبل الولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

ولم تتغير التوجهات السياسية التركية من مسألة الموصل وكركوك، بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، فقد قال وزير الخارجية عبد الله كول خلال لقاء صحفي أجراه معه الصحفي التركي دريا سزاك ونشر في جريدة ملليت في الثاني والعشرين من آب 2003: «سنأخذ حق تركيا من البترول هناك {الموصل وكركوك} سنأخذه ضمن إطار حقوقي».

وبعد مرور شهر على تصريحه السابق نشرت جريدة حريت في الخامس والعشرين من أيلول 2003، تأكيد وزير الخارجية عبد الله كول بأن بلاده ستطالب السلطات العراقية بحقها من النفط العراقي بحسب الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام 1951، مشيراً إلى أَنه من المحتمل أن تتم المطالبة بالكمية التي لم تحصل عليها من حقها في النفط العراقي.

وقال عبد الله كول إن تركيا لن تتنازل عن حقها بهذا

الموضوع موضحاً أنه بحسب اتفاقية لوزان واتفاقية أنقرة عام 1926، فأن تركيا ستحصل على نسبة 10% من النفط العراقي لمدة 25 عاماً وأضاف: لقد سددت الحكومة العراقية العائدات النفطية للفترة من 1931-1950 أي لمدة عشرين عاماً ولكنها لم تسدد أي شيء لعائدات النفط في الفترة من 1951-1959.

2. المياه

منذ ما يقرب من خمسة عقود وما يزال ملف المياه مفتوحاً بين تركيا وجاراتها العراق وسوريا. فالمفاوضات حول مياه نهر الفرات التي بدأت باجتماعات ثنائية بين سوريا والعراق عام 1962. أعقبها اجتماع عراقي _ تركي عام 1964، ثم اجتماع ثلاثي سوري - عراقي - تركي عام 1965.

وتوالت بعدها تلك الاجتماعات وأصبحت اجتماعات دورية دون أن تتمخض عن حل مناسب، يرضي جميع الأطراف.

وأضحت المياه مشكلة قائمة بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، كانت تزداد - بتقادم الزمن - تأزماً وتعقيداً، وخلاصة هذه المشكلة تتمثل في مشروع جنوب شرق الأناضول المسمى (GAP) الذي أقامته تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات، في هضبة الأناضول. وأنشأت أكثر من (21) سداً أهمها سد كيبان وسد قراقايا وسد أتاتورك في منطقة جنوب

شرق الأناضول وعدداً من محطات توليد الطاقة الكهربائية.[1]

وجوهر المشكلة يكمن في مسعى تركيا فرض سيطرتها على مياه النهرين بدعوى مبدأ السيادة المطلقة لها، أي سيادة دولة المنبع على مجاريها المائية ونزع صفة الدولية عن الأنهار المشتركة.

إذ ترى تركيا أن نهري دجلة والفرات يشكلان ثروة وطنية خاضعة لسيادة الدولة التركية. ومن وجهة النظر التركية هذه، فأن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين وأن مياههما مياه عابرة للحدود. لا تنطبق عليها أحكام القوانين الدولية والقيود التي تفرضها.[1]

وعبرَ هذا النهج عن عدم رغبة تركيا في اتخاذ حل نهائي لاقتسام مياه النهرين مع العراق و سوريا.

وفي نهاية الثمانينات، روج رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال - آنذاك - لفكرة مشروع أنابيب السلام الذي يتألف من خطين من الأنابيب أحدهما شرقي وآخر غربي، ينقلان المياه من الأراضي التركية إلى شبه الجزيرة العربية ويمران بسوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل.[2]

وتبتغي تركيا من هذا المشروع بيع ما يقارب (16.1) مليون

---

(1) د. عبد الملك خلف التميمي _ المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، ص 122.

(1) هيثم الكيلاني – تركيا والعرب، مصدر سابق، ص 68.

(2) ماجد الكيالي – المشروع الشرق أوسطي.. أبعادة، مرتكزاته تناقضاته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص 85.

متر مكعب يومياً من نهري سيحون وجيحون إلى دول الخليج العربي بقيمة تقدر بحوالي ملياري دولار سنوياً.[3]

أدركت دول الخليج العربي أن للموضوع أبعاداً أخطر من مد المياه إليها، لأن أهداف المشروع كانت ترمي إلى تسويق المياه كسلعة للبيع وبالتالي اعتبار المياه وسيلة للضغط السياسي على كل من العراق وسوريا.

حث ذلك المسعى التركي، النخب السياسية في كل من سوريا والعراق على القيام بعمل سياسي متناسق في محاولة جاهدة لتنظيم تكتل من الدول العربية مناوئ لتلك الأهداف التركية، ومن شأنه دفع تركيا للتفاوض على تسوية منصفة لقضية المياه بين الدول الثلاث والحيلولة دون رغبة تركيا في فرض سيطرتها على مصادر المياه كورقة ضغط سياسية تجاه جيرانها.

بلغت مشكلة المياه ذروتها عام 1990، عندما قررت تركيا حجز مياه نهر الفرات لملء خزان سد أتاتورك الضخم. مما أدى إلى خلق أزمة سياسية بين تركيا وكل من سوريا والعراق إذ ازدادت مخاوفهما من خطر المشاريع التركية على منسوب المياه ونوعيتها في نهر الفرات.

و زاد في رغبتهما في التوصل إلى أتفاق مع تركيا لحل مشكلة المياه على أساس اعتبار أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه دولية مشتركة يجب أن تتقاسمها الدول الثلاث ضمن اتفاقيات ثنائية أو جماعية وأن تحترم الاتفاقيات وتنفذ.

كما زادت تصريحات المسئولون الأتراك مشكلة المياه تعقيداً

---

(3) د. عبد الملك خلف التميمي _ مصدر سابق ، ص130.

وجعلتها محوراً للتجاذب السياسي بين تلك الدول. فصرح رئيس الوزراء السابق سليمان دميريل قائلاً: «لا يمكن لأي من سوريا والعراق أن تدعي حقاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقرة أن تدعي حقاً في نفطهما. إنها مسألة سيادة، نحن نملك الحق في أن نفعل ما نشاء، منابع الماء تركية، منابع النفط عائدة إليهما. نحن لا نزعم أن لنا حصة في ثرواتهما النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية».[1]

وأكدت جريدة(ملليت) أن العرب عرقلوا إقامة مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) بعد أن قام العراق وسوريا بتعبئة الرأي العام العربي ضد تركيا بسبب قيامها ببناء السدود على نهري دجلة والفرات مما حال دون تمكن تركيا من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.[2]

وفي مطلع أيلول 1997، صرح وزير الدولة التركي: «تركيا يجب أن تبيع مياهاً من نهري دجلة والفرات لجيرانها في الجنوب»، واستضافت تركيا مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل » المنعقد في إسطنبول نهاية شهر أيلول 1997.

وبشأن ما كان يتردد آنذاك عن عقد مؤتمر في تركيا لوضع نظام جديد بشأن بيع المياه إلى الدول الأخرى صرح الرئيس

---

(1) هاينتس كرامر _ تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص242. وانظر أيضاً العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، حسن بكر أحمد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص 44.

(2) د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ص213 .

التركي سليمان دميريل في 15 أيلول 1997: «ليست مسألة بيع مياه ، وحتى لو كان الأمر كذلك، فأنه {البيع} لن يكون من دجلة أو الفرات».[3]

ومن هنا أضحت المياه قضية معاصرة تتعلق بالأمن والعلاقات الدولية، لأنها تتسم بعدد من الخصائص المتميزة. فالمياه كقضية تمتاز بالشمول وشدة التعقيد والحيوية. إذ لا يوجد بديل عن كثير من وظائفها اللازمة لاستخدامات الإنسان، كما أَنها - المياه - من القضايا التي يشكل فيها أي مكسب لأحد الأطراف، خسارة للطرف الآخر. وهذا ما جعل منها قضية متفجرة إلى هذا الحد الذي ينذر بنشوب الصراع حولها.

لم تتوصل الدول المعنية بالمشكلة إلى أتفاق نهائي لحل مشكلة المياه بينها، لأنها مرتبطة بقضايا أخرى عديدة، المعوق السياسي يشكل أساسها ويكمن الحل بقيام علاقات جيدة متكافئة وعادلة تبنى على مصلحة شعوب هذه الدول.

وكان لوسائل الإعلام والصحافة التركية اهتمامها بمشكلة المياه، ولها آراؤها المتباينة حولها، ومع إن الحكومة التركية تنفي أية نية لاستخدام المياه كسلاح سياسي لكن وسائل الإعلام التركية غالباً ما تشير إلى إمكانية هذا الاستخدام إذ ترى جريدة(زمان) ذات التوجه الإسلامي إن إسرائيل تشجع تركيا على عدم تزويد العرب بالمياه.[1]

---

(3) جريدة زمان _ الرئيس الإسرائيلي في أنقرة _ المقال الافتتاحي 1994/2/3.

(1) محمد نور الدين – تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 1997، ص 238.

وترى جريدة (مللي غازيته) : «إن تركيا التي لعبت ورقة إسرائيل بالوقوف إلى جانب أمريكا في حرب الخليج الثانية عام 1991، تريد اليوم أن تلعب الورقة نفسها في مشروع (GAP) في بيع مياهها إلى إسرائيل وحجبها عن العرب، فأنها لا تدري أَنها بذلك تساهم بعلم منها أو من دون علم في تحقيق إقامة إسرائيل الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات».(1)

إضافة إلى نشر جريدة (ملليت) لسلسلة مقالات تحت عنوان «المياه ستكون سبباً للحرب» وذلك في شهر شباط 1994، كما نشرت جريدة (حريت) في التاسع والعشرين من كانون الثاني 1994، مقالاً تحت عنوان «أمل إسرائيل في المياه التركية» كتبه عمر بيلكه.

وساهمت جريدة (تركيا) هي الأخرى في الحملة الصحفية عن المياه، فقد كتب مصطفى أوزفاتور مقالاً بعنوان «الشرق الأوسط ومشكلة المياه» نشر في الثالث عشر من كانون أول 1993. وكتب بهاء الدين قاراتابا مقالاً آخر عن الموضوع بعنوان «سيناريوهات حروب المياه» في الأول من كانون الثاني 1994.

---

(1) وايزمن ومشروع GAP – المقال الافتتاحي جريدة مللي غازيته 1994/1/28.

3. القضية الكردية

تواجه تركيا منذ آب *1984*، حركة تمرد كردي مسلح في مناطقها الجنوبية - الشرقية ذات الأغلبية الكردية التي شهدت عمليات مسلحة لحزب العمال الكردستاني التركي PKK/kongra-Gol. أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا،[1] وكلفت الميزانية التركية أكثر من (*8*) مليار دولار سنوياً.[2]

وقد حرصت المؤسسة العسكرية التركية في سنوات المواجهة المسلحة الطويلة مع تمرد حزب العمال الكردستاني التركي، على الحيلولة دون السماح لأي حركة انفصالية بتهديد الأمن القومي ووحدة البلاد.

---

(1) أشارت أول إحصائية نشرها الجيش التركي عن عدد ضحايا هذا الصراع انه أدى إلى مقتل 6500 عنصرا من قوات الأمن والجيش التركي و5500 مدني و32000 من عناصر حزب العمال الكردستاني التركي. (إذاعة BBC 2008/10/7).
http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/world_news/newsid_7656000/7656393.stm

(2) دكتوركريم حمزه ودكتور دهام محمود الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 104.

ولم تخفِ تركيا قلقها إزاء قيام دولة كردية في شمال العراق، فعند أتساع نطاق العمليات العسكرية في القاطع الشمالي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، حذرت الصحف التركية من مخاطر إقامة دولة كردية في شمال العراق وتأثيرها على التركمان في المنطقة ومصالح تركيا الاقتصادية، وما تشكله من تهديد لاستقرار الأوضاع في المناطق الكردية في جنوب شرق الأناضول.[1]

وتزامنت تفاعلات الأحداث في العراق بعد حرب الخليج الثانية عام *1991* ، مع أحداث جسام على الصعيد السياسي التركي، حيث اعترفت حكومة سليمان دميريل في تشرين الأول*1991*، بالأكراد اعترافا صريحاً ورد فيه لفظ (الأكراد)أول مرّة في تاريخ جمهورية تركيا الحديثة، وبناء على مطالبة الرئيس التركي توركوت أوزال.

بعدما كانت تركيا قد درجت لخمسة عقود من الزمن على تسميتهم بأتراك الجبل. وحسب القرار سمحت الحكومة التركية للأكراد الأتراك بالتحدث بلغتهم ومنحتهم بعض الحقوق الثقافية لتشمل المناطق الكردية التركية، لكنها واصلت تصديها بحزم وشدة لأية دعوات تنادي بالاستقلال السياسي أو الانفصال أو الحصول على الحكم الذاتي.

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القضية الكردية ورقة ضغطٍ وسلاحاً ذا حديّن (الثواب والعقاب) في تعاملها مع العراق وتركيا بشكل خاص فعلى سبيل المثال تبنتْ الولايات المتحدة الموقف الحكومي التركي من المسلحين الأكراد الأتراك.

---

(1) خليل إبراهيم الناصري – مصدر سابق، ص240.

في حين استمرت بالتلويح بالورقة الكردية في العراق، وإدانة نظام الرئيس صدام حسين بدعوى قمع الأكراد العراقيين، بينما اعتبرت التمرد الكردي المسلح في تركيا إرهابا ينبغي القضاء عليه، وفقا للمعايير المزدوجة للإدارة الأمريكية في تعاملها مع الشأن العراقي.[1]

واسفرت حرب الخليج الثانية عام *1991*، عن تورط تركي مباشر في القضية الكردية في شمال العراق، إذ ساهمت في جعل قاعدة إنجرليك الجوية التركية قاعدة لما سميّ بعملية (توفير الراحة) (opc) من قبل التحالف الأمريكي وما تبعه من إقامة سلطة حكم ذاتي كردية في شمال العراق بمعزل عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد.

وشكلت هذه التطورات مصدراً دائماً للقلق لدى المؤسسات السياسية والعسكرية التركية، بسبب الفراغ السياسي والأمني في شمال العراق وتأثيره على الوضع الهش في جنوب شرق تركيا الذي تسكنه غالبية كردية، إذ ساهمت تركيا في خلق ذلك الوضع من خلال دعمها للحزبين الكرديين في شمال العراق تنفيذاً لمطالب أمريكية.

وفي أواخر عام *1991* جاءت تصريحات رئيس الوزراء سليمان دميريل لتمثل تحولاً كبيراً في السياسة التركية نحو القضية الكردية على الرغم من تناقضاتها فقد قال : «إن تركيا لا تستطيع بعد الآن أن تبقى المتفرج على الممارسات الوحشية التي ترتكب

---

(1) أسامة مخيمر – علاقة الأكراد بالولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد/135، يناير 1999القاهرة، ص 134.

بحق الأكراد في العراق ، إذ إن بقاءها كذلك يجعلها غير قادرة على حفظ توازنها الداخلي ، ولن تبقى سياسة تركيا الجديدة محايدة حيال موضوع الوجود الكردي الواقعي في العراق».[1]

جاءت تلك التهديدات المباشرة ، ضد العراق أبان حكم الرئيس صدام حسين بالتدخل العسكري لصالح أكراد العراق في إطار التحول السياسي الذي يضع تركيا في موقع الحامي والمدافع عن الأكراد (غير الأتراك) في المنطقة على الرغم من التناقضات الداخلية التي تتسم بها سياسة تركيا المتشددة تجاه مواطنيها الأكراد.

إذ ترفض النخب الحاكمة في تركيا، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، فكرة التعايش مع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق. لأن قيام الدولة الكردية سيؤدي - وفق المنظور التركي - إلى تعقيد المشكلة الكردية في تركيا، وتهديد أوضاع التركمان في العراق، إضافة إلى تهديد المصالح الاقتصادية الحيوية لتركيا في العراق، ولاسيما المرتبطة بنفط كركوك.[2]

وأدت التطورات الحاصلة في شمال العراق، بعد حرب الخليج الثانية عام *1991* إلى إبقاء تركيا في مواجهة مصالح مختلطة ومتناقضة بعض الشيء، فقيام دولة كردية في شمال العراق نتيجة ضعف سيطرة الحكومة العراقية على المنطقة الشمالية، كان لابد من منعه بسبب عواقبه المحتملة فيما يخص السكان الأكراد في تركيا نفسها.

---

(1) جراهام فولر – العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستتراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص37.

(2) د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق، ص 42.

في الوقت ذاته عدم قبول قيام الجيش العراقي بهجوم واسع على الأكراد لاستعادة السيطرة العراقية على المنطقة الشمالية لاحتمال إثارة حركة لاجئين واسعة باتجاه تركيا، مع العمل على إبقاء سلطة الحكم الذاتي الكردي السياسية في شمال العراق في حالة ضعف تحول دون خلق دولة كردية ولكنها على مقدرة، تمكنها من منع حزب العمال الكردستاني التركي من الحصول على موطئ قدم داخل الأراضي العراقية.[1]

وبغية تحقيق مصالحها، سعت تركيا إلى الحفاظ على الصلة الاستخبارية والسياسية مع الحزبين الكرديين في شمال العراق لتمكين الجيش التركي بصورة مطلقة نسبياً من شن عمليات عسكرية متكررة ضد مواقع حزب العمال الكردستاني التركي على امتداد الحدود العراقية، وعزل مقاتلي حزب العمال الكردستاني، في تركيا عن مناطق اللجوء المحتملة في شمال العراق.

وما تزال تركيا قلقة جداً إزاء النتائج التي يمكن أن تترتب على قيام (كردستان) العراقية ذات الحكم الذاتي بتنفيذ توجهاتها الانفصالية وإعلان الدول الكردية في المنطقة.

وتعارض تركيا بشدة فكرة إقامة دولة كردستان المستقلة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، لما قد تحمله هذه الفكرة من مضامين بالنسبة للأكراد الأتراك «وفي الوقت الذي حث فيه جلال الطالباني الشعب التركي على مناقشة العلاقة المستقبلية المحتملة بين تركيا وكردستان العراقية، بدت الأوساط القومية المتطرفة في

---

(1) هاينتس كرامر، تعريب فاضل جتكر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مكتبة العبيكان بالتعاقد مع معهد بروكينغز في واشنطن، الرياض، 2001، ص210 و220.

تركيا مهتمة {باستعادة} إقليم الموصل وإلحاقه بالأراضي التركية».[1]

الهواجس التركية هذه ازدادت بعد مطالبة الأحزاب الكردية العراقية ضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان العراق.

وقد ردت تركيا على تلك المطالب بتهديدات عنيفة من قبل وزير الدفاع التركي صباح الدين جكماك أوغلو الذي قال: إن لتركيا مصالح إستراتيجية في شمال العراق، وان بلاده ستقف في وجه أية محاولة لإقامة دولة كردية مستقلة في هذه المنطقة ووصف الموصل وكركوك بأنهما جزء من التراب التركي الذي أنتزع عنوة عن تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى.[2]

يدلل كل ذلك على أن العامل الكردي في العلاقات العراقية ـ التركية، قد شهد تغيراً كبيراً، فبعدما كان وسيلة لتقارب النظامين السياسيين في تعقيب حركات التمرد الكردي في كلا البلدين، أصبح يشكل أحد عوامل التوتر المؤثرة في العلاقات بين الدولتين.

أما اتجاهات الصحافة التركية إزاء القضية الكردية، فقد كانت متبايّنة، شأنها شأن أي قضية أخرى تتناولها الصحافة التركية ذات الميول والاتجاهات السياسية المختلفة.

ففي الأول من كانون الأول *1993*، نشرت جريدة (جمهوريت) مقالاً بقلم لاله صاري أوغلو بعنوان «جاراتنا الشرقيات تهددنا»

---

(1) جراهام فولر – مصدر سابق، ص 38.

(2) جريدة ملليت 2002/8/22، انظر أيضاً . www.cnn.arabic.com.tr 22/08/2002

أكدت فيه أن العراق يهدد تركيا وأمنها واستقرارها عن طريق تأييده للإرهاب وعمليات حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)في تركيا وضد المصالح التركية في الخارج.

فيما دعا أوكتاي أكشي رئيس تحرير جريدة (حريت) في مقاله الافتتاحي بتاريخ *30* كانون الثاني *1994* ،إلى الاقتداء بإسرائيل لضرب شمال العراق حيث قواعد حزب العمال الكردستاني التركي ،دون الاهتمام بالرأي العام العالمي .

ونشرت جريدة (ملليت) في *26* كانون الثاني *1994*:- « إن إسرائيل تسعى علناً لتفتيت العراق الذي ضربها بالصواريخ في حرب الخليج الثانية ، ومن هنا كان الخلاف في وجهات نظر إسرائيل مع تركيا التي تريد الحفاظ على وحدة التراب العراقي».

وبتاريخ *1994/1/19* نشرت جريدة (زمان) ذات التوجه الإسلامي مقالاً لرئيس التحرير فهمي كورو بعنوان (زمن الدقة واليقظة):- جاء فيه «إن الأقوال التي تتردد اليوم حول إقامة دولة كردية في شمال العراق ما هي إلا تنفيذ لمخططات الغرب التي وضعها بعد حرب الخليج الثانية لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط، ولذلك يجب على تركيا أن تكون حذرة في هذه القضية لأنها تستهدفها أيضاً».

وكتب فهمي كورو في *14* شباط *1994* مقالاً أخر قال فيه:- «أن ما يجري في شمال العراق ما هو إلا عمل مشين يسعى الغرب عن طريقه إلى بذر الشقاق في العراق، من أجل تحقيق مصالحه الاقتصادية ولضرب الاستقرار في المنطقة».

وأثار موضوع تمديد الحكومة التركية لبقاء قوات التحالف

(قوات المطرقة كما تسميها الصحافة التركية) في قاعدة إنجرليك التركية التي تقوم بحماية أكراد العراق ، جدلاً واسعاً في الصحافة التركية.[1]

وانقسمت الآراء حول الموضوع إلى اتجاهين:- الأول، يؤيد بقاء قوات المطرقة لحماية أكراد العراق لأنه ضمان لأمن واستقرار المنطقة وتحقيقٌ لمصالح تركيا في رفض قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق.[2]

بعد أن أصبح شمال العراق مصدر قلق لتركيا. لذلك يجب تمديد بقاء قوة المطرقة هناك ما دامت تركيا لا تستطيع السيطرة على الأحداث في شمال العراق.[3]

أما الاتجاه الثاني، فيرى ضرورة رحيل هذه القوة من الأراضي التركية لأسباب عدة منها :- قيام منظمات الإغاثة الغربية العاملة في شمال العراق بالتبشير بالمسيحية هناك في ظل مساعدة وحماية قوة المطرقة.[4]

ولأن وجود قوة المطرقة في تركيا وقيادة أمريكا لها، تشكل خطراً على علاقات تركيا بالحكومة العراقية وتضر بمصالح تركيا الاقتصادية مع العرب وتسهم في كسب عداء العراق لتركيا.[5]

---

(1) د. إبراهيم الداقوقي صورة العرب لدى الأتراك، (107، 109، 124، 133).

(2) هادي أولوأنكي – قوة المطرقة.. لماذا جريدة حريت 1993/12/28.

(3) يالجين دوغان – حديقة تركيا الخلفية، جريدة مليت 1993/12/28.

(4) حكمت جيجك ، كتائب السلام منظمة تبشيرية، جريدة ايدلنيك 1993/12/20.

(5) ممتاز سويسال ، مقبض المطرقة ، جريدة حريت 1994/12/28 .

4. التركمان

بعد بدء الفتوحات العربية الإسلامية في القرن السابع الميلادي، أنتشر التركمان في الشرق الأوسط، قادمين من موطنهم الأصلي تركمانستان، ودخل التركمان العراق في فترات متعاقبة، فقد أستخدمهم الأمويون والعباسيون في جيوشهم[1].

ولا يوجد إحصاء دقيق لعدد نفوس التركمان في العراق،خلال مطلع القرن العشرين فالإحصاءات البريطانية والتركية لا يمكن اعتمادها وكذلك الإحصاءات العراقية لعامي 1921 و 1922 التي قدمت إلى مجلس عصبة الأمم من قبل لجنة تقصي الحقائق التي زارت المنطقة لهذا الغرض أبان مشكلة الموصل لتصنيف سكان الولاية حسب القوميات.وفضلاً عن ذلك فأن إحصاءات السكان كانت تقديرية ومتباينة ومتضاربة.

برزت قضية التركمان في العراق في أعقاب فشل تركيا بضم ولاية الموصل إليها، وكان من الطبيعي أن يكون موقف التركمان ورغباتهم أثناء النزاع حول الولاية، منسجماً مع إبقاء الولاية ضمن الأراضي التركية. إذ فرض عليهم خياران الأول:- حق الهجرة - للراغبين - إلى تركيا، ولأن الهجرة الجماعية لم تكن ممكنة للتركمان آنذاك لذلك فضلوا البقاء في العراق. والخيار الثاني: حق التجنس بالجنسية العراقية.[1]

ولعل موقف التركمان من مشكلة ولاية الموصل وتفضيلهم

---

(1) أرشد الهرمزي ، التركمان والوطن العراقي، منشورات وقف كركوك، إسطنبول 2003، ص 14.

(1) عزيز قادر الصمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق، بيروت، 1991، ص 79.

الارتبـاط مـع تركيـا، هـو مـا دفـع بالحكومـات العراقيـة المتعاقبـة بـالتوجس مـن التطلعـات التركمانيـة ودفعتهـا إلـى اتخـاذ تـدابير وإجراءات سياسية وثقافية مشددة تجاههم.

وبـرز اهتمـام تركيـا الخـاص بالتركمـان فـي العـراق منـذ مطلـع الثمانينات، حيث عملت بعض الأحزاب التركية وفي مقدمتها حـزب العمـل القـومي بزعامـة ألـب أصـلان تـوركيش وجريـدة الحـزب المـذكور (آورتـادوغو)، علـى إثـارة موضـوع الأقليـات التركيـة فـي الشــرق الأوســط ودول البلقــان، وتعـرض التركمــان للاضــطهاد والتمييـز وسـوء المعاملـة فـي العـراق.. مطالبـةً بتـدخل الحكومـة التركيـة لحمـايتهم. جـاء ذلـك فـي وقـت تصـاعدت فيـه الـدعوات فـي تركيا مطالبة بحماية الأقليات الطورانية عبر العالم.(2)

وأصـبح وضـع التركمـان فـي العـراق أحدَ العوامـل المـؤثرة فـي العلاقات بين الحكومتين العراقية والتركية، عندما أخذت تركيا تبدي تحفظها على معاملة الحكومة العراقية للتركمان، بعد أن كانت حذرة في موقفها من التركمان.

وفي أوائل عام1980كانت الحكومـة العراقيـة قد قـررت إعـدام خمسة أفراد من الناشطين التركمان وحاولت الحكومة التركية، عبـر قنوات الاتصال الدبلوماسي- بدون أيـة علنيـة للمحاولـة- إيقـاف تنفيذ الحكم، إلا أنـها لم تتمكن من ذلك.

وفـي منتصـف عـام 1980، تسـرب تنفيـذ أحكـام الإعـدام إلـى الصـحف التركيـة التـي أثـارت حملـة إعلاميـة واسـعة ضـد الحكومـة

---

(2) حسن بكر أحمد – مصدر سابق، ص 49.

العراقية حول اضطهاد التركمان في العراق. وطالبت الصحف الحكومة التركية بضرورة التدخل لحماية التركمان في العراق.

وساعد على انتشار هذه الانتقادات وتزايد حدتها ضد الحكومة العراقية، تشكيل بعض التركمان الفارين من العراق إلى تركيا ،للجمعيات والتنظيمات السياسية المدعومة من قبل بعض الأحزاب والصحف التركية، مثل جريدة (حريت)، جريدة (ترجمان) وجريدة (تركيا). [1]

وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ، أعربت عدة أوساط سياسية وإعلامية تركية عن قلقها ومخاوفها من تعرض التركمان في العراق إلى مخاطر، «وتحديداً في شهر آذار 1988 بعد نجاح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وبالتحالف مع القوات الإيرانية في السيطرة على 1400 كم^2 في كردستان العراقية على بعد 120 كم شرق كركوك ، وترددت- آنذاك ـ داخل تركيا وخارجها أنباء وتقارير عن وجود نوايا لدى الحكومة التركية للتحرك عسكرياً باتجاه شمال العراق من أجل تأمين مصالحها وأقليتها في المنطقة بدلاً من تركها تسقط في يد الأكراد» .[2]

ونفى توركوت أوزال - رئيس الوزراء التركي- آنذاك – صحة ذلك مؤكداً أن تركيا ليس لديها نوايا في التورط بأي شكل في النزاع بين العراق وإيران.

وبعد اجتياح العراق للكويت في الثاني من آب 1990، أثير مجددا موضوع التركمان في العراق بوسائل الصحافة والإعلام

---

(1) هيثم الكيلاني _ تركيا والعرب ، مصدر سابق ص78 .

(2) د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ص48 .

التركيـة. إذ نشـرت جريـدة (زمـان) فـي الخـامس عشـر مـن أيلـول 1990 ، تصريحاً لزعيم حزب الحركة القومي ألب أصلان توركش جاء فيه:- «في الوقت الذي نهتم فيه بالمقاييس الإنسانية في تركيا، يَسوق العراق أتراك كركوك والموصل إلى حدود الكويت على شكل قوافل». [1]

ومع ما أفرزته حرب الخليج الثانية عام 1991من نتائج، زاد اهتمام تركيا بوضع التركمان ومستقبلهم السياسي في العراق، مما أثار حفيظة الحكومة العراقية إزاء هذه التوجهات.

وأصدرت الخارجية التركية في الثاني والعشرين من مايس 1991 بياناً أكدت فيه: أن تركيا لن تقبل مطلقاً إقامة أي نظام جديد في العراق بشكل متحيز ضد أية جماعة، وبخاصة التركمان إذ تريد تركيا لهم أن يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي.

وقد أثارت تركيا مسألة ضمان أمن وحقوق التركمان في إطار الإصلاحات السياسية في العراق بعد حرب الخليج الثانية، في مباحثات أجرتها مع نائب رئيس الوزراء العراقي - طارق عزيز ، في حزيران1991.[2]

وساهمت الصحافة التركية في تبني موضوع التركمان في العراق وتصعيد حملتها ضد الحكومة العراقية، فقد تحدثت جريدة (جمهوريت) الصادرة في السادس من كانون الأول 1992 عن «تهديد الوجود التركماني» ونشرت جريدة (تركيا) في العاشر من

---

(1) جريدة زمان 1990/9/15.

(2) حسن بكر أحمد – مصدر سابق، ص 48.

كانون الأول 1992 خبراً بعنوان «صدام يقتل التركمان».

وجاء في جريدة (مللي غازيته) الصادرة في العاشر من شباط 1994 « يجب على تركيا مد يّد المساعدة للتركمان لإنقاذهم من حجري الرحى». وذهب الصحفي التركي (أكاه أوكتاي) إلى أبعد من ذلك عندما طالب في مقال له نشر في جريدة (تركيا) في الحادي والعشرين من كانون الأول 1992 بضرورة إقامة ملاذ آمن للتركمان في العراق على غرار المنطقة الآمنة لأكراد العراق من آجل الحفاظ عليهم.

وفي عام 1996، أتخذ التركمان خطوات لتنظيم وضعهم السياسي وتفعيل نشاطهم في ضوء انبثاق الجبهة التركمانية العراقية التي تضم الأحزاب التركمانية:- الحزب الوطني التركماني، حزب تركمان أيلي، نادي الإخاء التركماني، اتحاد المستقلين التركمان، إضافة إلى ثلاثة أحزاب شكلت بعد انبثاق الجبهة التركمانية هي:- حزب الوحدة والإخاء، حزب الوحدة التركماني، حزب الشعب التركماني، بدعم وإسناد تركيا، بهدف تسهيل التحرك السياسي الموحد.

وازدادت قوة التركمان بعد المواجهات العسكرية المسلحة التي اندلعت في شمال العراق بين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني ،الذي فرض سيطرته بعد أحداث أيلول 1996 على أربيل ودهوك ومعبر الخابور الحدودي مع تركيا، وإيراداته من جباية (الكمارك) التي كانت تقدر بحدود250 ألف دولار يوميا، وكان هذا الدخل أحد الأسباب الرئيسة للصراع بين الحزبين الكرديين لرغبة كل منهما السيطرة على الإيرادات المالية لمعبر الخابور الحدودي

في زاخو.[1]

وقد حدد وقف لإطلاق النار بين الحزبين الكرديين المتقاتلين بوساطة أمريكية - تركية، وتولت تركيا مسؤولية الحفاظ على السلام بين الحزبين الكرديين، وأسفرت المعاهدة عن تشكيل قوة مراقبة للسلام بين الطرفين يقع مركزها في أربيل وتتألف من غير الأكراد وبالتحديد التركمان والمسيحيين والآشوريين.

وأصبح مركز قوة مراقبة السلام التركية الذي أنشئ في نيسان 1997، مركزاً لتدريب التركمان وقد شارك ما يزيد على ألفين منهم في القوة تلك وتلقوا تدريباً عسكرياً نظامياً من الجيش التركي.[2]

ويرى بعض الباحثين الوقفات الإعلامية التركية المشهودة حيال موضوع تركمان العراق بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق، ما هي إلا محاولة من تركيا لإظهار نفسها بمظهر المناصر لهذه الطائفة التي تشكل القومية الثالثة في العراق من جهة، ولإرضاء الشارع التركي المطالب لحكومته باتخاذ خطوات جدية لحماية التركمان في العراق ضمن إطار حماية الأقوام الترك أينما وجدوا.[1]

ولعل ما تقدم يُبينَ أَنّ موضوع التركمان - كان وما يزال -

---

(1) د. جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، مصدر سابق، ص 159.

(2) التركمان المنطقة الضعيفة في الحرب – متابعة سياسية رقم 735 في 2003/3/27، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

www.alsharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-turkman.htm

(1) احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً،مصدر سابق ص 429.

عاملاً من العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية- التركية، وبخاصة في ظل معطيات الواقع السياسي الجديد في العراق بعد الاحتلال الذي تتصاعد فيه دعوات الأحزاب الكردية العراقية لضم مدينة كركوك التي يقطنها إلى جانب العرب والأكراد عدد كبير من التركمان إلى إقليم كردستان العراق.

ونقلت الصحافة التركية عن الجنرال الأمريكي المتقاعد (جي جارنر) الذي عين حاكماً مدنياً للعراق بعد الاحتلال لمدة قصيرة، وصفه مدينة كركوك بأنها مدينة كردية في محادثات أجراها مع الزعماء الأكراد في شمال العراق.

مما أثار ردود فعل سلبية في الرأي العام التركي، دفعت وزارة الخارجية التركية إلى استدعاء السفير الأمريكي في أنقرة ومطالبته بإيضاحات حول ما نقل عن جارنر. حيث أن تركيا سبق أن تلقت تضمينات من المبعوث الأمريكي إلى المعارضة العراقية (زلماي خليل زاده) الذي زار تركيا في مطلع نيسان 2003 تفيد «بأن حلفاء واشنطن الأكراد في شمال العراق لن يسمح لهم بالاستيلاء على مدينة كركوك الغنية بالنفط»[2].

كما استدعت الخارجية التركية السفير الأمريكي في أنقرة في الثالث عشر من أيلول 2004، إثر قيام القوات الأمريكية بتوجيه ضربات عنيفة إلى مدينة تلعفر التي تسكنها غالبية تركمانية، أوقعت العديد من القتلى في المدينة. وأعربت الحكومة التركية والجيش التركي عن قلقهما البالغ إزاء تعرض المدينة للقصف الأمريكي.

وأشارت الصحافة التركية إلى أن القوات الأمريكية تضرب

---

(2) نشرة أخبار BBC العربية ليومي 1و 25 نيسان 2003.

مدينـة تلعفر لطـرد التركمـان المقـربين مـن تركيـا لمصـلحة الأكـراد حلفاء واشنطن في العراق.[1]

الفصل الثالث

تركيا و الحرب على العراق

(1) جريدة الزمان العراقية الصادرة في لندن، العدد 1914 في 14 أيلول 2004.

تمهيد

شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والقوات المتحالفة معهما[1] الحرب على العراق، فجر يوم 20 آذار 2003 بدون غطاء

(1) شارك في العمليات العسكرية ضد العراق حوالي 300000 جندي، 255000 من الولايات المتحدة، 45000 من بريطانيا، 2000 من استراليا، 400 من التشيك، 200 من بولندا.

- أنظر التقرير الاستراتيجي العربي 2002 - 2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،الأهرام، القاهرة، 2004، ص 43.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت بتاريخ 2003/3/19، لائحة بثلاثين دولة قالت أنها أعضاء في التحالف الفوري لنزع سلاح العراق دون الإشارة إلى مستوى مشاركة كل من هذه الدول في الحرب وضمت اللائحة:- أفغانستان، ألبانيا، استراليا، أذربيجان، كولومبيا، التشيك، الدنمارك، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، جورجيا، المجر، أيسلندا، ايطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، هولندا، نيكاراغوا، الفلبين، بولندا رومانيا، سلوفاكيا، اسبانيا، تركيا، بريطانيا و أوزبكستان.

من الشرعية الدولية، بعد أن تعثر مسعاهما بمعارضة أوربية ودولية، حالت دون منحهما تفويضاً من الأمم المتحدة[2]، رغم كل محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار يعقب قراره المرقم 1441، للترخيص لهما بشن الحرب على العراق بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل (التي لم يتم العثور عليها فيما بعد)[1] وعلاقته بالإرهاب الدولي وبخاصة مع تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن (التي لم تثبت صحتها مصادر الإدارة الأمريكية).

ولم يكن بإمكان المنظمة الدولية تلبية رغبة الإدارة الأمريكية بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن الدولي يخولها شن الحرب على العراق بسبب تعارض تلك الرغبة مع الشرعية الدولية وآليات عمل الأمم المتحدة، أو ثني الولايات المتحدة عن تنفيذ مراميها بالحرب على العراق.[2]

لقد جاءت الحرب على العراق ضمن السياق العام للمشروع الأمريكي لغرض الهيمنة على العالم، والتحكم بموارده النفطية، حتى إن المستشار الألماني غيرهارد شرودر قد أعلن صراحة، وشاطره الرأي العام الأوربي «بأن الهدف الأمريكي ليس العراق

– انظر: www.cnnarabic.com/19/03/2003

(2) إبراهيم خليل العلاف، الولايات المتحدة ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق، مركز الخليج للأبحاث، الشارقة ،2006،ص 6 .

(1) د. هانز بليكس، ترجمة داليا حمدان – نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 262.

(2) د. عبد الحسين شعبان وآخرون، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 128.

ولا نظام صدام حسين، بل إدارة الطاقة على امتداد العالم، انه الدم الأسود لحضارة تبدو كئيبة إلى حد كبير».

وأكد ذلك أيضا كولن باول وزير الخارجية الأمريكية بقوله «إن غزو العراق سيتيح للولايات المتحدة فرصة إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها».[1]

الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، لم يكن حدثاً طارئاً، بل شكل جزءاً من إستراتيجية أمريكية إمبراطورية شاملة، ولهذا فهو حدث متطور ومتتابع لان أهدافه لا تنحصر في حدود العراق، بل تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي تشمل المنطقة العربية بأكملها إضافة إلى تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان. وتحتل إسرائيل في هذا المخطط مكاناً بارزاً ومميزاً كونها أداة من أدوات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) في الأول من مايس 2003 انتهاء العمليات العسكرية الرئيسة في العراق. اثر ذلك مباشرةً تحركت الولايات المتحدة في مجلس الأمن بهدف إصدار قرار جديد يضفي الشرعية القانونية على وجودها هناك، ويحدد الإطار القانوني الذي سيحكم علاقة العراق تحت سيطرتها بدول العالم الأخرى وبالمنظمة الدولية.

في هذه المرحلة المبكرة شعرت الولايات المتحدة بنشوة الانتصار السريع، إذ كان الوضع في العراق يبدو تحت السيطرة،

---

(1) د. ناظم عبد الواحد جاسور وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 360.

لذلك كرست جهودها مع بريطانيا لتكييف الوضع القانوني للعراق ولوجودهما فيه، وبمبررات دواعي أهمية توفير الشرعية القانونية للمعاملات المالية والاتفاقات التجارية والاقتصادية المرتبطة بعملية ما سميّ بإعادة الأعمار في العراق.

بعدما تعرضت البُنية التحتية لمؤسسات الدولة والخدمات الأساسية للتخريب الشامل، بفعل دمار الحرب وحالات النهب والحرق المخطط لها التي أعقبت الاحتلال مما أصاب أجهزة الدولة بشلل تام.

وبضغوط سياسية أمريكية وبريطانية، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 1483 في 22 مايس 2003 ، الذي نص على الاعتراف بالولايات المتحدة وبريطانيا دولتي احتلال في العراق. وبما يمكنهما من تحقيق أهدافهما، إذ إن القرار يوفر التكييف الوحيد الممكن، وفقاً لقواعد القانون الدولي بإدارة الموارد المالية للعراق وتوجيهها بالطريقة التي تراها مناسبة.[1]

وبمقتضى هذا القرار تم إنهاء أشكال الحظر الاقتصادي كافة الذي كان مفروضاً على العراق منذ شهر آب عام 1990، باستثناء المعدات العسكرية، وتمديد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ستة أشهر أخيرة على أن يجري خلالها تصفية البرنامج، وتحويل الموارد المالية المستحقة للعراق كافة في صندوق خاص لتنمية العراق بالبنك المركزي العراقي، وتحصين صادرات العراق النفطية ضد دعاوى التعويض المتعلقة بأحداث وقعت قبل الاحتلال.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مصدر سابق، ص 41.

نجحت الولايات المتحدة في تنفيذ الجانب العسكري من خطتها لاحتلال العراق، لكنها أخفقت في إعداد وتنفيذ الجانب السياسي من خطتها، وان إخفاقها كان أكبر بكثير في مجال ما سميّ بإعادة أعمار العراق بعد احتلاله، مما أنعكس سلباً على نتائج الجانب العسكري.

وبات ينذر بمخاطر كبيرة سواء على مستقبل العراق أو على دول المنطقة، وحتى على الولايات المتحدة نفسها التي غاصت في المستنقع العراقي دونما امتلاك خيارات واضحة للخروج منه بشكل مشرف، وتراجعت هيبة الولايات المتحدة في المجتمع الدولي ،وتلاشت مع تزايد التحديات والخسائر الجسيمة التي واجهتها القوات الأمريكية في العراق أية احتمالات بالنصر الذي خططت للاحتفال به إدارة جورج بوش الابن ثم أقرت بأنه صار بعيد المنال.

لقد أثارت الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق تداعيات إقليمية وبخاصة على تركيا إحدى دول الجوار الجغرافي للعراق، حيث مثلت الحرب الاختبار الأبرز والأهم وربما الأصعب الذي واجهته السياسة التركية سواءً على الصعيد الداخلي، أم على صعيد العلاقات التركية – الأمريكية وعلى مستوى العلاقات الإقليمية لتركيا.

وكان من أبرز تلك التداعيات الآثار الناجمة عن سياسة الإدارة الأمريكية الهادفة لاشتراك تركيا في الحرب واتخاذ أراضيها ساحة لفتح جبهة شمالية في الحرب على العراق، ودعوة تركيا عقب الاحتلال ، لإرسال قوات عسكرية تحت مبرر المشاركة في حفظ الأمن في العراق ، الغاية منها مساعدة قوات الاحتلال الأمريكية التي واجهت مقاومة عنيفة،ألحقت بأفرادها ومعداتها أضراراً بالغة.

موقف تركيا من فتح جبهة شمالية على العراق

تلعب الثوابت في العلاقات الدولية دوراً مهماً في صياغة سياسة الدول، فللإحاطة بالمرتكزات السياسة لدولة ما إزاء دولة أخرى، لابد من دراسة عوامل ومؤثرات صنع القرار السياسي المرتبطة بمعطيات داخلية وإقليمية ودولية.

كما هي الحال بالنسبة للسياسة التركية إزاء العراق، التي أتسمت بطابع الثبات والتوازن في تغليب المصالح القومية تارة، والتغير تبعاً لظروف إقليمية ودولية ضاغطة تارة أخرى.[1]

وحرصت مراكز صنع القرار التركي، على تعدد خياراتها وامتلاك قدر كبير من وضوح الرؤية بشأن مصالح تركيا، واعتماد آليات تتخذها بالاستفادة من الأوضاع القائمة والأخذ بنظر الاعتبار التطورات المحتملة لها.

وتمثل العوامل الآتية أبرز مرتكزات السياسة التركية تجاه العراق:-

1. يشكل عنصر الاستمرارية من أهم مرتكزات السياسة التركية المنطلقة من رؤية ثابتة وواضحة للمصالح القومية التركية، بغض النظر عن أية تغيرات تطرأ على الزعامات والقيادات المؤثرة في مراكز صنع القرار التركي، وفي

---

(1) د. جلال عبد الله معوض، مصدر سابق ص 295.

مقدمتها المؤسستان السياسية والعسكرية.[1]

2. ارتباط عوامل ومؤثرات صنع القرار السياسي الخارجي التركي، بمعطيات إقليمية ودولية، إذ لا تستطيع تركيا الانفصال عن ارتباطاتها مع حلف شمالي الأطلسي (الناتو).[2] وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، لذلك كانت مواقفها السياسية من العراق متوافقة مع أهداف وسياسات تلك المؤسسات التي انضوت تركيا تحت لوائها منذ أمد بعيد.

3. يمثل التوجه الغربي الراسخ، العمود الفقري للسياسة الخارجية التركية، ويحظى بأقوى أشكال الدعم والتأييد لدى المؤسسة العسكرية ورجال الأعمال ودعاة التغريب التقليديين في الوسط السياسي ومعظم أرباب الصحافة والإعلام البارزين في تركيا،[3] الذين يمثلون أهم مراكز صنع القرار تجاه العراق.

4. التوافق السياسي بين تركيا والعراق خلال المدة التي سبقت الاحتلال، في مشاعر القلق المشتركة تجاه انبعاث فكرة الانفصال الكردي، وقد تعاونت الدولتان على مدى سنوات

---

(1) المصدر السابق، ص 297.

(2) عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية – التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 27.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سابق، ص 167.

سابقة فـي مجـال التصـدي للحركـات الكرديـة المطالبـة بـذلك.[1] ومن هنا يُعد العامل الكردي فـي السياسـة التركيـة أحد العوامـل الأساسية المرتبطة بالأمن القومي التركـي، لأنـه يمثـل المشـكلة السياسـية والاجتماعيـة الأخطـر التـي تواجـه تركيـا. وجـاءت تطورات الأحداث في المحيط الإقليمي لتركيا بعد الحرب علـى العراق وإفرازاتها لتشكل عوامل قلـق إضـافية وإثـارة لمخـاوف تركيا من نشوء نواة لكيان كردي في شمال العراق يمس أمنهـا القومي. لذلك تعمل ضد أية محاولة لتقسيم العـراق ومنـع إقامـة دولة كردية في شمال العـراق، لان ذلـك مـن شـأنه أن يفتح بابـاً لتقسيم كل الدول المجاورة له.

5. انتفاع تركيا مـن العوامـل الخـارجيـة والداخليـة التـي أسـهمت فـي إضـعاف العـراق وقدراتـه، وتوظيفهـا لمصـلحتها، لأن قيـام عـراق قـوي مسـتقر، سيشـكل أحـد القـوى الإقليميـة الفاعلـة بالمنطقـة وهـذا بحـد ذاتـه يمثـل تهديـداً قائمـاً لتركيـا ودورهـا الإقليمـي التـي تحـرص علـى فاعليتـه فـي ظـل عـراق موحـد لكن ضـعيف، رغم التبـاين في السياسـات التركيـة والأمريكيـة إزاء ذلك في موضـوع التعامـل مـع العـراق، إذ تشـعر تركيـا أحياناً ببعض مؤشرات عدم الثقة بالدوافع الأمريكية.[2]

6. تـرجيح تركيـا لمنطـق المصـالح الاقتصـادية فـي علاقاتهـا مـع العـراق، واعتمـاد سياسـة اقتصـادية خارجيـة مسـتقلة تسـعى عـن طريقهـا إلـى الموازنـة بـين مصـالحها القوميـة الذاتيـة والمصالح الغربية.

---

(1) جراهام فولر، مصدر سابق، ص 111.

(2) هاينتس كرامر – مصدر سابق، ص 383.

7. استخدام المياه، عند الضرورة سلاحاً في إطار الضغط على العراق، وغالباً ما كانت وسائل الإعلام التركية تشير إلى إمكانية هذا الاستخدام.
8. استمرار دعم التركمان في العراق، ومساندتهم للحصول على حقوقهم السياسية والثقافية كاملة، فهم يمثلون الورقة المقابلة لتطلعات الأكراد العراقيين في كركوك وضمها إلى منطقة الحكم الذاتي.
9. المحافظة على مستوى محدود من العلاقة السياسية مع العراق دون القطيعة، لتحقيق مصالح تركيا السياسية والاقتصادية.

موقف الحكومة التركية من فتح جبهة شمالية في

الحرب على العراق

بدأت الإدارة الأمريكية في أوائل عام 2002، تحركها باتجاه تشكيل مناخ سياسي وعسكري واقتصادي ضاغط على تركيا تمهيداً لشن الحرب على العراق واحتلاله والإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، تحت ذرائع مختلفة. ففي آذار 2002، زار ديك تشيني- نائب الرئيس الأمريكي تركيا.

والتقى بولند أجويد رئيس الوزراء التركي، ضمن جولة شملت أثنى عشر بلداً، لحشد الدعم السياسي والعسكري اللازم لتنفيذ حملة عسكرية أمريكية محتملة ضد العراق.وأعلنت تركيا –حينها- بكل وضوح أَنها لا تريد توجيه ضربة أمريكية للعراق، لأنها تعني بالدرجة الأولى ضربة قاصمة للاقتصاد التركي الذي يعاني من أزمة متفاقمة.

ثم جاءت زيارة (بول وولفويتز) مساعد وزير الدفاع الأمريكي المكلف من الإدارة الأمريكية بإدارة ملف التفاوض مع تركيا بشأن العراق إلى أنقرة، للطلب من الحكومة التركية برئاسة(بولند أجويد) مشاركة تركيا في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق وفتح جبهة شمالية مقابل وعود أمريكية بالمحافظة على وحدة العراق، والحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وتقديم المساعدات الاقتصادية لتعويض أية خسائر محتملة من جراء الحرب.[1] كان الهدف من الوعود الأمريكية طمأنة تركيا بشأن مخاوفها من الآثار المحتملة للحرب.لكن موقف(بولند أجويد)

---

(1) محمد نور الدين وآخرون، احتلال العراق وتداعياته، مصدر سابق، ص 409.

وحكومته لم يكن مؤيداً للتوجهات الأمريكية، فقد أعلن في أكثر من مناسبة معارضته لها مشيراً إلى «إن تركيا لا تريد حرباً في العراق، وان المسئولين الأتراك سيبذلون الجهود لمنعها».[2]

واتهم بولند أجويد الولايات المتحدة بأنها تشجع الأكراد العراقيين على الاستقلال، إذ أعد الأكراد مشروع دستور لشمال العراق استعدادا لمرحلة ما بعد احتلال العراق.

وقال أجويد إن الولايات المتحدة تبعد عن المنطقة الآف الأميال وأية عملية ضد العراق لن تؤثر على الشعب الأمريكي بشكل مباشر ولكنها ستلحق أذىً أكيداً بالاقتصاد التركي، وعلى خلفية هذه المخاوف التركية، كان سعي بولند أجويد لإقناع الولايات المتحدة بالعدول عن خيار الحرب، لأن الخسائر التي ستتكبدها المنطقة وليس تركيا فحسب ستفوق المكاسب بكثير.[3]

حزب العدالة والتنمية

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان الذي تم حله

---

(2) جريدة ملليت 2003/10/14 www.milliyet.com.tr/

(3) اتهم بولند أجويد – رئيس الوزراء التركي السابق، الولايات المتحدة بإسقاط حكومته في انتخابات تشرين الثاني 2002، وتفتيت حزبه اليسار الديمقراطي، بسبب معارضته الشديدة للحرب الأمريكية على العراق وكشف أجويد عن تحركات سرية مكثفة وغامضة جرت لهذا الغرض بين كمال درويش – وزير الاقتصاد في حكومته وبول وولفيتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي. أنظر:– جريدة ترجمان التركية الصادرة يوم 2005/3/15.

بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 يونيو/حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.

وانتخب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد القادة البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب. ويُعد حزب العدالة والتنمية الحزب الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية.

ويحاول الحزب التعبير عن توجهاته الفكرية، بأنه يشكل الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ولا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي لتجنب المواجهة مع المؤسسة العسكرية الحامية للدستور العلماني في تركيا التي تمثل القوة الأولى المؤثرة في صنع القرار.

وتضمن البرنامج السياسي للحزب مبادئ عامة مفادها، احترام الحريات الدينية والفكرية والانفتاح على العالم وتبني سياسة التسامح والحوار، والتأكيد على عدم معارضة الحزب للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية،وتأييد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتعهد بمواصلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه.

وتعود معظم شعبية حزب العدالة والتنمية بالدرجة الأولى إلى شخصية زعيمه رجب طيب أردوغان وشعبيته، التي اكتسبها خلال فترة رئاسته لبلدية مدينة إسطنبول وإعجاب سكان أكبر مدينة في تركيا بشخصيته، والنجاح الباهر الذي حققه خلال توليه تلك

المسؤولية في تقديم الخدمات البلدية وتنظيم حياة المدينة ومحاربة الفساد وتقديم المساعدات للمحتاجين والطلبة.

وأصدرت لجنة الانتخابات العليا في عام 2002 حكما بعدم أهليته لعضوية البرلمان، أي لن يتمكن زعيم أكبر حزب في تركيا من دخول البرلمان ولا من تولي منصب رئيس الوزراء، الأمر الذي اضطر أردوغان إلى الاستقالة من مهمته عضوا مؤسسا للحزب بسبب الحظر القانوني المفروض عليه بتهمة سياسية سابقة مع بقائه زعيما له. غير أن المدعي العام لمحاكم التمييز صرح أنه لا يحق له أيضا أن يبقى زعيما للحزب وأن الحظر السياسي المفروض عليه لا يزال مستمرا. مما انعكس ذلك إيجابا، وزاد نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات العامة وزاد من شعبيته.

وترجع أسباب الحظر القانوني على رجب طيب أردوغان إلى عام 1998، بسب محاكمته وسجنه لمدة أربعة أشهر بموجب مادّة في القانون الجزائي تجرّم كل من يقوم بتأجيج مشاعر التفرقة العرقية أو الدينية في تركيا. وقامت تلك التهمة على أساس أبيات من الشعر ألقاها أردوغان الذي يتمتع بموهبة فائقة في إلقاء الشعر، خلال أحد الاجتماعات العامّة لحزب الرفاه بمدينة سعرت جنوب شرقي الأناضول.

يقول الشاعر التركي ضياء كوكالب في تلك الأبيات: المآذن رماحنا، والقباب خوذنا، والجوامع ثكناتنا، والمؤمنون جنودنا.ورغم أن هذه الأبيات مدرَجة في الكتب المدرسية وتدرّس للطلبة في

المدارس الحكومية التركية، إلاّ أنها إذا خرجت من فم سياسي معارض تصير تهديداً لأمن البلد وزرعاً للفرقة الطائفية والدينية، كما ورد في نص التهمة التي واجهها أردوغان أيضا عام 1988.

واعتبرت المحكمة أن تلك الأبيات تؤدي إلى إثارة المشاعر الدينية لدى المواطنين،.وحكمت المحكمة على أردوغان بالسجن لمدة أربعة أشهر في ربيع 1998، ممّا جعل منه بطلاً وطنياً في عيون الشعب التركي المتحمس آنذاك للمشروع الإصلاحي الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان.[1]

وقبل انتخابات عام 2002 بعشرة أيام أقام المدعي العام لمحاكم التمييز صبيح قناد أغلو دعوى لحل حزب العدالة والتنمية، غير أنه لا يمكن الحكم في مثل هذه القضايا في مدة زمنية قصيرة، فقد تطول المحاكمة وتستغرق ما يقارب السنتين.

وفي تحول سياسي نوعي، فاز وبتفوق كبير حزب العدالة والتنمية (AKP) ذو التوجهات الإسلامية في الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في الثالث من تشرين الثاني 2002، منهياً ظاهرة الحكومات الضعيفة التي شهدتها تركيا منذ الثمانينات، إذ لم يتمكن أي من الأحزاب السياسية من تحقيق أغلبية برلمانية تضمن تشكيل حكومة منفردة.

فاز حزب العدالة والتنمية الذي لم يمض على تشكيله زمن طويل بأغلبية في البرلمان وذلك بحصوله على 34,2 % من أصوات الناخبين. فقد حصل على (363) مقعداً في البرلمان، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على (178) مقعداً، وشغل النواب

---

(1) جريدة حريت 1998/4/22.

المستقلون (9) مقاعد.

وتمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة منفرداً والتحكم في رسم سياستها الداخلية والخارجية وبخاصة ما يتعلق بعلاقاتها الإقليمية منهيا بذلك خمسة عشر عاما من الحكم الائتلافي في البلاد.

وقد حظيت الحكومة الجديدة بترحيب كبير من الإدارة الأمريكية التي سعت لاحتوائها مبكراً، بدعوة رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية لزيارة واشنطن ولقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد شهر واحد من فوز حزبه.(*)

بهدف كسب موافقة وتأييد تركيا للحرب الأمريكية على العراق، وفتح قواعدها أمام القوات الأمريكية، بحكم أن تركيا حليف مهم للولايات المتحدة، فهي عضو في حلف شمالي الأطلسي (الناتو) ولديها أكبر وأهم قاعدة جوية أمريكية في المنطقة هي قاعدة (إنجرليك).

إضافة إلى قواعد أخرى في ديار بكر وباطمان، إلا أن الموقف التركي كان شديد التحفظ تجاه الحرب لخشية الحكومة التركية أن تؤدي الحرب إلى تطورات تنتهي بقيام دولة كردية في شمال العراق، تساهم في تأجيج النزعة الانفصالية لدى أكراد تركيا الذين

(*) بتاريخ 11 كانون الأول 2002، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة إلى رجب طيب أردوغان، لزيارة واشنطن، ولم يكن يشغل حينها أي منصب رسمي، ولم يكن نائباً في البرلمان لمنعه من الترشيح للانتخابات بسبب الحظر السياسي المفروض عليه لصدور الحكم عليه سابقاً بتهمة سياسية.

يشكلون (46%) من الأكراد الموجودين في المنطقة، مما يؤثر على استقرار البلاد ويعد مساساً بأمنها القومي.[1]

وفي مطلع كانون الأول 2002، زار (بول وولفيتز) أنقرة ثانية، بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في أعقاب فوزه في الانتخابات، ليحدد بصورة واضحة وشاملة مطالب الولايات المتحدة من تركيا، وهي:- فتح أراضيها لتمركز (100) ألف جندي من القوات الأمريكية وتسهيل مرورها إلى العراق، ووضع ستة مطارات وميناءين تحت تصرفها، وفتح جبهة شمالية ضد العراق مقابل تحصيل عدة مكاسب سياسية واقتصادية.

وأعرب (بول وولفيتز) عن رغبة الإدارة الأمريكية في الحصول على رد تركي واضح وسريع بشأن مطالبها، والتأكيد على إن الولايات المتحدة، جادة في ضرب العراق وتغيير نظام الرئيس العراقي صدام حسين وإقامة عراق جديد ديمقراطي!![2]

زيارة(بول وولفيتز) هذه جاءت ضمن سلسلة من زيارات قام بها إلى إحدى عشرة دولة عربية وإقليمية، غايتها الأساسية المعلنة التأكيد على ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق وإلا فان عملاً عسكرياً سيكون حتمياً ضد النظام العراقي لاتهامه باستمرار انتهاك التزاماته الدولية طوال المدة المنصرمة وعدم الانصياع لقرارات مجلس الأمن الدولي من وجهة النظر الأمريكية.

لم تتخذ حكومة حزب العدالة والتنمية التركية موقفاً واضحاً من المطالب الأمريكية، وربما كان ذلك مرتباً له أن يكون كذلك، إذ

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مصدر سابق، ص 256.

(2) محمد نور الدين وآخرون، احتلال العراق وتداعياته، مصدر سابق، ص 410.

تجنبت الحكومة تقديم ردٍ واضح بغية استغلال الموقف للحصول على مزيد من الضمانات والمكاسب الاقتصادية من الولايات المتحدة ولإثبات أهمية دور تركيا في الأحداث التي تجري في المنطقة وبأنها عنصر لا يمكن لأية قوة كبرى تريد الهيمنة على المنطقة أن تستغني عنه.

وأثار تصريح(يشار ياقيش) وزير الخارجية التركي بعد يوم واحد من لقائه مع (بول وولفيتز) بأن بلاده ستسمح باستخدام أراضيها لشن ضربة عسكرية محتملة ضد العراق، إحراجاً بالغاً لحكومة حزب العدالة والتنمية التي اضطرت إلى إصدار بيان من وزارة الخارجية يؤكد إن تصريحات يشار ياقيش لا تعني التزاما من الجانب التركي.[1]

لقد تفاقم تردد تركيا وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة – من وجهة النظر الأمريكية – بين الدول الإقليمية بعد إسرائيل التي طلبت منها الولايات المتحدة المساعدة في الحرب على العراق ،وكان على حكومة حزب العدالة والتنمية، أن تأخذ في الحسبان الكثير من العوامل قبل اتخاذ قرارها.

منها موقف الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر الذي أشار إلى إن بلاده لن تسمح للقوات الأمريكية في الانتشار فوق أراضيها من دون صدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولي.[1]

وموافقة البرلمان التركي حسب ما جاء بالمادة (92) من

---

(1) جريدة زمان 2002/12/2 www.zaman.com.tr

(1) إذاعة بي بي سي البريطانية 8 /2003/2 www.bbcarabic.com

الدستور التركي إضافة إلى كسب تأييد أحزاب المعارضة التركية ووسائل الإعلام.[2]

وقبل ذلك كله، إيفاء حزب العدالة والتنمية بوعوده التي قطعها للناخبين الأتراك بشأن تجنب المشاركة في الحرب على العراق، لذا فان إخلال حكومة حزب العدالة والتنمية بتعهداتها للناخبين يعني المساس بمصداقيتها وانهيار شعبيتها لدى المواطن التركي.[3]

كانت الخيارات المتاحة لحكومة حزب العدالة والتنمية إزاء مطالب الإدارة الأمريكية في المشاركة بالحرب على العراق تتلخص بأربعة خيارات هي:-

1. تشكيل تركيا جبهة معارضة للحرب ، تضم عدداً من دول الجوار للعراق والدول الإقليمية.
2. امتناع تركيا عن مشاركة الولايات المتحدة في الحرب وعدم التعاون معها.
3. مشاركة تركيا في الحرب وبشروط تحقق المصالح التركية العليا.
4. مشاركة تركيا في الحرب ضمن إطار الحد الأدنى.

---

(2) سوني كاجابتي، الأتراك مترددون تجاه العراق.. لماذا ؟ متابعة سياسية رقم 704 في 2003/1/27، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، نقلاً عن مركز دراسات المشرق العربي – لندن. www.alsharqalarbi.org.uk

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004، مصدر سابق، ص 51.

ولشرح أبعاد الموقف التركي إزاء تطورات الأحداث قام عبد الله كول رئيس الوزراء التركي في نهاية عام 2002 ومطلع عام 2003، بجولة شملت عدداً من الأطراف الإقليمية الرئيسة في المنطقة، مؤكداً على أن السعي إلى تجنب الحرب يتطلب تنسيقاً بين دول المنطقة.

وانتهت هذه الجولة بالاتفاق على عقد اجتماع في إسطنبول في 26 كانون الثاني 2003، حضره وزراء خارجية كل من:- تركيا، إيران، سوريا، الأردن، السعودية ومصر ودعا المجتمعون في بيانهم الختامي الحكومة العراقية إلى المصالحة الوطنية والتعاون مع المفتشين الدوليين حول أسلحة الدمار الشامل، لتجنب الحرب.[1]

وقد جاء هذا التحرك التركي ضمن الخيار الأول في مجال تكوين جبهة معارضة للحرب، وبهدف إيصال رسالة إلى العراق، توضح حدود القدرة التركية والإقليمية على المساعدة في تجنب الحرب، والإيحاء للرأي العام التركي – الذي وعد قبل الانتخابات بتجنب الحرب – بأن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تدخر جهداً للحيلولة دون اندلاع الحرب، بالتنسيق مع دول عربية وإسلامية لتكوين جبهة سلام مشتركة.[1]

اعتمدت الحكومة التركية في تعاملها مع الأزمة على مبدأ رئيسي مضمونه الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم مصالح تركيا ودرء المخاطر عنها، وتقديم رسالة واضحة لجميع الأطراف مفادها نحن معكم ما دامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق

---

(1) جريدة يني شفق 2003/1/5. www.yenişafak.com

(1) سوني كاجابتي – مصدر سابق، ص 3.

اهتمامكم.

تصريحات أقطاب حكومة حزب العدالة والتنمية، كانت تؤكد على أن السياسة التركية سارت في خطين متوازيين الأول: تجنب المشاركة في الحرب. والثاني: الاستعداد للمشاركة في حال كانت الحرب حاصلة لا محالة، لأنهم متفقون على أن بلادهم لن يكون بمقدورها منع الولايات المتحدة من احتلال العراق.

إذ صرح يشار ياقيش وزير الخارجية التركي: «إن بلاده غير مستعدة عكس ما تشير له الصحف التركية – لنشر أو مرور وحدات عسكرية أمريكية من تركيا.... كما أن الرأي العام التركي غير مستعد لذلك.... ولن ندخل مع الولايات المتحدة يداً بيد إلى منطقة شمال العراق».(2)

وأكد رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم «إذا بقينا خارج المعادلة في بداية العملية، فلن نتمكن من السيطرة على تطوراتها في النهاية ... إن مصالح تركيا على المدى البعيد، وحتى أمنها سيكون مهدداً في حالة وقوع حرب لا تشارك فيها تركيا».(1)

وبعد زيارة ريتشارد مايرز رئيس أركان القوات الأمريكية المشتركة، إلى تركيا في 20 كانون الثاني 2003، وافق البرلمان التركي في 6 شباط 2003، على طلب حكومة حزب العدالة والتنمية بالسماح للخبراء الأمريكيين بتطوير الموانئ والقواعد العسكرية التركية، وبعد ثلاثة أيام فقط، أي في 9 شباط 2003، قام

---

(2) جريدة حريت 2003/1/5 www.hurriyet .com.tr

(1) **جريدة جمهوريت 2003/2/4** www .cumhuriyet.com.tr

فريق أمريكي مكون من (150) شخصاً، باستطلاع الموانئ والقواعد العسكرية في تركيا، التي يمكن استخدامها في الحرب على العراق.[2]

عدت الولايات المتحدة خطوة الحكومة التركية هذه على طريق الموافقة التركية الأولية على المشاركة في الحرب. وكان مؤملاً أن يصوت البرلمان التركي في 18 شباط على قرار جديد يسمح للولايات المتحدة بإرسال قوات عسكرية إلى تلك القواعد العسكرية التي ستشكل منطلقاً لفتح جبهة شمالية في حالة نشوب الحرب على العراق.

إضافة إلى الجبهة الجنوبية من الكويت، إذ كانت خطط البنتاغون تقوم على ضرورة فتح جبهتين عسكريتين في آن واحد معاً لضمان تحقيق تقدم سريع يخفف من الخسائر البشرية.

ومع تسارع الخطى الأمريكية نحو الحرب، كانت تقديرات الحكومة التركية، ترجح أَنها إذا امتنعت عن فتح جبهة شمالية ضد العراق، فأن الحرب لن تنشب وبالتالي يتطلب من الولايات المتحدة الاستجابة للمطالب التركية.

وشهد شهر شباط 2003، مفاوضات شاملة بين الحكومة التركية والإدارة الأمريكية حول شروط المشاركة التركية في الحرب.وشملت هذه المفاوضات ثلاثة محاور أساسية:- اقتصادية، سياسية وعسكرية.

---

(2) Reflections of Iraq Operation in Turkey: www.Turkishpress.com.

حاول الساسة الأتراك في المحور الاقتصادي مساومة إدارة الرئيس بوش لتخفيف وطأة خسائر الحرب المحتملة على الاقتصاد التركي عن طريق الحصول على مساعدات وتعويضات مالية من الولايات المتحدة، لأن تركيا لم تستطع بعد تجاوز الأضرار الاقتصادية التي لحقت بها جراء حرب الخليج الثانية عام 1991.

وأوفد عبد الله كول رئيس الوزراء التركي، وزيري الخارجية يشار ياقيش، والخزانة والاقتصاد علي باباجان إلى واشنطن من أجل التوصل إلى تفاهم بشأن التعويضات المالية التي ستقدمها الإدارة الأمريكية إلى تركيا مقابل المشاركة في الحرب. إلا أَنهما عادا خائبي الرجاء من الولايات المتحدة.[1]

فقد عرضت الولايات المتحدة تقديم مساعدات مالية تقدر بـ (27) مليار دولار، منها (7) مليارات دولار هبه، فضلاً عن (20) مليار دولار تقدم في صورة ضمانات وقروض، شريطة أن تخضع هذه القروض لشروط برنامج تركيا مع صندوق النقد الدولي. بينما طلبت تركيا منحها (10) مليارات دولار على شكل هبات.[1]

وأعلن المسئولون الأمريكيون إن تركيا طلبت مساعدات مالية مُبالغ فيها، فقد قال روبرت بيرسون السفير الأمريكي في أنقرة، إن وزير الخارجية يشار ياقيش ووزير الاقتصاد علي باباجان تقدما باقتراح أثناء زيارتهما إلى واشنطن، يطلبان فيه تقديم الولايات المتحدة مبلغ (92) مليار دولار إلى تركيا لتعويضها عن الأضرار

---

(1) جريدة حريت 2003/2/17.

(1) جريدة راديكال 21/ 2/ 2003 www.Radikal.com.tr

التي ستترتب عليها من جراء الحرب ضد العراق.[2]

أما المحور السياسي، فقد شمل مطالب حكومة حزب العدالة والتنمية ذات الصلة بالأمن القومي التركي وهي:-

أ. ضرورة الحفاظ على وحدة العراق السياسية والجغرافية، ونزع أسلحة الفصائل الكردية بعد إطاحة النظام في بغداد.

ب. رفض قيام أي كيان أو دولة كردية في شمال العراق.

ج. ضمان حقوق التركمان التي تريد لهم تركيا دوراً متساوياً مع الأكراد والعرب.

وأما ما يتعلق بالمحور العسكري، فقد اشترطت تركيا دخول حوالي (50) ألف جندي أمريكي ومثلهم من الجيش التركي إلى شمال العراق، تحت قيادة أمريكية، مقابل السماح لقوة عسكرية تركية قوامها (15) ألف جندي بالتحرك بحرية في شمال العراق دون الرجوع إلى القيادة الأمريكية.

وطلب الجيش التركي الوصول حتى شمال مدينة الموصل، لتأمين حدود منطقة عازلة في شمال العراق وحتى الحدود التركية. والغاية من كل ذلك تأمين المطالب السياسية التي حددتها الحكومة التركية.[1]

شكلت المحاور الثلاثة السياسية والاقتصادية والعسكرية، نقاط خلاف بين الجانبين التركي والأمريكي، فلم تعطِ الولايات المتحدة

---

(2) جريدة القبس الكويتية 2003/2/23

(1) جريدة حريت 2003/2/23

وعوداً كافية بالاستجابة للمطالب المالية للحكومة التركية، كما رفضت التعهد بنزع أسلحة الفصائل الكردية في شمال العراق، بينما وافقت الإدارة الأمريكية على دخول الجيش التركي إلى شمال العراق.[2]

وإزاء الرفض الأمريكي لأهم المطالب التركية، تصاعدت حدة الخطاب السياسي التركي، على الرغم من تعرض الزعماء الأتراك لضغوط متزايدة من جانب الولايات المتحدة لاستصدار قرار من البرلمان التركي يتيح نشر قوات أمريكية في تركيا بأقرب وقت ممكن.

حيث حذر رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية، الولايات المتحدة من مغبة الاعتماد على دعم بلاده غير المشروط للخطط الأمريكية تجاه العراق، ما لم تتوصل الإدارة الأمريكية إلى أتفاق مكتوب لتقديم المساعدات وتحديد دور تركيا في الحرب على العراق.

مؤكداً بأنه سيتم إحالة طلب نشر القوات الأمريكية في تركيا إلى البرلمان التركي للتصويت عليه، بعد توصل الحكومة إلى اتفاق مع واشنطن.

ورفض رجب طيب أردوغان أطروحات دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الذي وضع الخلاف مع تركيا في إطار حجم المساعدات المطلوبة مشيراً إلى: «إن من البديهي كلما حصلت على المزيد من المساعدات كان ذلك أسهل، وكلما حصلت على مساعدات أقل كان ذلك أصعب... من السخف أن نسمي هذا مساومة

---

(2) جريدة صباح 2003/2/23 www.sabah.com.tr

على الدولارات، إن الأبعاد السياسية والعسكرية أهم بكثير ثم يأتي بعد ذلك البعد الاقتصادي».[1]

لذلك أرجأت الحكومة التركية لأكثر من مرة دعوة البرلمان التركي لمناقشة طلب السماح بانتشار القوات الأمريكية على أراضيها تمهيداً لهجوم محتمل لاحتلال العراق، رغم إلحاح الإدارة الأمريكية.

موقف البرلمان التركي من الحرب

ازدادت الضغوط الأمريكية على الحكومة التركية، في الأسبوع الأخير من شهر شباط 2003، بعد أن سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى إطالة أمد المفاوضات التي كانت تجريها مع الإدارة الأمريكية.

وأرجأت مرات عدة ردها النهائي على المطالب الأمريكية، وعلى الرغم من عدم توصل الحكومة التركية إلى أتفاق شامل مع الولايات المتحدة على جميع القضايا المطروحة.

---

(1) جريدة يني شفق 2003/2/21

عقد مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 28 شباط 2003، اجتماعه الشهري برئاسة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر ومشاركة عبد الله كول رئيس الحكومة ووزراء الداخلية والخارجية والدفاع ورئيس الأركان العامة وقادة القوات المسلحة ورئيس هيئة المخابرات.وقرر المجلس إحالة المذكرة الحكومية بشأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة إلى البرلمان التركي دون إصدار أية توصيات بشأنها.

وتضمنت المذكرة التي قدمتها الحكومة التركية إلى البرلمان، طلب الموافقة على تمركز قوات أجنبية على الأراضي التركية وإرسال قوات تركية إلى شمال العراق تحت مسوغ خدمة المصالح التركية العليا.(1)

وفي الأول من آذار 2003، صوت البرلمان التركي الذي يحتل فيه نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم، أغلبية المقاعد على المذكرة التي أحالتها إليه الحكومة التركية، وكانت نتيجة الاقتراع (264) صوتاً بالموافقة و (250) بالرفض وامتناع (19) عضواً عن التصويت.(*)

حصيلة الأصوات المؤيدة كانت أدنى قليلاً من الأغلبية المطلوبة لتمرير المشروع الذي رفضه البرلمان، إذ فشلت الحكومة التركية في الحصول على تأييد نصف عدد النواب الحاضرين (268) من أصل (534) نائباً حاضراً، كما تنص المادة 146 من

---

(1) د. محمد نور الدين وآخرون – احتلال العراق وتداعياته. مصدر سابق، ص 414.

(*) يشغل نواب حزب العدالة والتنمية (367) مقعداً في البرلمان حينها، من أصل (550)، بينما يأتي حزب الشعب الجمهوري بالمرتبة الثانية ويشغل (175) مقعداً ويشغل حزب الطريق المستقيم (3) مقاعد و (5) مقاعد للمستقلين.

النظام الداخلي للبرلمان.[2]

أخفقت حكومة حزب العدالة والتنمية، في إستحصال موافقة البرلمان التركي على المشاركة في الحرب على العراق. وكشفت نتائج الاقتراع، إن أكثر من (70) نائباً من حزب العدالة والتنمية لم يصوتوا لصالح حزبهم بضمنهم الممتنعون عن التصويت البالغ عددهم (19) وكذلك النواب (16) الذين تغيبوا عن الجلسة كانوا من حزب العدالة والتنمية.

مما يعني إن نواب حزب العدالة والتنمية وحتى بعض وزراء الحكومة كان لهم الدور الأساس في معارضة مذكرة الحكومة.

وقال (يالجين بايير) نائب رئيس الوزراء التركي إنه أضطر للموافقة على المذكرة كوزير إلا انه سيرفضها كعضو في البرلمان ووصف المذكرة بأنها تفتقر إلى الشرعية الدستورية ورفضها سيدعم الديمقراطية والحرية والسلام في تركيا والمنطقة.[1]

أصيبت الحكومة التركية بنكسة خطيرة عندما رفض البرلمان التركي الخطط الأمريكية وتوصيات الحكومة لنشر القوات الأجنبية تمهيداً للمشاركة في الحرب على العراق.

ولم تكن الحكومة واثقة كيف تتصرف في ظل معطيات نتائج التصويت في البرلمان، مما دفع رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية إلى القول: «إن الحكومة تعمل على خطط بديلة تخدم مصالح تركيا على أحسن وجه، وقد يكون لذلك ثمن معين

---

(2) جريدة ملليت 2003/3/2 www.milliyet.com .tr

(1) محمد نور الدين وآخرون – مصدر سابق، ص 415.

وسيتبلور قرارنا تماشياً مع التطورات».[2]

وفي الوقت نفسه، أثار رفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية في الحرب على العراق، ردود فعل غاضبة من الإدارة الأمريكية التي كانت قد وضعت خطتها للحرب على العراق على افتراض سهولة حصول الموافقة التركية على المشاركة في الحرب.

فقد أعرب روبرت برس السفير الأمريكي في أنقرة عن خيبة أمل بلاده إزاء القرار التركي مشيراً إلى انه لم يكن ينتظر قراراً سلبياً من البرلمان التركي في مسألة التعاون العسكري مع بلاده بشأن العراق.

واسترضاءً للإدارة الأمريكية ولامتصاص غضبها صرح عبد الله كول رئيس الوزراء للتلفاز التركي إن الحكومة التركية تفكر في إجراء تصويت جديد حول نشر القوات، وأَن الحكومة وحزب العدالة والتنمية سيقيّمان ما إذا كان يجب عرض مذكرة ثانية على البرلمان أم لا.[1]

إن عدم موافقة البرلمان التركي على مذكرة الحكومة بشأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، دفع حكومة حزب العدالة والتنمية إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، بعد أن أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 3 آذار 2003 إن المساعدة الاقتصادية الخارجية التي كانت أمريكا تعتزم تقديمها لأنقرة ستتأثر بقرار عدم موافقة البرلمان

---

(2) جيف سيمونز، ترجمة سعيد العظيم، عراق المستقبل، السياسية الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط. دار الساقي، بيروت، 2004، ص 196.

(1) جريدة زمان 2003/3/3

التركي على نشر القوات.

ريتشارد باوتشير الناطق باسم الخارجية الأمريكية قال: « إن المساعدة تقررت لتغطية نفقات المشاركة في عمليات الانتشار، غير إن القسم الأكبر من هذه النفقات لن يعتمد إن لم تكن هناك مشاركة تركية مباشرة ويتم فتح جبهة من أراضيها في حال الحرب».[2]

وأكد (كمال أون آقيطان) وزير المالية التركي أَن الهدف من زيادة الضرائب هو الحفاظ على معدل نمو لاستمرار الاستقرار الاقتصادي ولتحقيق دخل سنوي لتقليل نسبة العجز في ميزانية عام 2003.

وتناولت الصحافة التركية باهتمام وجهات النظر المتباينة تجاه قرار البرلمان التركي، إذ قالت صحيفة (راديكال) إن حزب العدالة والتنمية فشل، لأنه لم يحصل على تأكيد لرغبته في خوض الحرب إلى جانب الولايات المتحدة.

وأضافت الصحيفة إن قرار البرلمان يمثل انتصارا للديمقراطية التركية، غير انه سيؤدي إلى سياسة خارجية مترددة وإضعاف الحكومة.[1]

وذكرت صحيفة (صباح) إن البرلمان أقام حاجزاً أمام مذكرة الحكومة التي كانت ستفتح الطريق لإطلاق العملية في العراق.[2]

---

(2) سعد عبد المجيد، تركيا تتقشف بعد رفض نشر الأمريكيين، (تقرير)
www.Islamonline.net. 4/3/2003

(1) جريدة راديكال 2003/3/2

(2) جريدة صباح 2003/3/2

وأشارت صحيفة (جمهوريت) إلى إن الحكومة تتخوف من عرض المذكرة مرة أخرى على البرلمان دون تأكدها من موقفه، حيث أن رفض البرلمان هذه المذكرة مرة أخرى سيعني تعرض الحكومة لطرح الثقة بها برلمانياً.[3]

وترى صحيفة (ملليت) إن تركيا ليس لديها أي خيار سوى الانضمام إلى العمل العسكري في مقابل حصولها على أموال وفيرة.[4]

فشلت حكومة حزب العدالة والتنمية في تمرير مذكرتها بشأن المشاركة بالحرب على العراق في البرلمان وذلك لعدة أسباب أهمها:-

1. أثارت مذكرة الحكومة التركية، أزمة داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم، بسبب معارضة عدد كبير من نوابه المتشددين (معظمهم ذوو جذور من حزب الرفاه المنحل)، إضافة إلى رفض المذكرة من قبل ذلك الجناح المتشدد، يمثل رسالة إلى الرأي العام التركي الرافض للحرب، والذي كانت قد تعهدت له برفض الحرب الأمريكية على العراق أثناء حملاتها الانتخابية التي جرت في تشرين الثاني 2002، أي أنها هدفت من دعوتها إلى تهدئة الشارع التركي الذي كان محركاً أساسياً للإقدام على رفض المذكرة.[1]

2. ازدياد المخاوف والشكوك التركية من تطورات الأوضاع في العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال، والخشية من تطلعات الأحزاب الكردية العراقية إلى الانفصال وهو ما يشكل تهديداً

---

(3) جريدة جمهوريت 2003/3/2

(4) جريدة ملليت 2003/2/27

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004، مصدر سابق، ص 210.

للأمن القومي التركي. إذ لم تحصل تركيا على ضمانات كافية من الولايات المتحدة بشأن مستقبل وضع الأكراد ودورهم في عراق ما بعد الحرب.

3. الموقف المعارض لرئيس الجمهورية التركية أحمد نجدت سيزر ورئيس البرلمان التركي بولينت أرينج (من حزب العدالة والتنمية)، لأية مشاركة عسكرية تركية في الحرب دون شرعية دولية (صدور قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز الحرب على العراق) فقد قال الرئيس التركي سيزر «إن البرلمان ليس بإمكانه السماح بنشر قوات أجنبية في تركيا إلا إذا أضفت الأمم المتحدة شرعية على شن هجوم عن طريق تمرير قرار ثان».[1]

4. تصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد خيار الحرب على العراق فقد عارض (94%) من الرأي العام التركي المشاركة في الحرب، إذ عارض معظم التيار الإسلامي الحرب إضافة إلى أحزاب المعارضة.[2]

5. تصرف الولايات المتحدة على نحو غير مسؤول بمحاولتها الفظة رشوة الحكومة التركية وتوجيهها إنذارات للحصول على قرارات تركية، فقد أثار تصريح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي بشأن المساعدات الأمريكية إلى تركيا: «من البديهي إنك كلما حصلت على المزيد من المساعدات كان ذلك أسهل...» ردود فعل سلبية في الشارع التركي، وروجت الصحافة الأمريكية لحملة إعلامية ضد تركيا، أظهرتها بعض الصحف

---

(1) جريدة جمهوريت 2003/2/20 .

(2) د. محمد نور الدين وآخرون – احتلال العراق وتداعياته، مصدر سابق، ص 416.

الأمريكية بصورة غانية تساوم على ثمن خدماتها.[3] فضلاً عن حشد الولايات المتحدة لسفنها عند خليج الاسكندرونة وإنزال بعض قواتها ومعداتها قبل مناقشة البرلمان لمذكرة الحكومة، كما لو أن قرار البرلمان التركي محسوم سلفاً بالسماح لهم بفتح جبهة شمالية، كل ذلك أسهم في خلق ردود فعل سلبية لدى أعضاء البرلمان التركي وبعض وزراء الحكومة الذين اعتبروا تلك التصرفات الأمريكية تمثل استخفاف وعدم احترام للإدارة التركية.

6. تفاقم القلق التركي حول التأثير الاقتصادي السلبي للحرب، في ظل ما أفرزته تجربة حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث ترى تركيا التي عانت من كساد اقتصادي حقيقي، إن اندلاع الحرب على العراق سيلحق بها أضراراً وخسارة مادية كبيرة بسبب نقص عائدات السياحة والتجارة، مما يعرض اقتصادها الهش إلى مخاطر جمة.

---

(3) جيف سيمونز، مصدر سابق، ص 196.

موقف أحزاب المعارضة التركية

ليس غريباً في الواقع السياسي التركي، تغيير الأحزاب السياسية التركية لمواقفها من التأييد إلى المعارضة، حول القضية الواحدة. ويتحكم موقع الحزب السياسي في البرلمان بتلك المواقف، فإذا كان الحزب في موقع المعارضة، فان معظم مواقفه تبنى على إستراتيجية معارضة نهج الحزب الحاكم.

وعندما يتحول الحزب من المعارضة إلى موقع السلطة تتغير مواقفه تبعاً لمقتضيات سياسة الدولة وثوابتها، هذا من جانب ومن جانب آخر إن الحزب الحاكم، حزب العدالة والتنمية لم يكن له رأي موحد من المشاركة التركية في الحرب على العراق كما أشرنا له سابقاً.

أما حزب المعارضة الرئيس في البرلمان حزب الشعب الجمهوري، فقد عارض أية مساهمة أو مشاركة تركية في الحرب

على أساس إن الحرب لا تحظى بأية صفة شرعية على الصعيد الدولي، واتهم دنيز بايكال زعيم الحزب حكومة حزب العدالة والتنمية، بالرضوخ للمطالب الأمريكية.

وبهذا الصدد أنتقد النائب قابو صوز وكيل رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية موقف دنيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري، قائلاً إن تركيا وافقت على استقبال قوات المطرقة الأجنبية بين 1991-1996، بعد حرب الخليج الثانية وذلك بموافقة (بايكال) الذي كان آنذاك يشغل منصب وزير الخارجية.[1]

وأشار أوندر صاو النائب عن حزب الشعب الجمهوري «لا يعود لأي من الولايات المتحدة أو بريطانيا أو تركيا، أن تقرر ما إذا كانت الحرب على العراق تتمتع بصفة شرعية على الصعيد الدولي، فمجلس الأمن الدولي هو المخول بذلك».[2]

أشد مواقف المعارضة جاءت، على لسان نائب رئيس مجموعة حزب الشعب الجمهوري في البرلمان الذي قال: «إن موانئنا تحت الاحتلال... نحن ضد هذه الحرب ونقف ضد أية عملية عسكرية ضد العراق».[3]

ولم يختلف موقف حزب الطريق المستقيم عن موقف حزب الشعب الجمهوري، في معارضته لموقف حكومة حزب العدالة والتنمية ضمن إطار المفهوم الذي أشرنا له سابقاً، وليس بدوافع إيديولوجية أختطها الحزب سياسة له بل لمعارضة سياسة الحكومة

---

(1) سعد عبد المجيد، البرلمان التركي يرفض نشر القوات الأمريكية،(تقرير)
www.Islamonline.net. 01/03/2003

(2) المصدر السابق، ص 3.

(3) جريدة مللي غازيته 2003/3/1

فقط.

بينما أشار (بولند أجويد) رئيس الوزراء السابق وزعيم الحزب الديمقراطي اليساري المعارض خارج البرلمان في تصريح لشبكة CNN التركية في 2 آذار 2003، إلى إن أنقرة قد تواجه بعض المصاعب مع واشنطن نتيجة للقرار، موضحاً إن الولايات المتحدة ستعيد بعد ذلك النظر في موقفها، وستجد نفسها مضطرة للتعاون مع تركيا.

وأعلن الجناح الآخر للإسلام السياسي التركي المتمثل في حزب السعادة(*) بزعامة رجائي كوتان رفضه المطلق للحرب. حيث التقى كوتان مع دولة بهجلي رئيس حزب الحركة القومية المعارض من خارج البرلمان يوم 28 كانون الأول 2002، لبحث التنسيق بين أحزاب المعارضة للضغط على الحكومة التركية بهدف ثنيها عن أي قرار متوقع يهدف لمساعدة الولايات المتحدة في حربها على العراق.

ودعا كوتان إلى عقد اجتماع لرؤساء الأحزاب المعارضة ورئيس الحزب الحاكم، لبحث الخطوة المشتركة في مواجهة الضغوط الأمريكية على الحكومة التركية.

وعارض أشرف يازجي أوغلو الرئيس العام لحزب الخضر التركي الحرب على العراق قائلاً إن الحرب على العراق جريمة، وعلينا أن نضع يداً بيد لمنعها مذكراً بقول مصطفى كمال

(*) يشكل حزب السعادة امتداداً لحزب الفضيلة المنحل بقرار المحكمة الدستورية الذي يشكل امتداداً أيضا لحزب لرفاه المنحل.

أتــاتورك مؤســس تركيــا الحديثــة: «ســلام فــي الــوطن، ســلام فــي العالم».[1]

موقف المؤسسة العسكرية التركية

حرص مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك وخلفاؤه من بعده على استقلال المؤسسة العسكرية بشكل كبير، لذلك تُعد المؤسسة العسكرية التركية، من أقوى مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيماً داخلياً محكماً، وتمثل سلطة عليا فوق مؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها المؤسسات المنتخبة.

وتستمد هذه المؤسسة قوتها من الدستور التركي الذي منح مجلس الأمن القومي التركي الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويضم في عضويته رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية إضافة إلى رئيس الأركان وقادة القوات التركية ورئيس هيئة المخابرات صلاحيات واسعة.

وساعدت عدة عوامل على تزايد أهمية المؤسسة العسكرية التركية وتأثيرها في عملية صنع القرار، أبرزها تمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية العليا، إذ يختار المجلس العسكري الأعلى رئيس الأركان العامة بعناية شديدة، ثم يُصدِّق

(1) جريدة مللي غازيته 2003/1/19 .

على هذا الاختيار رئيس الجمهورية، وهذا ما جعلها تحتكر لنفسها دور الحارس الأمين لمبادئ الدولة العلمانية التي أرسى دعائمها مصطفى كمال أتاتورك.

وتحرص تركيا أن تكون عنصر قوة وتوازن في المنطقة، من خلال إستراتيجيتها الدفاعية التي تستند على أربعة أركان أساسية هي : - [1]

1. امتلاك قوات مسلحة رادعة من أجل حماية مصالحها القومية والتوازنات القائمة ومواجهة التهديدات من حولها.
2. العمل على حماية البلاد ومصالحها في الخارج من الأضرار الناجمة عن المخاطر الدولية الحديثة والتهديدات القائمة وفي مقدمتها الإرهاب.
3. اتخاذ التدابير اللازمة ضد التهديدات الموجهة إلى وحدة البلاد والوحدة الوطنية والنظام العلماني.
4. حماية الحقوق والمصالح في قبرص، التي تشكل أساس الأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وتنظر تركيا إلى منظمة الأمم المتحدة وحلف الناتو، الذي تأسس عام 1949، والسياسة الأمنية والدفاعية المتشكلة داخل الاتحاد الأوربي منذ عام 1992، والتي تطورت تدريجيا قابليات عملياتها المدنية والعسكرية بمساهمات تركيا أيضا

---

(1) TURKYE – ALMANAC 2008, Ankara,p258

ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي الذي تأسس عام 1975 والذي تحول عام 1996 إلى منظمة دولية، كلبنات أساسية في إرساء السلام الدولي.

ووفقا لذلك فمن حق المؤسسة العسكرية في تركيا التدخل لحماية الأمن القومي التركي خارجياً وداخلياً، فقد مارست – وما تزال – تمارس ضغوطاً على النخب الحاكمة فيما يتعلق بالتوجهات السياسية التركية الداخلية والخارجية.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد، إلى موقف المؤسسة العسكرية المعارض لرغبة الرئيس التركي توركوت أوزال الذي كان متحمساً لإقحام تركيا بدور مباشر في حرب الخليج الثانية عن طريق المشاركة بقوات برية وبحرية ضمن قوات التحالف المناهض للعراق عام 1991 . إلا أن الضغوط المؤثرة من جانب المؤسسة العسكرية، حالت دون إرسال قوات تركية إلى منطقة الخليج العربي. (1)

أما عن موقفها من الحرب على العراق، فقد كانت الإشارات العلنية الأولى الصادرة عن المؤسسة العسكرية التركية، تدعو الولايات المتحدة إلى تجنب الحرب على العراق.

الإشارة تلك جاءت على لسان الفريق الأول أركان حرب حلمي أوزكوك رئيس الأركان العامة التركي أثناء زيارته إلى واشنطن ولقائه ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي ودونالد رامسفيلد وكولن باول وزير الخارجية وكوندوليزا رايس مستشارة الأمن

---

(1) د. جلال عبد الله معوض، مصدر سابق، ص 119.

القومي وريتشارد مايرز رئيس الأركان العامة الأمريكي إذ قال: «إن على الولايات المتحدة تجنب شن الحرب على العراق... أما الخلافات بين تركيا وواشنطن حول هذا الموضوع فيمكن تجاوزها بمرور الزمن ... بالتأكيد لدينا مخاوف لكنني لا أستطيع إن أدلي إلا بالموقف الذي تمليه سياستنا الوطنية تجاه العراق، وهو إن القضية يجب أن تحل دون اللجوء إلى الحرب».[1]

مخاوف المؤسسة العسكرية التركية، كانت تتعاظم مع اقتراب موعد شن الحرب على العراق، لذلك اتخذت رئاسة الأركان العامة التركية في نهاية شهر تشرين الثاني 2002، قراراً بنشر قوات عسكرية تركية على الحدود مع العراق.

هدف نشر القوات المُعلن، هو منع حدوث موجة نزوح جماعية من الأراضي العراقية إلى داخل تركيا كما حدث في عامي 1988، 1991، لكن الدافع الحقيقي لذلك كان التحسب لاحتمال إعلان قيام دولة كردية في شمال العراق مما يؤثر على موقف الأكراد الأتراك داخل المجتمع التركي، وسيؤدي إلى تهديد الأمن القومي لتركيا.

وتزامن الانتشار مع تسليم إدارة الرئيس بوش، رسالة للسفير التركي في واشنطن، طلبت فيها الإذن بنشر حوالي (100) ألف من القوات الأمريكية على الحدود بين العراق وتركيا إضافة إلى طلب مشاركة قوات مسلحة تركية تضم ما بين (17-20) ألف جندي للدخول مع القوات الأمريكية إلى الأراضي العراقية انطلاقا من تركيا.

---

(1) إذاعة بي بي سي 2002/11/6 www.bbcarabic.com

وفتح بعض القواعد الجوية والمرافئ التركية لاستخدامها من قبل القوات الأمريكية في العمليات العسكرية ضد العراق، وتقديم الحكومة التركية الدعم اللوجستي والعسكري لتلك القوات.[2]

في وقت تواصلت فيه الزيارات المتبادلة والاجتماعات بين المسئولين العسكريين الأمريكيين والأتراك. فبعثت الإدارة الأمريكية إلى تركيا، بول ولفيتز مساعد وزير الدفاع والجنرال تومي فرانكس قائد القوات الأمريكية التي ستشن الهجوم على العراق، والجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية.

وزار وفد من الكونغرس الأمريكي برئاسة السيناتور جون ودريز، تركيا ليؤكد التزام الولايات المتحدة بالتعهدات التي أعطتها للحكومة التركية. حيث عقدت اجتماعات موسعة مع قادة الجيش التركي وأركان الحكومة، لبحث الموقف النهائي لتركيا من طلب الولايات المتحدة بفتح المجال الجوي والقواعد العسكرية والأراضي والموانئ البحرية التركية، أمام القوات الأمريكية لاستخدامها في الهجوم على العراق.[1]

كان تحرك الإدارة الأمريكية على تركيا بمحورين؛ الأول: محور الحكومة التركية والمحور الثاني؛ محور رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة التركية، الذي شمل تقديم وعد بإلغاء ديون تركيا العسكرية البالغة (6) مليارات دولار.

وبحث الكونغرس الأمريكي إمكانية التصديق على أتفاق

---

(2) جريدة جمهوريت 2002/12/3

(1) جريدة زمان 2003/2/23

المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لتركيا الذي تصل قيمته إلى (800) مليون دولار، بالإضافة إلى تسهيل صفقة بيع طائرات مروحية هجومية لتركيا من طراز(S7OB) هوك ومن طراز (UH60) بلاك هوك، هذه الصفقة التي تعثرت المصادقة عليها داخل الكونغرس الأمريكي في وقت سابق من عام 2002.[1]

كما أسهمت الولايات المتحدة في إصدار قرار من حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، نص على تقديم دعم عسكري إلى تركيا، والسماح للحلف بإرسال طائرات استطلاع أمريكية من طراز (أواكس) وصواريخ (باتريوت) ووحدات متخصصة بالحرب الكيميائية والبايولوجية.

وكان هذا القرار قد فشل الحلف سابقاً باتخاذه بسبب معارضة ثلاث دول هي ألمانيا وفرنسا وبلجيكا التي كانت تدعو لتأجيل القرار، لأنها ترى إن صدوره سيقوض جهودها في إيجاد حل سلمي للأزمة مع العراق، دفع ذلك الولايات المتحدة إلى اتخاذ القرار من قبل اللجنة العسكرية في الحلف دون مشاركة فرنسا التي تمسكت بضرورة اللجوء إلى الحل السلمي للأزمة وعدم الانصياع إلى منطق القوة.[2]

وأزاح القرار عقبة أمنية كبرى أمام الولايات المتحدة، وضمن لها غطاءً عسكرياً يمكنها من النجاح في خطة الحرب على العراق بعد ضمان حماية أمن تركيا.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 122.

(2) جريدة حريت 2003/2/21

وشهد النصف الثاني من شهر شباط 2002، حركة اتصالات مكثفة بين زعماء الأحزاب الكردية العراقية والمسئولين الأمريكيين والأتراك، إذ عقد في السابع عشر من شباط، اجتماعا بمدينة سلوبي جنوب شرق تركيا، ضم بعض أطراف المعارضة العراقية بحضور تركي – أمريكي، وحضر الاجتماع جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني ونجيرفان البارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني وصنعان أحمد أغا رئيس الجبهة التركمانية، ومثل رئاسة الأركان العامة التركية جنرال عسكري، وجنرال أمريكي ومسئول رفيع من المخابرات التركية، وجرى بحث التنسيق والتعاون بين تلك الأطراف قبل بدء العملية العسكرية الأمريكية المحتملة ضد العراق.[1]

سعت تركيا أثناء المحادثات بين أقطاب الحكومة وقادة الجيش التركي، إلى إقناع الولايات المتحدة والأحزاب الكردية العراقية بنشر مابين (40-55) ألف جندي تركي في شمال العراق، بهدف إقامة منطقة عازلة لمنع موجة نزوح جماعية إلى تركيا، كما حدث في عامي 1988 و 1991، وتحسبا لذلك قامت جمعية الهلال الأحمر التركي ببناء مخيمات كبيرة تتسع لحوالي (200) ألف شخص، على بعد (15) ميلاً شمال الحدود العراقية.[2]

أما الدافع الحقيقي لمطالبة تركيا وبإلحاح، نشر قواتها في شمال العراق،هو التحسب للنتائج المحتملة للحرب على العراق ومنها إعلان قيام دولة كردية هناك.

---

(1) http://sotaliraq.com/1/article , 18/02/2003, 2446..html

(2) جريدة صباح 2003/2/20 www.sabah.com.tr

هذا الموقف ظاهر به المسئولون الأتراك، ومنهم يشار ياقيش وزير الخارجية قائلاً:« إن الجيش التركي لن يضطلع بأي دور قتالي في أية عملية تنفذ في شمال العراق، لكنه سوف يسعى إلى حصول بلاده على تأكيدات في المفاوضات التي تجريها مع الولايات المتحدة، لضمان عدم نشوء دولة كردية مستقلة».[1]

وتوصلت الولايات المتحدة وتركيا أثناء محادثاتهما في أنقرة وواشنطن إلى أتفاق على تشكيل قيادة مشتركة للوحدات التركية والأمريكية التي ستدخل إلى العراق من الجبهة الشمالية، يكون مقرها في ديار بكر (جنوب شرق تركيا) وان يكون ارتباط (15) ألف جندي من القوات المسلحة التركية بقيادة الأركان العامة التركية، فيما ستكون الوحدات الأخرى تحت قيادة جنرال أمريكي يساعده ضابط تركي.[2]

كانت تركيا تنوي في المرحلة الأولى نشر وحدات عسكرية تركية في منطقة ضيقة، ولكن أثناء المفاوضات مع الجانب الأمريكي تم الاتفاق على توسيع المنطقة للمحافظة على وحدة الأراضي العراقية !! حيث إن أفرادا من القوات المسلحة التركية سينتشرون مؤقتاً حول أربيل والسليمانية.وتواصل الوحدات التركية تقدمها نزولاً حتى محيط مدينة الموصل. إذ تخشى تركيا من استخدام الأكراد العراقيين لعائدات النفط في المنطقة لإقامة دولة مستقلة.[3]

---

(1) إذاعة بي بي سي 2003/2/22

(2) جريدة حريت 2003/2/18 www. hurriyet.com.tr

(3) جريدة وطن 2003/2/18 www.vatan.com.tr

في غضون ذلك وضعت القوات التركية على أهبة الاستعداد على الحدود مع العراق، وعززت تركيا تواجدها العسكري بالوحدات المدرعة والمدفعية وأصدرت قيادة الأركان العامة للجيش التركي بياناً جاء فيه: «من الضروري رفع مستوى تأهب قواتنا لتكون على أتم الاستعداد قبل حدوث تطورات أمنية محتملة في المنطقة، وإبتداءً من اليوم، ستعزز الوحدات التابعة لقيادة الجيش الثاني بالسلاح والتجهيزات».(1)

النوايا التركية بالمشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية، ونشر قواتها في شمال العراق، واجهت ردود فعل سلبية من الأحزاب الكردية العراقية، فقد قال مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني: « لا يوجد داع لدخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية، لأنها تزيد الأوضاع تعقيداً، وستكون لها نتائج ليست في مصلحة أحد».(2)

ولمح مسعود البارزاني إلى أن الأحزاب الكردية العراقية، قد أبلغت الولايات المتحدة وغيرها بهذا الموقف. وأصدرت الأحزاب الكردية العراقية بياناً طالبت فيه المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمعارضة العراقية، ممارسة ضغوط على الحكومة التركية للتخلي عن سياستها الحالية المناهضة لتطلعات تلك الأحزاب.(3)

وقال هوشيار زيباري الناطق باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني: «إن كل الأحزاب السياسية الكردية وجماعات

---

(1) جيف سيمونز، مصدر سابق، ص 194.

(2) إذاعة بي بي سي 2003/2/27

(3) جريدة الزمان – لندن 2003/2/24.

المعارضة العراقية اندهشت وشعرت بخيبة أمل من جراء الموقف التركي... إن الأكراد ليس لديهم أي نية لإقامة دولة كردية مستقلة، لذا لا توجد حاجة لتدخل تركيا».[4]

ونظمت بعض الأحزاب الكردية العراقية تظاهرات احتجاجا على التدخل التركي، جرى خلالها حرق الأعلام التركية وترديد هتافات تشير إلى إن أرض كردستان ستكون مقبرة للجيش التركي.[1]

إن الثقة المفقودة والشكوك المتبادلة بين الأتراك والأكراد العراقيين، كانت عقبة مهمة أمام تحقيق الولايات المتحدة لمشروعها في العراق، فكلا الطرفين يُصر على عدم إعطاء دور للآخر في الحرب على العراق، وهو الأمر الذي كان يهدد بفشل المشروع الأمريكي البريطاني في حال اندلاع الصراع المسلح بين الأتراك والأحزاب الكردية العراقية.

وبسبب رفض البرلمان التركي السماح بنشر قوات أمريكية وفتح جبهة شمالية، حذر الرئيس الأمريكي جورج بوش تركيا من أي عملية تدخل منفردة لقواتها المسلحة في شمال العراق، في حال شنت الولايات المتحدة حربها ضد العراق.

جاء هذا التحذير في رسالة بعثها الرئيس بوش إلى رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي تضمنت « إذا تحركتم بصورة منفردة في شمال العراق، فان هذا العمل ستكون له عواقب سلبية

---

(4) جريدة الوطن القطرية 24/ 2 /2003

(1) جريدة ملليت 3 /3/ 2003 www.milliyet.com.tr

على مشاريعنا وأخشى أن تحصل في هذه الحالة مواجهة بين الجنود الأتراك والأمريكيين... لن يكون من شأن ذلك أن يوصل إلى شيء جيد بين بلدينا الحليفين». [2]

علق النائب التركي (أمين شيرين) على التهديد الأمريكي لتركيا بالقول: «كان الأمريكيون موافقين بالكامل على التحرك إلى داخل العراق معنا، وفجأة بعد ما قرر البرلمان التركي رفض مشروع القرار بفتح الجبهة الشمالية، فأنهم وجدوا إن الوجود التركي في شمال العراق أمر غير مقبول».[1]

وبتاريخ 22 من آذار 2003، أعلن ناطق عسكري تركي، اجتياز نحو ألف وخمسمائة جندي تركي حدود بلادهم إلى الأراضي العراقية. وان المزيد من القوات التركية في طريقها إلى شمال العراق، وتأتي هذه التطورات بعد قليل من موافقة الحكومة التركية على فتح المجال الجوي لتركيا أمام الطائرات الأمريكية.

وأوضح رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي في خطاب متلفز إلى الأتراك بث بتاريخ 23 آذار 2003، انه سيمضي قدماً بنشر القوات المسلحة التركية في شمال العراق، لأن ذلك سيكون عنصر أمن واستقرار بالنسبة إلى تركيا والمنطقة وسيساهم في مساعدة اللاجئين العراقيين وسيضمن الأمن التركي، وان القوات التركية قد انتشرت لتأمين شريط طوله عشرون كيلو متراً في الأراضي داخل الحدود العراقية، وفقا لاتفاق مع الولايات المتحدة

---

(2) جريدة حريت 3/16 /2003

(1) إذاعة بي بي سي 24 / 3 / 2003

في هذا الشأن.[2]

رد فعل حلف الناتو على الخطاب التركي، جاء سريعاً، فبعد يوم واحد، حذرت ألمانيا بأنها ستسحب أطقمها العاملة على طائرات الحلف المتمركزة لحماية تركيا في قاعدة إنجرليك بولاية أدنه التركية جنوب تركيا، إذا قامت تركيا بغزو شمال العراق.

وأرسلت الولايات المتحدة، زلماي خليل زاده مبعوثها إلى تركيا للضغط على الحكومة التركية، والحيلولة دون توغل قواتها المسلحة لما أبعد من المنطقة الأمنية العازلة، وقد نجحت في تحقيق ذلك وحالت دون تحقيق مخططات كبار القادة العسكريين الأتراك الرامية إلى فرض سيطرتها على شمال العراق، عندما تتهيأ الظروف المواتية لتحقيق مصالح الأمن القومي التركي.

---

(2) جريدة زمان 24 / 3 / 2003

موقف الرأي العام التركي

في مطلع عام 2003، شهدت منطقة الشرق الأوسط، تفاعلات إقليمية مكثفة، حيث عقدت خمس اجتماعات وزارية بين دول الجوار للعراق إضافة إلى مصر والبحرين، جاءت هذه الاجتماعات التي عقد أولها في إسطنبول، ضمن إطار مبادرة إقليمية دعت إليها تركيا. بعد تزايد احتمالات شن الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب على العراق.

وكان من أبرز أهداف المبادرة التركية هي المخاوف من تداعيات الحرب ونتائجها المحتملة إضافة إلى الرغبة في التنسيق والمشاركة في صياغة مستقبل العراق. إلا أن الأثر الفعلي لهذه الاجتماعات لم يكن حاسماً، فقد عقدت في وقت تعالت فيه الأصوات دولياً وإقليميا عبر حركة احتجاجات ومظاهرات كبيرة تدعو إلى السلام ونبذ الحرب.

وإزاء الظرف السائد – آنذاك – اتجهت الحكومة التركية التي

شكلها حزب العدالة والتنمية في تشرين الثاني 2002، والتي اعتمدت في تعاطيها مع الأزمة على ترجيح المصالح الأمنية والاقتصادية لتركيا. اتجهت في مبادرتها تلك إلى الداخل التركي الرافض للحرب، وكانت قد تعهدت له برفض الحرب الأمريكية ضد العراق، أثناء حملاتها الانتخابية، هادفة من دعوتها إلى اجتماع إسطنبول تهدئة الشارع التركي.[1]

إذ خشيت الحكومة التركية الجديدة من الاصطدام المبكر بالرأي العام التركي الذي تسعى إلى كسب ثقته في بداية عهدها والذي كان معارضاً بشدة لشن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق.[2]

فقد أظهرت استطلاعات الرأي إن (90%) من الشعب التركي يعترضون على شن حرب على دولة إسلامية شقيقة هي العراق على الرغم من علاقات بلادهم الوثيقة بالولايات المتحدة.[3]

وقد تظاهر الآف الأتراك في المدن التركية ففي مطلع كانون الأول 2002، وقبل يومين من زيارة مارك جروسمان مساعد وزير الخارجية الأمريكي و(بول ولفيتز) مساعد وزير الدفاع الأمريكي إلى تركيا، نظمت (140) منظمة من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية واتحادات نقابات العمال والموظفين وجمعيات حقوق الإنسان، ولفيف من المفكرين والكتاب والصحفيين والفنانين الأتراك، أضخم مظاهرة شارك فيها الآلاف من المواطنين الأتراك،

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004، مصدر سابق، ص 94.

(2) المصدر نفسه، ص 257.

(3) إذاعة بي بي سي 2003/2/17

حيث طافت وسط إسطنبول احتجاجا على نوايا الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق.

وردد المتظاهرون شعارات (كلا للحرب)و(الحرب ضد مصالح تركيا). ووجه المتظاهرون رسائل إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وإلى (بولنت أرينج) رئيس البرلمان التركي، تطالبهم فيها بعدم الدخول في حرب ضد العراق.[1]

وخرج الآلاف في مدينة أزمير بمظاهرة أخرى ضخمة تزامنت مع مظاهرة إسطنبول، نظمها إتحاد نقابات العمال والموظفون، الذين طالبوا الحكومة التركية بعدم المشاركة في الحرب المحتملة على العراق.

وفي 29 كانون الأول 2002، وقبل ساعات من انعقاد اجتماع مجلس الأمن القومي التركي المخصص لبحث دور تركيا في الحرب على العراق ، تظاهر الآف الأتراك في إسطنبول، مطالبين الحكومة التركية بعدم مساندة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق. وشارك في التظاهرة جمعيات ومنظمات إنسانية إضافة إلى حزب الخضر التركي وعدد من الأدباء والفنانين والصحفيين.

وفي 28 شباط 2003، انطلقت مظاهرات في منطقة بايزيد في إسطنبول عقب صلاة الجمعة في عدد من المساجد، شارك فيها أيضاً طلاب جامعة إسطنبول، دعا فيها المتظاهرون الأتراك، الحكومة التركية إلى عدم التعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق.

---

(1) جريدة مللي غازيته 2002/12/2

ونظمت مجموعة من النقابات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب اليسارية التركية ، تظاهرة في أنقرة شارك فيها نحو (50) ألف تركي في الأول من آذار 2003، احتجاجا على الحرب المحتملة ضد العراق، وضد إي قرار قد يتخذه البرلمان التركي يسمح بنشر قوات أمريكية على الأراضي التركية.[1]

وأعلن يشار ياقيش وزير الخارجية التركي أَن بلاده غير مستعدة على عكس ما تشير إليه الصحف التركية ، لنشر أو مرور وحدات عسكرية أمريكية من تركيا، كما إن الرأي العام التركي غير مستعد لهذا أيضاً.[2]

من جانبه طالب، رجب طيب أردوغان الصحافة التركية بتحري الدقة في نشر الأخبار المتعلقة بالقضية العراقية والحرب الأمريكية المحتملة على العراق مشيراً إلى إن الحكومة التركية لم تتخذ إي قرارات قاطعة وحاسمة بشأن موقفها في هذه الحرب.[3]

وشجبت جمعية الصداقة التركية – العراقية في مؤتمرها العام الثالث في أنقرة، التهديدات الأمريكية البريطانية بشن الحرب على العراق.

وحاول متظاهرون من الحزب الشيوعي التركي الذين تجمعوا عند مدخل ميناء الاسكندرون، دخول الميناء، حيث تقوم الولايات المتحدة بإنزال معدات عسكرية تمهيداً للحرب، إلا أن قوات

(1) جريدة جمهوريت 2003/3/2

(2) جريدة حريت 2003/1/5

(3) جريدة يني شفق 2002/12/30

الجندرمة أطلقت النار تحذيراً للمتظاهرين ولغرض تفريقهم.

وفي 15 آذار 2003، قام المتظاهرون الأتراك في الاسكندرون بقطع الطريق السريع أمام العربات العسكرية الأمريكية الخارجة من ميناء الاسكندرون والمتجهة إلى الحدود مع العراق.[1]

ودعت منظمات المجتمع المدني التركي إلى تحديد يوم 27 من آذار 2003، موعداً للإضراب العام في تركيا لمناهضة الحرب على العراق.[2]

ومثل تصريح الفريق أول أركان حرب حلمي أوزكوك رئيس الأركان العامة التركي في مؤتمر صحفي عقده بحضور قائد الجيش السابع المتمركز في جنوب شرق الأناضول وعلى حدود العراق، تحولاً نوعياً سعى عن طريقه إلى الاستجابة لاتجاهات الرأي العام التركي إذ قال: «هذه الحرب ليست حربنا كما إنها ليست من واجبنا».[3]

ولعل أكثر التعليقات حدة تجاه حكومة حزب العدالة والتنمية تلك التي نشرتها صحيفة مللي غازيته القريبة من حزب السعادة الذي يُعد نجم الدين أربكان موجهه الفكري، إذ طالبت الصحيفة بحجب الثقة عن حكومة حزب العدالة والتنمية: «الرأي العام كل يوم ينادي لا للحرب.. الشعب من الشارع، والنواب من المجلس،

---

(1) جريدة مللي غازيته 2003/3/16

(2) جريدة مللي غازيته 2003/3/26

(3) جريدة مللي غازيته 2003/3/27

أعَطوا الرسالة بعدم الثقة بالحكومة».[4]

وأرسل الأتراك الذين تطوعوا ليكونوا دروعاً بشرية في العراق، رسالة من بغداد إلى البرلمان التركي، مفادها أصغوا لصوت الشعب وليس لأمريكا. كما نظمت بعض الأحزاب التركية حملة جمع تواقيع تدعو لمعارضة الحرب على العراق.

كانت ردود الفعل المناهضة للحرب على العراق متواصلة من مختلف قطاعات المجتمع في تركيا وفي معظم الولايات التركية، وقد بدأت منذ نهاية عام 2002، واستمرت حتى أثناء الحرب.

وتُبيّن نتائج الاستفتاء الذي نشرته صحيفة ملليت بتاريخ الثالث من شباط 2003، جانباً من اتجاهات الرأي العام التركي إزاء موضوع الحرب الأمريكية البريطانية على العراق.

وشارك (52.859) في الاستفتاء الذي كان تحت عنوان:«ما هو بالنسبة لك الدور الذي يجب أن تتخذه تركيا من العملية العسكرية على العراق» حيث توزعت إجابات المصوتين على النحو الآتي:- [1]

الخيارات	عدد المصوتين	النسبة
1. المشاركة بعد التفاوض جيداً مع أمريكا	12776	%24.17

(4) المصدر نفسه 2003/3/27

(1) جريدة ملليت 3/ 2 / 2003

www.milliyet.com.tr/anket/milliyetanket.asp?aid=20

2. السماح باستخدام القواعد فقط	1587	%3.0
3. الموافقة على فتح جبهة من حدودنا	1115	% 2.11
4. لا للحرب	37381	% 70.7

الفصل الرابع

قرار إرسال قوات تركية إلى العراق وتداعياته

كان اعتقاد الإدارة الأمريكية، أن الحرب على العراق ستكون سهلة وسريعة ومضمونة النتيجة، وبدا أن ذلك كله قد تحقق بنجاح بعد احتلال العراق في أقل من ثلاثة أسابيع، لكن اشتعال المقاومة من أول يوم توقفت فيه العمليات العسكرية، واستمرارها بعد ذلك بلا توقف، وسقوط القتلى الأمريكيين بمعدلات مرتفعة، كل ذلك أرغم القوات الأمريكية على استخدام الطائرات القاذفة والمدفعية والصواريخ التكتيكية، وتحول الأمر إلى حرب حقيقية مستمرة بدون توقف.

ووجدت الإدارة الأمريكية نفسها ملزمة بإعادة النظر بتقديراتها الخاطئة وافتراضاتها غير الواقعية عن رد فعل العراقيين بالنسبة للاحتلال، بعد أن تبخرت توقعات القوات الأمريكية في استقبال الشعب العراقي لهم بالورود والترحاب الكامل على أساس أنهم بحسب رأيهم قد جاءوا إلى العراق محررين وليسوا غزاة محتلين.

إضافة إلى إعادة النظر في ميزانية الحرب على العراق، بسبب تدهور الوضع الأمني واستمرار تدمير البنى التحتية وأهمية تأمين مستلزمات أفضل من وسائل الحماية والنظم الحديثة للكشف والتعامل مع المتفجرات والألغام.

المستنقع العراقي أصبح يشكل عبءً ثقيلاً على دافع الضرائب الأمريكي. يضاف إلى ذلك صغر حجم القوات الأمريكية وعدم

توافقها مع طبيعة المهمة وصعوبتها بعد تصاعد عمليات المقاومة العراقية المسلحة ضد الاحتلال.

حاولت الإدارة الأمريكية القفز على التوقعات القديمة، والتعامل عسكرياً وسياسياً من منطلقات جديدة يحكمها في ذلك عامل مهم هو وبرغم كل ما تواجهه القوات الأمريكية من صعوبات وما تتكبده من خسائر بشرية، فمن غير المرجح أن يحدث انسحاب أمريكي وشيك وسريع من العراق.(1)

لذلك عملت على زيادة عدد قواتها العسكرية داخل العراق، والاعتماد أكثر على تدريب بعض العراقيين الموالين لها لنقل مسؤولية الأمن إليهم بصورة تدريجية. والاستعانة باستقدام المزيد من القوات الدولية من الخارج، وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة بهذا الخصوص، لأنه سيساعد في تشجيع الدول المترددة على إرسال قوات إلى العراق لمساندة القوات الأمريكية.

كما هو معروف أن الولايات المتحدة وبريطانيا خاضتا الحرب ضد العراق دون تفويض من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لكن تطورات الأحداث دفعت الولايات المتحدة إلى اللجوء المتكرر إلى الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية الدولية على الأوضاع في العراق وللاستعانة بالأمم المتحدة في معالجة الصعوبات التي واجهتها في العراق.

فقد أرغمت الصعوبات الأمنية المتزايدة من عدم استقرار وتدهور أمني وتصاعد عمليات المقاومة، الولايات المتحدة على بذل

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مصدر سابق، ص 85.

جهود حثيثة لدى عدد من الدول الصديقة والحليفة لها، لإقناعها بإرسال قوات عسكرية إلى العراق للمساهمة في الحفاظ على الأمن ومساندة مجلس الحكم الذي شكله الحاكم المدني الأمريكي للعراق السفير بول بريمر في تنفيذ عملية ما سمي بانتقال السلطة.(*)

كانت استجابة بعض الدول لرغبة الإدارة الأمريكية بإرسال قوات عسكرية إلى العراق مشروطة، بصدور تخويل دولي من مجلس الأمن الدولي ، يساعد على توفير المناخ السياسي الملائم داخل بلدانها لإرسال قوات عسكرية إلى العراق.

لهذا بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهود دبلوماسية مكثفة مع حلفائها، تمخضت عن إصدار مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (1511) بتاريخ 16 تشرين الأول 2003، المتضمن تأسيس قوة متعددة الجنسيات ذات صلاحيات مؤقتة، تحت قيادة أمريكية، بذريعة الإسهام في حفظ الأمن في العراق.

واستجابة لطلب أمريكي هادف إلى كسب دعم دول إضافية تقبل بإرسال وحدات عسكرية إلى العراق للتخفيف عن الأعباء التي واجهتها القوات الأمريكية ، وهو الأمر الذي لم يرحب به سوى عدد محدود من الدول في إطار صيغة الاحتلال التي نصت عليها

(*) أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الرقم 1500 بتاريخ 14 آب 2003 الذي رحب فيه بإنشاء مجلس الحكم في العراق، وعده مجلساً يمثل قطاعات واسعة من سكان البلاد وخطوة نحو تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً وحقيقة الأمر إن المجلس المذكور كان أداة من الأدوات التي سخرها الاحتلال لخدمة مصالحه في العراق من خلال تكريس المحاصصة الطائفية وتعميمها على مؤسسات الدولة كافة، انطلاقا من المبدأ الاستعماري القديم فرق تسد.

قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة.[1]

أجبرت الولايات المتحدة على اللجوء مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي، من أجل تسهيل الأمر على بعض الدول المترددة التي تبغي إرسال قوات عسكرية إلى العراق، تحت مظلة الشرعية الدولية وليس تحت مظلة الاحتلال الأمريكي.

ومنها تركيا التي اتخذت قراراً بالموافقة على إرسال قوات تركية إلى العراق بمسوغ الاستجابة لإرادة مجلس الأمن الدولي، وبهدف تجاوز التأثيرات السلبية التي أصابت العلاقات التركية – الأمريكية، نتيجة معارضة البرلمان التركي لفتح جبهة شمالية لعملية احتلال العراق، التي قامت بها القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية في آذار 2003.

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مصدر سابق، ص 43.

العلاقات التركية – الأمريكية

تشكلت العلاقات التركية ـ الأمريكية، منذ 200 سنة، وتوثقت عراها طوال مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد تعاظم دور الاتحاد السوفيتي، وازدياد تطلعاته نحو فرض هيمنته إلى ما وراء حدوده ودول الجوار ومنها تركيا. وتزامن ذلك مع تعزيز الاتحاد السوفيتي لقدراته العسكرية التقليدية بالتسلح النووي.

ودفع رفض الاتحاد السوفيتي تجديد معاهدة الصداقة المبرمة بينه وبين تركيا عام 1923[1]، إلى حث تركيا على انتهاج سياسة خارجية تتوافق مع مصالح الغرب، وبخاصة اتخاذ المزيد من خطوات التقارب مع الولايات المتحدة لمواجهة مخاطر المد السوفيتي.

وبناءً على تلك الهواجس التركية شكلت العلاقات العسكرية أساس التحالف الأمريكي ـ التركي، ولعقود عديدة. بينما تأرجحت العلاقات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الولايات المتحدة وتركيا، ضمن الحد الأدنى.

---

(1) Kutlay Doğan, Türkiye 2004 P.226 .

أدى الشعور التركي بمخاطر التهديد السوفيتي إلى تشكيل البنية الأساسية للتطور التاريخي في العلاقات التركية - الأمريكية واستمرارها لغاية نهاية الثمانينات التي شهدت بلورة النظام العالمي الجديد، أحادي القطب الذي ساد بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي، وتبوء الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم الغربي.

لقد أدت مرحلة التحول السياسي، التي عاشتها المنطقة الممتدة من وسط أوربا إلى آسيا الوسطى، منذ النصف الثاني للثمانينات، إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها على العالم، وبلورة مفاهيم جديدة مشتركة في السياسات الخارجية التركية والأمريكية قائمة على الموازين الإستراتيجية، وعلى عملية التحول الليبرالية في الاقتصاد التركي وعلى المحاور الجديدة المعتمدة في السياسة الخارجية التركية، الموجهة نحو مناطق البلقان والبحر الأسود والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، ضمن سياق التطورات الإقليمية الناشئة حديثا.

ومنذ انضواء تركيا عام 1952 لعضوية حلف الناتو وحتى مطلع آذار 2003، كانت تعد حليفاً قوياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم، وغالباً ما كانت تتوافق مواقفها مع السياسة الأمريكية في المنطقة والعالم.ونتيجة لهذا الانفتاح ، بدأ الحديث عن مفهوم الشراكة الإستراتيجية بمعنى إقامة تعاون متعدد الأبعاد بين البلدين.

لكن قرار البرلمان التركي بعدم المشاركة في خطط الولايات المتحدة بالحرب على العراق واحتلاله، أثار تصدعاً في العلاقات

بين البلدين، وخلق حالة من التوتر لم تشهدها العلاقات من قبل.[1] طوت مرحلة انفراج، كانت حكومة حزب العدالة والتنمية تأمل منها تحقيق مطامح عديدة.

لقد ظلت الاعتبارات الإستراتيجية مهيمنة على السياسات الأوربية والأمريكية تجاه تركيا، وأصبحت أقوى مما كانت عليه بعد التغييرات التي شهدتها الساحة السياسية الدولية أوائل عقد التسعينات، إذ كانت الإستراتيجية الأمريكية، ترى في تركيا إحدى أدوات الاحتواء المزدوج لإيران والعراق. إضافة إلى خدمة المصالح الإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة في المنطقة.

وشكلت حرب الخليج الثانية في عام 1991، منعطفاً في العلاقة لأنها أقنعت الإدارة الأمريكية بأن لتركيا قيمة إستراتيجية للمصالح الأمريكية، وأنها تمثل حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب هذا المعبر الذي تدعمه الولايات المتحدة فهو أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق، وتكمن الفكرة الإستراتيجية في منع روسيا من العودة والبروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة.[1]

لهذا حرصت الولايات المتحدة على دعم تركيا عبر أشكال أطر التعاون الثنائي، وتشكل اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي الموقعة بين البلدين عام 1980، الصيغة التقليدية للمعونة العسكرية الأمريكية المقدمة إلى تركيا، على الرغم من تقليصها إلى

(1) جيف سيمونز، مصدر سابق، ص 197.

(1) هاينتس كرامر، مصدر سابق، ص 380.

مساعدات، فان صفقات عسكرية لتجهيزات ومعدات أمريكية حديثة للقوات المسلحة التركية، مع توريدات أخرى ما تزال تشكل عنصراً مهماً من عناصر الجهود التركية المبذولة لتحديث الجيش.

وعلى الرغم من وجود نوع من الاتفاق ظاهرياً، فان الخلافات بين الولايات المتحدة وتركيا تتجلى بقدر أكبر من الوضوح في السياسة الشرق أوسطية، إذ يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتثبيته في ظل سيطرة المصالح الغربية، والحيلولة دون صعود أية قوة إقليمية مهيمنة.[1]

إن هناك تبايناً في السياسات الإقليمية لكل من تركيا والولايات المتحدة، ويظهر هذا التباين في مواقف الطرفين من نظام الرئيس صدام حسين والتعامل مع الوضع في شمال العراق. فقد عملت الولايات المتحدة على إزاحة النظام السابق بمختلف الوسائل بينما كانت القيادة التركية ترغب في إبقاء النظام السابق على حاله دون مساس، لمنع نشوء كيان سياسي كردي مستقل، قد يصبح مصدر عدم استقرار في المنطقة.[2]

ظل التعاون التركي – الأمريكي في التعامل مع الشأن العراقي، مصحوباً في أحيان كثيرة، بهاجس من عدم الثقة التركية بالدوافع الأمريكية. وما لبث هذا أن برز جلياً في أعقاب اتفاق المصالحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني المتنافسين في شمال العراق، الذي تم بوساطة أمريكية في واشنطن في أيلول 1998، مما

---

(1) المصدر نفسه ، ص 382.

(2) د. محمد نور الدين وآخرون، مصدر سابق، ص 415.

أثار قدراً كبيراً من عدم الارتياح لاستبعاد تركيا من تلك المفاوضات.

أما الإحباط والارتياب التركيان من التحركات السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، فيجري التعبير عنهما عادة عن طريق وسائل الإعلام التركية، بدلاً من إثارتهما في إطار العلاقات الدبلوماسية الرسمية أو الاتصالات التركية – الأمريكية غير الرسمية التي يحرص فيها الطرفان على تأكيد المصالح والتعاون المشترك في إطار مفهوم العلاقة الإستراتيجية.[1]

أدى رفض البرلمان التركي في الأول من آذار 2003،لخطط الولايات المتحدة بفتح جبهة شمالية من تركيا لشن الحرب على العراق، كما أشرنا سابقاً، إلى نشوء توترات في العلاقات التركية – الأمريكية، على الرغم من سعي الحكومة التركية لاسترضاء الإدارة الأمريكية.

فقد لمحت الحكومة التركية وتحت ضغط من المؤسسة العسكرية التركية، إلى احتمال إجراء اقتراع جديد في البرلمان، كما أعلنت تركيا في 19 آذار 2003، إنها منحت الإذن للطائرات الأمريكية باستخدام المجال الجوي لتركيا، استجابة لطلب عاجل قدمه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي إلى نظيره التركي وجدي غونول.

تقييم الولايات المتحدة لدور تركيا في المشاركة بالحرب على العراق لم يكن جيداً، كما لم يكن متوقعاً من حليف مهم لها في حلف الناتو، وكان ذلك سبباً واضحاً لتغاضي الولايات المتحدة عن التوسع

(1) www.washingtoninstitute.org/media/ilkin.htm**,** September, 1999

الكردي الذي قامت به الأَحزاب الكردية العراقية في السيطرة على كركوك، لمعرفة الإدارة الأمريكية انه يشكل مصدر قلق شديد لدى مراكز صنع القرار في تركيا.[1]

وكان التوسع الكردي في كركوك، الحافز الأكبر لبحث تركيا عن وسائل ممكنة تساعدها على الاحتفاظ بوجود عسكري مؤثر في شمال العراق، ينسجم مع حجم التهديدات المحتملة للأمن القومي التركي.

ووجهت الإدارة الأمريكية انتقادات حادة إلى تركيا بسبب رفضها المشاركة في الحرب، إذ قال بول ولفيتز نائب وزير الدفاع الأمريكي: «إن أنقرة، لم تحسن التصرف خلال الحرب على العراق... كما لم يظهر الجيش التركي قدرة في قيادته للأمور، ولم تستطع الحكومة التركية فهم وإدراك حجم الأضرار التي يتعرض لها الشعب التركي من جراء موقفها السلبي من الأزمة».[2]

وطالب ولفيتز أنقرة الاعتراف بخطئها وتقديم الاعتذار للولايات المتحدة وعندها سيكون بإمكان تركيا مواصلة علاقة الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وأشار إلى أن تركيا لا مكان لها في قوة حفظ السلام المزمع إنشاؤها في العراق لأن الأكراد العراقيين يرفضون وجود أي قوة عسكرية تركية بالمنطقة، وان الموقف مختلف عن الوضع في البوسنة وأفغانستان، حيث كان لتركيا إسهام عسكري.[3]

---

(1) جيف سيمونز، مصدر سابق، ص 199.

(2) جريدة زمان 7 /2003/5

(3) جريدة حريت 7 /2003/5

زادت تلك التصريحات من حدة الأزمة في العلاقات بين البلدين، وكانت ردود الفعل عليها عنيفة ومن أعلى المستويات، فقد قال الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر إن ولفيتز تلقى الرد المناسب دون أن يوضح الطريقة أو الأُسلوب الذي تم به الرد على المسئول الأمريكي.

وأكد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء، أن أنقرة لم تخطيء مطلقاً في مواقفها من الحرب ضد العراق، واتخذت كل الإجراءات المطلوبة منها دون انتظار أي مقابل، وان تركيا تعاملت مع الولايات المتحدة في الأزمة العراقية بكل صدق وإخلاص.

المنعطف الأهم والخطير في تداعيات الأزمة تمثل في رد جمهور أسباروق قائد القوات الجوية التركية على تصريحات ولفيتز، حيث أكد على ضرورة انسحاب قوات المراقبة الجوية الأمريكية والبريطانية من قاعدة إنجرليك – جنوب تركيا – بعد مرور أحد عشر عاماً على عملها هناك.[1]

كان للموقف التركي الرافض للمشاركة في الحرب على العراق تأثيرات سلبية على السياسة الأمريكية ومخططاتها وعلى العلاقات بين الطرفين، فقد أحدث الرفض التركي إرباكاً للعملية العسكرية الأمريكية، ولولا التقدم السريع للقوات الأمريكية لكان للموقف التركي تأثيرات كبرى على أهداف العملية العسكرية في العراق ونتائجها.

وفسر الرفض التركي، طعناً في جدارة وفاعلية القيادة الأمريكية للنظام الدولي، حسب المعتقدات الأيديولوجية لليمين

---

(1) جريدة حريت 2003/5/7

المحافظ المسيطر على الإدارة الأمريكية للرئيس الأمريكي بوش الابن، الأمر الذي أثار حفيظة كبار صقور الإدارة الأمريكية.

وبرزت بعض الاتجاهات الداعية لاتخاذ سياسات عقابية ضد تركيا، وتحديداً إلى حكومة حزب العدالة والتنمية التي أتبعت أسلوباً مراوغاً لتمرير رفضها المشاركة في الحرب حيث استندت إلى أساليب ديمقراطية شكلية لا تستطيع الولايات المتحدة التشكيك فيها.[1]

وضمن إطار تلك الاتجاهات لمحاسبة تركيا، فقد استبعدت الشركات التركية من بعض عقود ما سمي بإعادة الأعمار التي أبرمتها سلطة التحالف المؤقتة مع شركات أجنبية، وتوقف خط أنابيب نفط كركوك – يامورتاليك عن الضخ بعد التفجيرات المتتالية التي تعرض لها في مرحلة ما بعد الحرب.

ووجدت تركيا علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق تتراجع كثيراً عما كانت عليه قبل الاحتلال. ومنعت الولايات المتحدة دخول الجيش التركي إلى شمال العراق من دون تنسيق معها، وبذلك خسر الجيش التركي حرية الحركة التي كانت له سابقاً في مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركيpkk.[2]

وتصاعدت حدة التأزم في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في 4 تموز 2003، بعدما اعتقلت القوات الأمريكية، أحد عشر جندياً تركيا من جنود العمليات الخاصة في السليمانية بتهمة

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، 2003–2004، مصدر سابق، ص 237.

(2) محمد نور الدين وآخرون، مصدر سابق، ص 418.

التخطيط لإلحاق الضرر بالمسئولين الأكراد.

وكـان يقصـد بـذلك الإعـداد لمحاولـة اغتيـال محـافظ كركـوك الكردي.(1)

وقـد ردت تركيـا بقـوة علـى ذلـك الموقـف، إذ قـال الفريـق أول أركان حرب (حلمي أوزكوك) رئيس هيئة الأركـان العامـة التركيـة، إن الحادث تسبب في خلق أخطر أزمـة ثقـة يشـهدها تـاريخ العلاقـات لحد الآن بين اثنين من حلفـاء النـاتو، وطـالب بـإطلاق سـراح الجنـود الأتراك.

وأتصل رجب طيب أردوغان رئيس الـوزراء، بنائـب الـرئيس الأمريكـي ديـك تشـيني. كمـا أتصـل عبـد الله كـول وزيـر الخـارجيـة التركي أيضـا بنظيـره الأمريكـي كـولن بـاول لإطـلاق سـراح الجنـود الأتراك، وتم إطلاق سراحهم لمعالجة المشكلة.

وأرسـل دونالـد رامسـفيلد وزيـر الـدفاع الأمريكـي رسـالة إلـى أردوغان، بيّن فيهـا إن الإدارة الأمريكيـة فـي واشـنطن لـم تكـن علـى علـم بالحـادث، وعبـر عـن أسـفه لـه، مشـيراً إلـى أهميـة الصـداقة والشراكة الإستراتيجية التي تربطـهما.(2)

وشكلت لجنة مشتركة للتحقيق في ملابسات الحادث، وسـاعدت الاتصـالات الدبلوماسية المكثفة بين الطرفين في احتواء الأزمة.

وجـاءت زيـارة رجـب طيـب أردوغـان رئـيس الـوزراء التركـي

---

(1) عبد العظيم محمود حنفي، إتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، نيسان 2004، القاهرة، ص 113.

(2) www.Turkishpress.com. Reflections of Iraq operation in Turkey, Turkey in 2003,

إلى واشنطن في أواخر حزيران 2004، لتضع أسساً لمرحلة جديدة من العلاقات التركية – الأمريكية، بعد مرحلة التوتر التي شهدتها في أعقاب رفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب على العراق وحادثة السليمانية.

وقد مثلت هذه الزيارة تتويجاً لما اتخذته تركيا من خطوات لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة، بداية من إقرار البرلمان التركي في تشرين أول 2003، إرسال قوات إلى العراق للمشاركة في حفظ الأمن والنظام وانتهاءً بالسماح للقوات المسلحة الأمريكية باستخدام قاعدة (إنجرليك) التركية لأغراض الدعم اللوجستي لعملياتها في العراق وأفغانستان.(1)

ومن الجدير بالذكر إن أردوغان، كان قد التقى في بداية زيارته لواشنطن بالمؤتمر اليهودي الأمريكي، باعتباره أحد المفاتيح الرئيسة لنجاح زيارته، حيث طمأن أعضاء المؤتمر اليهودي، على مستوى العلاقات التركية – الإسرائيلية، مقترحاً إقامة منطقة صناعية بالاشتراك بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في جنوب شرق الأناضول.(2)

لم يكن لتركيا، من وجهة النظر الأمريكية، دورٌ جيدٌ في الحرب على العراق واحتلاله، كما كانت تتوقعه الإدارة الأمريكية منها،

---

(1) صادق الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار في 30 نيسان 2005، على قانون أقره البرلمان التركي يسمح للجيش الأمريكي بالاستفادة من قاعدة إنجرليك في الدعم اللوجستي لقواته في العراق وأفغانستان على أن توضع كل الأنشطة العسكرية الأمريكية في القاعدة تحت رقابة الضباط الأتراك.. جريدة زمان 1 / 5 /2005.

(2) عبد العظيم محمود حنفي، مصدر سابق، ص 118.

وكما خططت له، لكنها استمرت بالنظر إلى تركيا مثل إسرائيل، كدولة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.[1]

شروط تركيا لإرسال قوات إلى العراق

(1) جيف سيمونز، مصدر سابق، ص 200.

عبر الاستعداد الأمريكي المفاجئ لنشر قوات متعددة الجنسية في العراق، بتفويض من مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وتحت قيادة أمريكية،عن حاجة أمريكية فعلية، بعدما ازدادت العمليات المسلحة للمقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال، وأصبح من الضروري زيادة عدد القوات الأمريكية العاملة في العراق، وتمديد بقاء القوات التي أمضت أكثر من عام هناك.

تبلورت فكرة الاستعانة بمزيد من القوات الأجنبية من الخارج، للخروج من مأزق الحاجة لمزيد من القوات الأمريكية في العراق. وكان من البديهي أن تلجأ الولايات المتحدة إلى حليفتها تركيا لطلب الدعم والمساعدة.

في الوقت الذي كانت فيه حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، تسعى إلى إنهاء مرحلة الفتور في علاقاتها مع الولايات المتحدة، التي بدأت منذ الأول من آذار 2003، عندما رفض البرلمان التركي السماح للولايات المتحدة، بفتح جبهة شمالية من تركيا للحرب على العراق.

قدرت الحكومة التركية، أَن الوقت قد حان لكي تسير تركيا في مسار تحدده مصالحها الوطنية، بغض النظر عن مدى ملائمتها أو مخالفتها لأهداف قوى أخرى.

وبدا أفضل لتركيا أن تتدخل عسكرياً في العراق على الجانب الأمريكي، بدلاً من أن تستمر في الابتعاد. والأكثر أهمية بين هذه المصالح، أن لا يكون هناك أي تهديد محتمل لتركيا من

الجنوب.[1]

وبهدف تعزيز دور تركيا الإقليمي والدولي، الذي تراجع بسبب عدم مشاركتها للولايات المتحدة في احتلال العراق، وترك آثاراً سلبية على مكانة تركيا الإستراتيجية – الإقليمية، وهو ما لا يمكن قبوله من المؤسسة العسكرية التركية والزعماء السياسيون الأتراك.

ولضمان حصول تركيا على عدة مكاسب اقتصادية في عملية إعادة أعمار العراق. ومنح الطمأنينة للتركمان والحصول على مكاسب سياسية لهم في المعادلة السياسية العراقية الجديدة التي أنشأها الاحتلال.[2]

لقد طلبت الولايات المتحدة رسمياً من تركيا في المحادثات التي أجراها كولن باول وزير الخارجية الأمريكي مع نظيره التركي عبد الله كول أثناء زيارته إلى واشنطن أواخر تموز 2003، إرسال قوات تركية إلى العراق، بأسرع ما يمكن للمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار بعد تصاعد عمليات المقاومة ضد القوات الأمريكية وتكبدها خسائر كبيرة.

وأشار عبد الله كول عقب محادثاته مع باول، بأن تركيا تستبعد الاستجابة السريعة لطلب إرسال قوات إلى العراق، وإن هذا الأمر لا يمكن إصدار قرار بشأنه في بضعة أيام. ولابد من استشارة

---

(1) مؤسسة ستراتفور الأمريكية، سيطرة بالمشاركة: ثمن ذهاب الجيش التركي إلى العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 297 تشرين الثاني 2003، بيروت، ص 107.

(2) عبد العظيم محمود حنفي، تركيا تطمح إلى دور إقليمي أوسع مجدداً، جريدة البيان الإماراتية 2003/10/22.

قادة الجيش التركي بالموضوع.[1]

ولتحقيق قدر عالٍ من الاستجابة التركية للمطلب الأمريكي، ولإظهار المزيد من التنسيق والتفاهم المشترك بين الطرفين على خلفية رفض البرلمان التركي فتح جبهة شمالية لاحتلال العراق.

أوفدت الولايات المتحدة عدداً من قادتها العسكريين إلى تركيا، فقد زار الجنرال الأمريكي جون أبي زيد قائد القوات الأمريكية المشتركة في الخليج العربي، أنقرة وبحث مع القادة العسكريين الأتراك، الترتيبات اللازمة لإرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق.

وزار الجنرال الأمريكي جيمس جونز القائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي في أوربا، تركيا حيث أجرى محادثات مع القادة العسكريين الأتراك والمسئولين في وزارة الخارجية التركية، حول فرص نشر قوات عسكرية تركية في العراق.[2]

وتدارس القادة الأتراك الطلب الأمريكي على أعلى المستويات، وناقش مجلس الأمن القومي التركي في اجتماع له في 22 آب 2003، ترأسه أحمد نجدت سيزار رئيس الجمهورية وحضره رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء وعبد الله كول وزير الخارجية ووزيرا الدفاع والداخلية والفريق أول حلمي أوزكوك رئيس هيئة الأركان العامة ومستشار المخابرات التركية.دون اتخاذ المجلس قرارا يوصي الحكومة التركية بإرسال قوات تركية إلى العراق، بسبب عدم انتهاء المباحثات الرسمية التركية مع الإدارة

---

(1) إذاعة بي بي سي 2003/7/27

(2) إذاعة بي بي سي 2003/9/3

الأمريكية.[1]

لم يُخفِ رئيس الوزراء التركي، حماسه لإرسال قوات تركية إلى العراق، تلبية لطلب الإدارة الأمريكية، وأشار في تصريحات صحفية، إلى أن اتخاذ حكومته قراراً بإرسال قوات عسكرية إلى العراق، مرتبط بشروط يجب على الولايات المتحدة أن تتعهد بها مسبقاً تتعلق بالدرجة الأولى بتهديدات الأمن القومي التركي.[2]

وحددت المؤسستان العسكرية والسياسية في تركيا شروطا للموافقة على إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق للمشاركة مع القوات متعددة الجنسيات في حفظ الأمن والنظام هي :-

1. أن تكون مشاركة القوات التركية، تحت غطاء المشروعية الدولية وهذا يتطلب صدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولي يجيز إرسال قوات حفظ الأمن والنظام إلى العراق.[3]لأن الدستور التركي يشترط عدم السماح بإرسال قوات تركية إلى خارج البلاد، إلا تحت مظلة القانون الدولي وفعلاً مارست الولايات المتحدة ضغوطاً في مجلس الأمن الدولي، وأصدر القرار (1511) في 16 تشرين الأول 2003، المتضمن الدعوة لإرسال قوات متعددة الجنسية إلى العراق.
2. تعهد الولايات المتحدة، المسبق بالحفاظ على مستقبل منطقة

---

(1) **جريدة ملليت 2003/8/22**

(2) **مجلة العالم الإسلامي، العدد 1808، 1 سبتمبر 2003، بيروت، ص 43.**

(3) **جريدة ملليت 2003/9/22**

شمال العراق والحيلولة دون قيام الأحزاب الكردية العراقية بإعلان دولة كردية مستقلة، إضافة إلى مواجهة نشاط حركة التمرد الكردي التركي المتمركزة في شمال العراق وتضييق الخناق على تحركاتها لأنها تعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي.

3. مشاركة الحكومة التركية وشركات القطاع الخاص التركية، في مشاريع إعادة أعمار العراق إضافة إلى تنشيط حركة الصادرات التركية نحو السوق العراقي وتأمين عملية ضخ النفط العراقي عبر أراضيها.

4. دعم الإدارة الأمريكية لقبول تركيا بعضوية الإتحاد الأوربي ،وبذل المزيد من الضغوط على الدول الأوربية، بعد أن طرأ تغير على موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي. على خلفية رفض البرلمان التركي فتح جبهة شمالية للحرب على العراق في مطلع آذار 2003. فبعدما كانت الإدارة الأمريكية تمثل الداعم الأكبر لتركيا في محاولاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، جرى تحول واضح في التعاطي الأمريكي مع هذه المسألة، خاصة بعد التصريح الذي أدلى به كولن باول وزير الخارجية الأمريكي في نيسان 2003 الذي جاء فيه:- «على تركيا أن تلتزم بمعايير كوبنهاكن حتى يمكنها بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي قبل نهاية عام 2004».[1]

5. منح القوات المسلحة التركية الضوء الأخضر لمقاتلة الأحزاب

---

(1) محمد عبد القادر، توتر العلاقات الأمريكية – التركية، آب 2003،
www.Islam_online.net

الكردية العراقية وإلحاق الهزيمة بها، إذا ما وقعت هجمات ضد خطوط الإمدادات التركية في شمال العراق، إضافة إلى توفير الحماية الأمريكية لخطوط الإمدادات التركية عبر المناطق الكردية.

6. تقديم الولايات المتحدة الدعم المالي اللازم إلى تركيا لتغطية نفقات إرسال قواتها المسلحة إلى العراق، سواءً من الولايات المتحدة أو صندوق النقد الدولي. وضمن هذا الإطار، وقع علي باباجان وزير الدولة التركي بتاريخ 21 أيلول 2003، وجون سنو وزير الخزانة الأمريكي، اتفاقية منح الحكومة التركية قرضاً مالياً مقداره (8.5) مليار دولار ولمدة عشر سنوات. وتكتمت الحكومة التركية على الاتفاقية ونفت مرراً وجود صفقة مالية بين تركيا والولايات المتحدة حول إرسال قوات تركية إلى العراق، حتى لا تظهر بصورة غير مقبولة أمام الرأي العام التركي أولاً، والدول المحيطة بها والرأي العام العالمي أيضاً. لذلك فهي تنفي بشكل قاطع الربط بين مباحثاتها مع الإدارة الأمريكية لإرسال قوات تركية إلى العراق، ومبلغ القرض البالغ (8.5) مليار دولار.[2] ولكي لا يفسر ذلك على انه رشوة قدمتها الولايات المتحدة إلى تركيا لإرسال قواتها إلى العراق. وما يؤكد أن ذلك القرض الأمريكي كان ضمن صفقة مقايضة إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق، لم تر الحكومة التركية هناك حاجة إلى المطالبة به، بعد إلغاء قرارها بإرسال قوات إلى العراق.[1]

---

(2) محمد نور الدين وآخرون، مصدر سابق، ص 420.

(1) المصدر السابق، ص 423.

7. يتعين أن تعمل القوات التركية في العراق تحت قيادة عسكرية تركية، وبتنسيق مع القيادة العسكرية الأمريكية.
8. مساندة ودعم الولايات المتحدة للتركمان في العراق، لضمان حصولهم على مكاسب سياسية ضمن إطار المعادلة السياسية العراقية الجديدة.

وبعد مفاوضات تركية صعبة مع الولايات المتحدة بشأن إرسال قوات تركية إلى العراق، وافقت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ، على معظم نقاط تركيا التفاوضية لأسباب عديدة، أهمها: «أن انتشاراً تركياً من شأنه أن يخلص القوات الأمريكية إلى حد كبير من الحرب، ما يسمح لها بأن تخدم الهدف الذي من أجله جاءت إلى العراق، في المحل الأول: أن تسقط القوة على بلدان أخرى في المنطقة تعتبر خصوماً محتملين للولايات المتحدة مثل سوريا أو العربية السعودية أو إيران».(2)

وعلى ضوء تلك المعطيات، وافق مجلس الوزراء التركي في السادس من تشرين الأول 2003، على إرسال قوات تركية إلى العراق للمساعدة في إعادة الاستقرار للبلاد، وبيَن المجلس إنه سيطلب من البرلمان التركي بحث إصدار قرار يجيز إرسال قوات عسكرية تركية لحفظ الأمن والنظام في العراق، استجابة لطلب الولايات المتحدة.

وبضغط من حكومة حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية التركية، ورغم المعارضة الشعبية الواسعة،وافق البرلمان

(2) مؤسسة ستراتفور للأبحاث، ثمن ذهاب الجيش التركي إلى العراق، مصدر سابق، ص 111.

التركـي فـي السـابع مـن تشـرين الأول 2003، وبأغلبيـة كبيـرة علـى تفويض حكومة رجب طيب أردوغان، إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق. حيث جرى بحث الأمر في جلسة مغلقة للبرلمان صوت فيها (358) نائباً لتأييد القرار، بينما عارضه (183) نائباً فقط.[1]

وتـأتي هـذه الخطـوة مـن تركيـا ضـمن إطـار جهودهـا لتحسـين علاقاتهـا مـع الولايـات المتحـدة، التـي طالبـت تركيـا مـراراً بإرسـال قـوات إلـى العـراق، ومحاولـة لتخطـي حالـة التـوتر التـي مـرت بهـا العلاقات بين الجانبين بسبب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في حربها على العراق.

وكـان هـذا القـرار مـن الخيـارات الصـعبة التـي لجـأت إليهـا الحكومة التركية للمحافظة على دورها الإقليمـي فـي المنطقـة وعلـى تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ومكانتها في حلـف النـاتو، ولضمان تحقيق نفوذ مسيطر لها في العراق لسنوات قادمة.

وعزز قرار تركيا إرسال قوات عسكرية إلى العـراق، موقـف الإدارة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحـدة، بمواجهـة الـدول المتـرددة فـي المشـاركة عسـكرياً لمسـاعدة قـوات الاحـتلال الأمريكية في العراق حسب زعمهم.

تداعيات القرار التركي: داخلياً، عراقياً وإقليمياً

شـكلت الحـرب الأمريكيــة البريطانيــة علــى العــراق، تحـدياً مصيرياً لتركيـا، لأن العـراق تاريخيـاً وجغرافيـاً وبتركيبتـه العرقيـة،

---

(1) جريدة زمان 2003/10/8

يمثل امتدادا للأمن القومي التركي، ولقد تركت تلك الحرب انعكاساتها على مجمل الوضع الجيوبولتيكي التركي، إذ أصبحت تركيا خارج التأثير في التوازنات العراقية الداخلية، وقابل ذلك صعود بارز للدور الكردي ولبعض الأطراف الإقليمية في المنطقة مثل إيران.

وفقدت تركيا باندلاع الحرب من دونها، ونجاح أمريكا في خطة الحرب من جبهة الجنوب، قيمتها العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة التي تجد الآن في العراق قاعدة ارتكاز عسكرية أساسية ممكن أن تكون في المستقبل بديلاً عن القواعد العسكرية الموجودة في تركيا.[1]

كما شابَ علاقاتها مع الولايات المتحدة أثر ذلك تصدع كبير، لهذا وجدت من الحكمة إتباع سياسة متوافقة مع متطلبات الإدارة الأمريكية، لرأب الصدع واستعادة مكانتها ضمن إطار التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وفي مجال تأكيد فاعلية عضويتها في حلف الناتو.

لذلك كله مررت الحكومة التركية، وبضغط من المؤسسة العسكرية، إصدار قرار من البرلمان التركي، أجاز لها إرسال قوات عسكرية إلى العراق، لدواعي تمس الأمن القومي التركي رغم المعارضة الواسعة للرأي العام التركي.[1]

وقد أثار ذلك القرار تداعيات على ثلاثة محاور رئيسة؛

---

(1) محمد نور الدين وآخرون، مصدر سابق، ص 423.

(1) جريدة ملليت 2003/9/21

داخلياً، عراقياً وإقليمياً.

1. المحور التركي

جاء القرار الذي اتخذته حكومة حزب العدالة والتنمية مناهضاً لتوجهات الرأي العام التركي الذي عبر عن رفضه للقرار بالخروج في مظاهرات كبيرة لعدة أيام في معظم المدن التركية، شاركت فيها مختلف القطاعات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب.[2]

طالبت تلك المظاهرات، البرلمان التركي بعدم الموافقة على إرسال قوات تركية إلى العراق، لكن البرلمان لم يلتفت إلى تلك المطالب، ووافق على مقترح الحكومة التركية، لذلك خرجت المظاهرات مرة أخرى للتنديد بقرار البرلمان التركي.

ولم تقتصر معارضة إرسال قوات تركية إلى العراق، على تيار سياسي واحد، وإنما شملت التيارات السياسية كافة، بما فيها تلك المنضوية للتيار الإسلامي، الذي تعبر عنه الحكومة، وكان من المرجح أن يؤدي القرار إلى تداعيات سلبية على وحدة حزب العدالة والتنمية الحاكم في حال تطبيقه.[1]

وأعلنت غالبية الأحزاب السياسية في تركيا، سواء تلك الممثلة

---

(2) جريدة ملليت 2003/10/8

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مصدر سابق، ص 233.

وقد حذرت جريدة (يني آسيا) ذات الاتجاه الإسلامي،في 23/ 7 /2003 من إرسال قوات تركية إلى العراق ، لأنه سيؤدي لوقوع انقسامات داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم.
www.yeniasyia.com.tr

في البرلمان التركي أو خارجه، رفضها القاطع لإرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق لحفظ الأمن تحت قيادة الولايات المتحدة، فقد دعا رجائي كوتان نائب رئيس حزب السعادة ذي التوجهات الإسلامية نواب البرلمان إلى عدم الموافقة على جعل الجنود الأتراك دروعاً بشرية للقوات الأمريكية.[2]

وأكد سليمان ياغيز السكرتير العام لحزب اليسار الديمقراطي، نحن عارضنا منذ البداية عملية الاحتلال الأمريكي للعراق، ونعارض الرضوخ والتسليم بدون قيد أو شرط لسياسة الاحتلال الأمريكي.[3]

وأبدى دينيز بايكال رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي لحزب العدالة والتنمية في البرلمان أسفه لصدور القرار مؤكدا: «ليس من حق أحد أن يرسل جنودنا ليستشهدوا في صحراء الشرق الأوسط ... فبعد أشهر من بدء العملية العسكرية الأمريكية في العراق مازال الوضع خارج السيطرة ودون استقرار ... وتطغى أخبار الموت يومياً على الوضع هناك ... إن الذي يدعونا للذهاب إلى هناك هو الولايات المتحدة، وطبقاً لدستورنا لا يمكن ذلك، ولو كانت الدعوة من الأمم المتحدة أو حلف الناتو فإننا سنؤدي واجبنا تجاه تلك الدعوة».[1]

وشدد (بايكال) على إن القوات الأمريكية والبريطانية، تواجه مشاكل جمة في العراق، فلم يعد هناك استقرار سياسي وأمني وان

(2) جريدة ملي غازيته 2003/8/15

(3) جريدة ملي غازيته 2003/8/18

(1) جريدة ملي غازيته 2003/7/30

الجنود الأمريكان الذين قتلوا في مرحلة ما بعد انتهاء العمليات أكثر من الذين قتلوا خلال الحرب.[2]

وعارض (سامي أفرن) رئيس تحالف العدالة والسلام في مؤتمر صحفي عقده قبالة مبنى وزارة الخارجية التركية،بشدة إرسال قوات تركية للعراق قائلاً: أن الولايات المتحدة احتلت العراق وما زالت تستخدم القوة المفرطة لفرض سيطرتها هناك بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية... وان مختلف فئات الشعب العراقي تقف ضد الاحتلال، لذا فان إرسال تركيا قوات إلى العراق يعني أنها ستكون ضمن قوات الاحتلال، ويجب أن لا تكون تركيا قوة احتلال ضد الشعب العراقي الشقيق.[3]

وكشف (تمل كارامولا أوغلو) نائب الرئيس العام لحزب السعادة، بان الهدف من إرسال قوات تركية إلى العراق هو الحصول على القرض الأمريكي البالغ (8.5) مليار دولار، والحالة هذه ستؤدي إلى اعتبار إن الجيش التركي هو جيش مأجور، لذلك نعارض بشدة إرسال قوات تركية إلى العراق.[1]

ودافع (محمد علي شاهين) نائب رئيس الوزراء التركي، عن خطوة حكومة حزب العدالة والتنمية، بإرسال قوات إلى العراق مؤكداً: «لقد قلنا إننا لن نذهب إلى العراق بصفة شرطي لتعويض النقص في عدد القوات المسلحة الأمريكية والدول الأخرى الحليفة لها هناك، بل سنذهب في حال وجود مهمة نقوم بها في إطار إعادة

(2) جريدة ملليت 2003/7/22

(3) جريدة ملي غازيته 2003/7/26

(1) جريدة ملي غازيته 2003/9/3

الأعمـار».أطروحـات شـاهين تلـك كانـت بعيـدة عـن حقيقـة الـدور المرسوم للقوات التركية.[2]

ونظمـت جماعــات رجــال الأعمــال الأتــراك (TÜSİAD) و (TÜYAP) التي تضم نخباً من المجتمع التركي وتحتل وضعاً متميزاً فـي البنـاء الاجتمـاعي وتتمتـع بأهميـة وتـأثير ملحـوظين فـي عمليـة صنع القرار بدرجـة غير متاحـة لجماعـات وقـوى اجتماعيـة أخـرى. تجمعات وتظاهرات احتجاج واسعة ضد توجهات الحكومـة التركيـة لإرسـال قـوات عسـكرية إلـى العـراق بذريعـة المسـاهمة فـي نشـر الاستقرار والرفاهية.[3]

ولـم تكـن ردود الفعـل السـلبية المناهضـة لإرسـال قـوات إلـى العـراق مقتصـرة علـى أحـزاب المعارضـة التركيـة والـرأي العـام التركـي فقـط، بـل شـهدت صـفوف حـزب العدالـة والتنميـة الحـاكم تطورات عكست حالة الانقسام داخل صفوف الحزب بسبب القرار.

إذ أعلـن محمـد دولجـر رئـيس لجنـة الشـؤون الخارجيـة فـي البرلمان التركي والعضو البارز في الحزب الحاكم، فـي تصـريحات صحفية، معارضته إرسال قوات تركية إلى العراق، على الرغم من التأييد الكبير الذي تبديه حكومة حزب العدالة والتنمية، لهذه الخطـوة مشيراً إلـى أن الولايـات المتحـدة تريـد مـن تركيـا إرسـال قـوات إلـى العـراق لأنهـا تريـد إنقـاذ أرواح جنودهـا علـى حسـاب أرواح الجنـود الأتراك.[1]

---

(2) إذاعة بي بي سي 2003/9/2

(3) جريدة ملي غازيته 2003/9/3

(1) جريدة حريت 2003/9/7

وفوجئ حزب العدالة والتنمية، بإعلان أمين شيرين النائب البارز عن ولاية إسطنبول، استقالته من الحزب بسبب ما وصفه بغياب الديمقراطية داخل الحزب، وكان شيرين قد أثار حفيظة قيادة الحزب والحكومة عندما صرح قبل يومين من استقالته بأن نحو (200) نائب من ممثلي الحزب في البرلمان الذي يبلغ عددهم (365) نائباً يعارضون إرسال قوات تركية إلى العراق.

وأوضح استطلاع للرأي نشرت نتائجه الصحف التركية، إن هناك أغلبية ساحقة من الرأي العام التركي تعارض إرسال قوات تركية إلى العراق استجابة للطلب الأمريكي. [2]

لقد أظهر استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الأبحاث التركية (Tez Organizasyon Araştirma Grubu) إن (92%) من الشعب التركي يعارض إرسال قوات إلى العراق، وإن (93%) من الأتراك لا ينظر إلى الولايات المتحدة كبلد صديق لتركيا.[3]

وأوضح استطلاع أجرته جريدة ملليت التركية، على موقعها الالكتروني، شارك فيه: (50751) قارئ، إن (77.24%) من المشاركين عارضوا إرسال قوات إلى العراق، فيما بلغت نسبة المؤيدين للقرار (22.76%).[1]

ولعل أهم الدوافع الكامنة وراء معارضة أغلب الأحزاب السياسية التركية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات رجال الأعمال الأتراك والرأي العام التركي لتوجهات الحكومة التركية

---

(2) جريدة راديكال 2003/9/10

(3) جريدة مللي غازيته 20 /2003/8

(1) جريدة ملليت 2003/7/21

ومساعيها الرامية لإرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق.

إدراك تلك الأطراف، العواقب السياسية والاقتصادية الوخيمة التي قد تلحق بتركيا، نتيجة هذه الخطوة، وبالاستفادة من معطيات تجربة تركيا السابقة في دعمها للحرب على العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991.

وساعد التحول في موقف البرلمان التركي بالاستجابة للطلب الأمريكي إرسال قوات تركية إلى العراق، على ظهور ردود فعل عنيفة من عدة جهات.

فقد تعاقبت الانفجارات في مقار حزب العدالة والتنمية الحاكم بعدة مدن تركية في توقيتات متزامنة،وكشفت مستشارية المخابرات التركية النقاب عن تخطيط خلايا سرية لعمليات اغتيال لكبار القادة العسكريين والمسئولين الحكوميين الأتراك، احتجاجا على قرار الحكومة بإرسال قوات إلى العراق.[2]

كما تعرضت السفارة التركية في بغداد بتاريخ 14 تشرين الأول 2003، بعد أسبوع من موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات تركية إلى العراق، لهجوم بسيارة ملغمة، أسفر عن إصابة أثنين من موظفي السفارة.

أعقب ذلك عمليات تفجير شهدتها مدينة إسطنبول في 15 و 20 من تشرين الأول 2003، استهدفت الموجة الأولى من هذه العمليات معبدين يهوديين، أما الثانية، فقد استهدفت بعض المصالح البريطانية (القنصلية البريطانية، وأحد البنوك البريطانية).

---

(2) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص 11.

وربطت بعض التفسيرات بين هذه التفجيرات وبين انغماس الحكومة التركية في الشأن العراقي، وهي تفسيرات اكتسبت أهمية بالغة، إذ أسست لمطالب لدى بعض السياسيين الأتراك من المناوئين لحكومة حزب العدالة والتنمية، بدعوة الحكومة التركية لمراجعة سياستها الإقليمية وإتباع سياسة متوازنة في محيطها الإقليمي.

2. المحور العراقي

مثل قرار البرلمان التركي بالموافقة على طلب حكومة حزب العدالة والتنمية، بإرسال قوات إلى العراق، نقطة تحول كبيرة في علاقة مجلس الحكم الانتقالي، بالحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر والسياسة الأمريكية في العراق ككل.

فمجلس الحكم الانتقالي منذ تأسيسه من قبل قوات الاحتلال الأمريكية ولغاية موافقة تركيا على إرسال قوات إلى العراق، لم يعارض أو ينتقد الحاكم المدني الأمريكي أو السياسة الأمريكية تجاه العراق، واتسمت العلاقة بين الطرفين بالتوافق التام في مختلف القضايا، لكن هذا التوافق ما لبث أن تغير، بعد صدور القرار التركي بإرسال قوات إلى العراق.

إذ أصدر مجلس الحكم الانتقالي قراراً بالإجماع رفض فيه استقدام قوات تركية إلى العراق، تحت أية ذريعة كانت. ومارس المجلس ضغوطاً مضادة على الحاكم المدني الأمريكي للحيلولة دون تجاوبه مع القرار التركي.

قابلت الحكومة التركية، هذا الموقف بعدم ارتياح بالغ، إذ أكد

رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء «إننا لا نفهم لماذا هذا الموقف السلبي نحن سنذهب إلى هناك من أجل تعجيل عملية السلام والاستقرار ومساعدة العراق ليندمج مع العالم».[1]

وكانت الأحزاب الكردية العراقية، أكثر القوى الممثلة في مجلس الحكم الانتقالي اعتراضا والأشد ضغطاً على الإدارة المدنية الأمريكية، لرفض دخول القوات التركية إلى العراق. على الرغم من التأكيدات بأن القوات التركية لن تتواجد في المناطق الكردية، وإنما سيكون موقع انتشارها غرب العراق.

القرار التركي أثار مخاوف الأحزاب الكردية العراقية، بأن تركيا تسعى إلى الحيلولة دون تأسيس كيان مستقل لهم، حتى ولو ضمن فيدرالية عراقية، على ضوء التوافق التركي الأمريكي، الذي بدا واضحاً بعد احتلال العراق، على عدم السماح بتأسيس أي كيان كردي انفصالي في شمال العراق.

إضافة إلى ذلك إن الأحزاب الكردية العراقية، ترى إن تواجد قوات تركية في أي مكان في العراق، حتى لو كان بعيداً عن مناطقهم في الغرب أو الوسط، يمكن أن يؤدي إلى دعم الأقلية التركمانية في الشمال على حسابهم، خاصة وان مرحلة ما بعد احتلال العراق شهدت مناوشات واشتباكات بين الطرفين، دفعت أصوات من داخل تركيا ذاتها إلى المطالبة بتدخل تركي لدعم تركمان العراق.[1]

---

(1) جريدة ملليت ، 2003/10/11

(1) جريدة ترجمان ، 2003/5/7

إن الثقة المفقودة والشكوك بين الأكراد العراقيين والأتراك، شكلت عقبة هامة أمام الإدارة الأمريكية، في توفير الأجواء السياسية والجغرافية والعسكرية، إضافة إلى النفسية المجهدة لنجاح مشروعها في العراق، فكلا الطرفين يصر على عدم إعطاء دور للآخر في هذه الحرب وهو الأمر الذي هدد بفشل المشروع الأمريكي – البريطاني في العراق، حال اندلاع الصراع المسلح بين الأتراك والأحزاب الكردية العراقية.

وفي محاولة لطمأنة مجلس الحكم الانتقالي المؤقت من مسألة المشاركة العسكرية التركية في العراق، أكد عثمان باكسوت سفير تركيا في بغداد، إن هدف تركيا ليس القدوم إلى العراق بصفتها قوة احتلال، نأمل أن نكون عاملاً ودياً لإحلال الاستقرار وإعادة الأعمار، جاء ذلك خلال لقائه يوم 8 تشرين الأول 2003 مع أياد علاوي الرئيس الدوري لمجلس الحكم المؤقت، أي بعد يوم واحد من إقرار البرلمان التركي إرسال قوات إلى العراق.

وحذر مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وعضو مجلس الحكم الانتقالي المؤقت «من انقلاب أمني إضافي في العراق، إذا دخلته قوات تركية ... وان وجود مثل هذه القوات لن يوفر الأمن ولكن سيخلق مشاكل نحن في غنى عنها وقد أبلغنا الأمريكيين بهذا الموقف وهم يتحملون مسؤولية النتائج إذا أنفلت الوضع الأمني ... ونؤكد نحن ضد دخول أية قوات من أية دولة مجاورة لنا، لأن كل جار له جدول أعماله وهناك حسابات من هذا الطرف أو ذاك داخل العراق ضد القوى الإقليمية».[1]

---

(1) جريدة الأهرام القاهرية، 2003/11/7

رد فعل جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، كان متوافقاً مع البارزاني فقد قال أن لا أحد في العراق يريد استقدام قوات تركية، وليس من تركيا بل من كل دول الجوار.[2]

الرد الأعنف على تلك التصريحات جاء من المؤسسة العسكرية التركية، على لسان الجنرال الكر باشبوغ مساعد رئيس الأركان الذي حذر بأن الجيش التركي سيقوم بالرد المناسب إذا ما هاجم الأكراد العراقيين خطوط إمداده عبر شمال العراق مؤكداً إن القوات المسلحة التركية لديها القدرة والقابلية على حماية نفسها.[3]

ونشرت الصحافة التركية تحذيرات فوزي شافي عرفان – رئيس بلدية الفلوجة – إحدى المناطق المرشحة لانتشار الجنود الأتراك فيها – بأن مجيء القوات التركية إلى المنطقة سيزيد فترة الاحتلال وان مقاومة الاحتلال أمر مشروع... وإذا جاءت القوات التركية إلى الفلوجة فإنها ستنال جزاءها.[1]

3. المحور الإقليمي

كان القرار التركي المنسجم مع المطالب الأمريكية، يهدف إلى تجاوز التأثيرات السلبية التي أصابت العلاقات التركية – الأمريكية. الناجمة عن الموقف السابق بعدم المشاركة في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، لتكون طرفاً مشاركاً في الأمور كافة

---

(2) جريدة ملليت ، 2003/10/8

(3) www.cnn.arabic.com/13/10/2003

(1) جريدة ملليت 2003/10/9

المتعلقة بإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط، وبما يجعل تركيا عنصراً محورياً مؤثراً في شؤون المنطقة ويحول دون خطر التهميش الذي كان يهدد تركيا في حالة عدم استجابتها للمطالب الأمريكية.

سعت تركيا بقرارها الجديد، إلى تحقيق هدفين أساسيين: الأول اعتراف غير مباشر من الولايات المتحدة بأن العراق مجال حيوي لتركيا وبالتالي يحق لها التدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية العراقية، وبخاصة ما يتعلق بشمال العراق.

والثاني إن مشاركة تركيا في إعادة صياغة الوضع السياسي الناشئ بالعراق في ظل الاحتلال، تستطيع تأمين جارها الشرقي بما لا يصبح مصدراً لتهديدها في المستقبل.(2)

التأثيرات الايجابية التي كانت الحكومة التركية، توقعتها من قرارها بإرسال قوات إلى العراق، بدت غير قابلة للتحقيق بعد بروز معارضة إقليمية للقرار التركي، إضافة للمعارضة الداخلية والعراقية. فقد برزت خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن إرسال قوات تركية إلى العراق، في الاجتماعات التمهيدية لقمة الدول الإسلامية في ماليزيا.(1)

كما أبدت إيران رفضاً واضحاً للوجود العسكري التركي المحتمل في العراق، وحثت تركيا على التشاور مع جيران العراق، قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن، لخشية إيران من أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة نفوذ تركيا في العراق، بما يقلب المعادلة الراهنة في غير

---

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مصدر سابق، ص 234.

(1) جريدة الأهرام القاهرية، 2003/10/12.

صالحها، لذا عملت وبكل ما في وسعها لإقصاء تركيا عن الساحة العراقية.

وأوفدت إيران، حسين موسوي نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني إلى أنقرة لإبلاغ تركيا بموقفها المعارض لإرسال قوات تركية إلى العراق. وأكد موسوي في حديث لشبكة (NTV) التركية: «إن طهران تنصح أنقرة بعدم الإقدام على مثل هذه الخطوة التي يجب التشاور بشأنها مع جيران العراق... وان وحدة العراق خط أحمر بالنسبة لإيران وإنها على استعداد لخوض حرب من أجل منع تقسيم العراق»!![2]

وتحرك مسعود البارزاني وجلال الطالباني إلى الخارج لتفسير حقيقة وأبعاد الموقف المعارض لدخول القوات التركية إلى العراق، وكانت زيارة مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وعضو مجلس الحكم الانتقالي المؤقت، إلى مصر من أسرع وأبرز هذه الاتصالات.

وتلتها زيارة جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني وعضو مجلس الحكم الانتقالي إلى مصر أيضاً. حيث التقيا مع عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية وأحمد ماهر وزير الخارجية المصري – آنذاك – حيث طلبا دعم مصر والجامعة العربية لمجلس الحكم الانتقالي في معارضته دخول قوات تركية إلى العراق، لما يسببه ذلك من تفاقم الأوضاع الأمنية وما يحدثه من توتر في العراق. ولا شك في أن مصر وبعض الدول العربية لعبت

(2) جريدة الأهرام القاهرية، 2003/8/27.

دوراً إقليمياً في ثني تركيا عن قرارها إرسال قوات إلى العراق.[1]

أسهمت التداعيات تلك في عدول حكومة حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية التركية عن المشاركة في إرسال قوات إلى العراق، وإغلاق هذا الملف رغم موافقة البرلمان التركي.

جاء عدول تركيا في أعقاب المشاركة في مؤتمر دول الجوار للعراق، الذي دعت إليه سوريا في نهاية شهر تشرين الأول 2003، حيث تم الاتفاق فيه على عدم إرسال قوات إلى العراق من دول الجوار.[2]

وجاءت ردود الفعل حول تراجع تركيا عن قرارها متباينة من الأطراف الثلاثة المعنية (تركيا، العراق والولايات المتحدة)، فقد قال (رجب طيب أردوغان) رئيس الوزراء «كان طلب الولايات المتحدة مهماً بالنسبة لنا، ولكن ما أود إيضاحه، انه ليس طموحنا أن نكون في العراق...كانت مجرد استجابة لهذا الطلب... إن مجلس الحكم العراقي غير قادر على التعبير عن وجهة نظر العراقيين بشأن موضوع استقدام الجنود الأتراك، لأن الإرادة ذات السيادة في تلك الدولة الآن هي إرادة الولايات المتحدة، كما نعرف جميعاً».[1]

وأعلن وجدي غونول وزير الدفاع التركي أن تركيا تحتفظ بحقها في إرسال تعزيزات لقواتها المنتشرة في شمال العراق منذ

---

(1) أحمد حمروش، العراق وتركيا في إطار دول المنطقة، الأهرام القاهرية، 2003/11/11.

(2) نفس المصدر، 2003/11/11.

(1) شبكة سي أن أن 2003/10/19 www.cnn.arabic

عام 1997، لمكافحة المتمردين الأكراد في تركيا.[2]

أما (هوشيار زيباري) وزير الخارجية، فقد أكد أن التراجع التركي جاء استجابة على ما يبدو لاعتراض جماعي من مجلس الحكم العراقي المؤقت، الذي لا يريد مشاركة جنود من دول مجاورة في حفظ السلام لوجود حساسيات عدة، ولان لهذه الدول أهدافها وأغراضها الخاصة.[3]

رد الفعل الأمريكي كان متميزاً، إذ أعرب كولن باول وزير الخارجية الأمريكي، عن شكره لاستجابة تركيا الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة مؤكداً على أن القوات الأمريكية ستضرب المتمردين الأكراد الأتراك الذين يختبئون في شمال العراق، وهو مطلب أساس لتركيا طالما سعت إليه لخشيتها من تجدد العنف الانفصالي داخل أراضيها.[1]

وقد جَنت تركيا من قرارها بالموافقة على إرسال قوات إلى العراق، ومن ثم التراجع عن ذلك القرار، فائدتين أساسيتين هما:-

الأولى: إصلاح جسور العلاقات مع الولايات المتحدة بقرار الاستجابة للطلب الأمريكي بإرسال قوات تركية إلى العراق.

الثانية: تخفيف الضغوط السياسية والاقتصادية التي واجهتها حكومة (رجب طيب أردوغان) من المعارضة التركية والرأي العام

---

(2) جريدة صباح 2003/11/4

(3) إذاعة بي بي سي 2003/10/27

(1) جريدة زمان ، 2003/11/7

التركي، بعد التراجع عن قرار الحكومة.

الفصل الخامس

احتلال العراق وتأثيراته على تركيا

كان الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، زلزالا مدمرا أتى على البنى التحتية والثقافية والصناعية والعسكرية للدولة، واحدث تغييرا في التوازن الإقليمي الذي كان سائداً ، فأصبح النفوذ الإيراني في المنطقة يشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج العربي والمنطقة.

وأفرز الاحتلال واقعا جديدا في شمال العراق يعد من أبرز تحديات الأمن القومي التركي، لانعكاساته السلبية المباشرة على واقع القضية الكردية في جنوب شرق تركيا وتطوراتها. لم تكن الخيارات التركية سهلة ومتاحة لمواجهة تلك التداعيات في خضم انهيار المشروع الأمريكي في العراق برمته عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وخروج الموقف عن السيطرة الأمريكية وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق.

الخسائر المادية والبشرية الكبيرة التي منيت بها قوات الاحتلال الأمريكي نتيجة ضربات المقاومة العراقية جعلت الإدارة الأمريكية تواجه صعوبات في الخروج من المستنقع العراقي وغير قادرة على أية مواجهة عسكرية أخرى في العالم وانحسار أحلام إدارة بوش بالنصر في العراق وفشلها في الشرق الأوسط والعراق.

لقد خلق الاحتلال وتداعياته، وضعا شاذا في المنطقة، الحق أضرارا بتركيا الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، حيث ساعد وضع حكومة بغداد الضعيفة على تنامي وبروز النزعة الانفصالية للأحزاب الكردية في العراق،الساعية بقوة للحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية، منها ضم كركوك الغنية بالنفط ومناطق أخرى من محافظتي نينوى وديالى إلى إقليم

كردستان والاستحواذ على حصة أكبر من مبالغ الأعمار والترويج لخارطة دولة كردستان الكبرى التي تضم مناطق وجود الأكراد في إيران وتركيا وسوريا.

فكيف تعاملت تركيا مع الواقع الراهن للاحتلال واستمراره؟

1. بذلت تركيا جهودا دبلوماسية حثيثة مع الولايات المتحدة ودول الجوار العراقي، للحفاظ على وحدة وسلامة العراق وعدم السماح بتجزئته إلى أقاليم ذات استقلالية عالية عن الحكومة المركزية لمنع الأكراد من تحقيق مطامحهم الانفصالية.
2. نشر أكثر من 60 ألف جندي تركي على الحدود مع العراق،([1])، للتلويح بورقة الضغط العسكري من خلال قيام القوات المسلحة التركية بشن هجمات داخل المنطقة الشمالية بين فترة وأخرى بحجة ضرب مقرات عناصر حزب العمال الكردستاني التركي، حتى لا تتمكن الأحزاب الكردية العراقية التفكير بفرض قيام الدولة الكردية في شمال العراق، كأمر واقع في أية متغيرات سياسية دولية مفاجئة وللإيحاء بان القوات التركية على مقربة من الحدود للإطاحة بتلك الدولة ساعة إعلانها.
3. العمل بمختلف الاتجاهات المتاحة لضمان عدم ضم كركوك إلى إقليم كردستان الحالي. وإشارة تقرير بيكر – هاملتون في توصياته إلى ضرورة إرجاء الاستفتاء بشان كركوك

([1]) إذاعة بي بي سي 2007/10/13

وعرض الموضوع على التحكيم الدولي،يمثل استجابة أمريكية لرغبات الحليفة تركيا في التحفظ على الأطماع الكردية في كركوك.

4. دعم النفوذ السياسي للعرب والتركمان في محافظتي كركوك والموصل وكذلك المنتشرون منهم في إقليم كردستان للمحافظة على التوازن العرقي في هذه المناطق والحيلولة دون التوسع الكردي فيها على حساب العرب والتركمان.
5. تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع سوريا وإيران وتفعيل التنسيق والتعاون الأمني لتضيق الخناق على الحزبيين الكرديين وكبح طموحاتهما الانفصالية.
6. التهديد بالإغلاق الجزئي لمنفذ زاخو الحدودي التجاري مع العراق وسحب الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان، لإضعاف بنيته التحتية والتأكيد على إن عصب الحياة الاقتصادي للمنطقة تتحكم فيه تركيا، وهي تملك خياراً إضافيا بفرض حظر اقتصادي وتجاري لمواجهة إعلان تشكيل أية حكومة كردية.

احتلال العراق .. وتأثيراته على تركيا

قلبت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، موازين المنطقة سياسيا وعسكريا، فانهار العراق الذي كان يشكل اكبر رادع

وعامل توازن عربي مقابل إيران، وزاد النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، وانشق الصف العربي الذي كان قائما، وأصبح العراق بعد انقضاء أكثر من ستة أعوام على الاحتلال، أضعف من أي زمن مضى. فمستقبل الدولة وسيادتها في حكم المعلق. وما تزال النزاعات الأساسية قائمة بين الأحزاب والمجموعات الرئيسة الحاكمة وتفشي الفساد واستمرار تردي الوضع الأمني الذي يدفع باتجاه المزيد من التعقيد.

كما جاءت دعوات بعض الأحزاب لإنشاء هياكل منفصلة مثل إقليم الجنوب، متزامنة مع تصريحات المسئولين في إقليم كردستان المهددة بإعلان الدولة الكردية والانفصال عن العراق في حال عدم الاستجابة لمطالبها في كسب المزيد من المزايا السياسية والمالية على حساب حكومة بغداد.

وبدا أن فراغا سياسيا بدأ يظهر في منطقة الشرق الأوسط مع تراجع التضامن العربي وتوسع النفوذ الإيراني. لذلك تمحورت الإستراتيجية السياسية التي وضعها حزب العدالة والتنمية الحاكم على توسيع تركيا لنفوذها في الشرق الأوسط ومواجهة التحدّيات الجديدة المحلية والإقليمية والدولية، بسياسة متوازنة تضمن تحقيق مصالحها القومية.

وتخدم توجهاتها في التحول من قوة إقليمية إلى قوة عالمية. إذ تقف تركيا أمام العديد من الخيارات الصعبة، تجاه القضية الكردية منها اللجوء إلى الإصلاح السياسي ومعالجة القضية داخليا أو انتهاج سياسة أكثر تشدداً ضد الأكراد في تركيا والعراق في نفس الوقت، وهو خيار صعب قد يؤدي إلى إشعال حرب إقليمية، ترى تركيا أنها

ليست من أولوياتها السياسية، لكن احتمالاتها تبقى قائمة عند تعرض الأمن القومي التركي إلى تهديدات خطيرة.

خيار الإصلاح، الطريق الذي سلكته حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان، فقد منحت الأكراد في غضون السنوات الماضية عدداً كبيراً من الحقوق فاق كثيراً ما منحته لهم الحكومات السابقة. وأصبحت اليوم مجموعة من الأمور واردة الاحتمال كإصدار صحف باللغة الكردية وتنظيم حلقات لدراسة اللغة الكردية وتقديم برامج للإذاعة والتلفزيون بهذه اللغة، وإن رافقت ذلك شروط متشددة. بالإضافة إلى ذلك فإن الأكراد الأتراك استفادوا من التحسن العام الذي طرأ على تشريعات حرية التعبير عن الرأي المتزامن مع ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي[1].

وأبدت تركيا في سياستها الخارجية ذات الأبعاد المتعدّدة، قدراً كبيراً من المسؤولية السياسية لمواجهة هذه التحدّيات الجديدة التي تواجهها والمحافظة على علاقاتها الدبلوماسية مع كلِّ الممثِّلين الدوليين من دون أن تتخلى في ذلك عن هدف نيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

أما التحديات التي واجهتها تركيا بسبب الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق فهي:-

أصبح شمال العراق مأوىً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للمجاميع المسلحة لحزب العمال الكردستاني التركي، ومركزاً لتجنيد وتدريب الأكراد الأتراك، وقاعدة أمينة لانطلاق نشاطاتهم ضد تركيا، بدعم

---

[1] سوزانه غوستن ، **سياسة الحكومة التركية تجاه الأكراد،** *مقال* مترجم

ومساندة أبناء جلدتهم من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. أدى كل ذلك إلى ارتفاع حصيلة النشاطات والعمليات المسلحة لعناصر الحزب داخل تركيا.وبهدف إظهار إدارة الرئيس الأمريكي بوش مساندتها لتركيا في الحرب على الإرهاب باعتبارها(pkk) منظمة إرهابية وفقا لمعاييرها، تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة تركيا في تلك المواجهة وتزويدها بمعلومات استخبارية عن نشاطات الحزب ومواقع انتشاره داخل الأراضي العراقية.

ممارسة اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة وبتنسيق ودعم كردي ضغوطاً سياسية على مراكز صنع القرار في أمريكا للتأثير سلبا على العلاقات الأمريكية-التركية، ونجحت تلك الضغوط في اتخاذ لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي قراراً في تشرين الأول 2007 حول اعتبار الجرائم التي ارتكبت بحق الأرمن في الإمبراطورية العثمانية إبادة جماعية، مما أثار سخطاً شديداً داخل المؤسستين السياسية والعسكرية في تركيا. كذلك الترويج لحملة عن انتهاكات تركية لحقوق الأكراد، غايتها تشويه صورة الواقع السياسي لتركيا وعرقلة قبولها في عضوية الاتحاد الأوربي.

تأهيل وتنظيم ودعم التركمان والعرب في شمال العراق، سياسيا وماليا لبناء جبهة معارضة قوية قادرة على كبح مطامح الحزبين الكرديين في الاستحواذ على كركوك وضمها إلى إقليم كردستان لإدراك الأتراك أهميتها الاقتصادية في تعزيز النوايا الانفصالية للحزبين الكرديين .

سعي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني للتأثير على العلاقات الأمريكية- التركية بإثارة الخلافات وخلق

المشاكل، إدراكا لحقيقة أن متانة تلك العلاقات ستكون على حساب علاقاتهما مع أمريكا وعلى حساب مصالحهما معها.
تنامي الدور السياسي للأكراد الأتراك داخل المؤسسات الرسمية التركية، بدعم وإسناد من الحزبين الكرديين العراقيين، فقد نجح 20 مرشحا كرديا مستقلا من الفوز بعضوية البرلمان التركي، مما أهلهم لإنشاء كتلة نيابية كردية للمرة الأولى في تاريخ تركيا، بعد تشكيل حزب المجتمع الديمقراطي (DTP) الذي بدأت تزداد شعبيته في منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية التركية، على الرغم من اتهام بعض الأوساط السياسية التركية للحزب، بأنه واجهة لحزب العمال الكردستاني التركي(PKK).
اتساع حركة التنمية في كردستان العراق، التي يرى الأتراك إنها تسهم في استكمال البنى التحتية لتشكيل الدولة الكردية في شمال العراق، حيث تعمل قيادات الحزبين الكرديين على ترسيخ فكرتها كمشروع أساسي وحيوي يمثل النواة لمستقبل إنشاء دولة كردستان الكبرى في المنطقة.

مدى تأثير تركيا على مسار الاحتلال؟

تحظى تركيا بثقة الولايات المتحدة كحليف إستراتيجي في المنطقة، ولهذا فان معظم توجهات الحكومة التركية نحو العراق، تنسجم بشكل عام مع أهداف السياسة الأمريكية في العراق والمنطقة. ولا تتعارض معها إلا فيما يتعلق بمقتضيات الأمن القومي

التركي وتحديداً القضية الكردية، فقد حدثت خلافات بسيطة بين الولايات المتحدة وتركيا حول العمليات العسكرية التركية لضرب الأكراد الأتراك في شمال العراق، تم تجاوزها، حيث ترى الولايات المتحدة إن الشاغل الأساس للأمن القومي التركي، يمكن حله سياسياً بالتعاون بين الحكومة العراقية والتركية الأمريكية.

ويبقى الدور السياسي والعسكري التركي، حيوياً ومسانداً للولايات المتحدة في حربها على العراق. إذ لا غنى لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق عن الدعم اللوجستي والتسهيلات العسكرية القادمة من قاعدة إنجرليك التركية. وباستطاعة تركيا أن تلعب دوراً سياسياً يخدم المصالح الأمريكية في العراق إذا اقتضت متطلبات المرحلة القادمة ذلك.

ومن هنا فان التنسيق التركي- الأمريكي، قائم تجاه مختلف قضايا الشأن العراقي ذات الأهمية، ومنها دعم تركيا لإقامة حكومة عراقية مركزية قوية تبسط نفوذها على الجميع مناطق العراق بضمنها إقليم كردستان، وإحباط أية مساعٍ كردية لإعلان الانفصال.

كما ترغب تركيا بتحقيق تقارب وتنسيق عربي سني – شيعي داخل الحكومة المركزية وفي البرلمان، لان ذلك يسهم في تقوية الحكومة المركزية ويضعف دور الأكراد داخل البرلمان ويمنعهم من تمرير قرارات سياسية كتلك التي تتعلق بالأقاليم أو النفط أو موضوع كركوك.

وتحاول تركيا تعزيز دور الحكومة المركزية باتخاذ قرارات ملزمة ومؤثرة فيما يتعلق في ضبط الحدود العراقية مع تركيا والتعاون في المجال العسكري لطرد عناصر (pkk) من شمال العراق وتوقيع اتفاقيات أمنية تضمن تحقيق ذلك.

وتقوم تركيا حاليا بتدريب حوالي 110 عسكري من العراق ضمن إطار بعثة الناتو لتدريب القوات العراقية.

يدرك الساسة الأتراك جيدا، إن القيادات الكردية في شمال العراق تحاول بكل جهدها إثارة خلافات كبيرة بين تركيا والولايات المتحدة، ولهذا فأن صانعي القرار التركي حذرين جداً في تعاملهم مع القضية الكردية والوضع القائم في شمال العراق،ويحرصون على أن يحظى القرار التركي بخصوص ذلك الوضع بتأييد أو رضا الولايات المتحدة أو ضمان غض نظرها عما ستقوم به تركيا.

إن معطيات الواقع الراهن للتحالف الأمريكي – التركي تدلل انه تحالف إستراتيجي سياسي وعسكري قديم أثبت فاعليته في خدمة المصالح المشتركة لكلا البلدين، وهو أقوى من التحالف الأمريكي-الكردي الناشئ حديثا ولهذا فان كفة المصالح الإستراتيجية الأمريكية تميل لصالح التحالف مع تركيا وسياستها تجاه الوضع في شمال العراق التي لا تتعارض مع مصالح الوجود الأمريكي في العراق.

يدعم ذلك رغبة أمريكية في أتاحت المجال لنفوذ تركي مؤثر في العراق، ينسجم مع مصالح الاحتلال الأمريكي، ويساعد على إضعاف النفوذ الإيراني المتزايد داخل العراق.لأن تركيا تحظى بقبول أكثر من الوجود الإيراني المتنامي في العراق والوطن العربي، وهذا القبول داخلياً وعربياً يساعد الولايات المتحدة إستراتيجياً في خلق موازنات سياسة عراقية داخلية تنسجم مع المصالح الأمريكية بمحصلتها النهائية.

المصـــــــادر

أولاً. الكتب

أ. الكتب باللغة العربية

1. إدريسي، محمد السعيد(دكتور) النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
2. أحمد، حسن بكر، العلاقات العربية- التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.
3. التميمي، عبد الملك خلف، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
4. حسين ، فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية والتركية وفي الرأي العام، مطبعة اشبيلية ط3، بغداد، 1977.
5. حسين، فاضل مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، مطبعة الحرية، ط2، بغداد، 1967.
6. حقائق عن الحدود العراقية- الايرانية، إصدار وزارة الخارجية العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1960.
7. الجميل، سيار(دكتور) العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
8. حمادة، بسيوني إبراهيم (دكتور) دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت، 1993.

9. الحصري، خلدون ساطع - تحقيق،أوراق ناجي شوكت، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977.
10. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية ج1، منشورات دار الكتب / ط/5، بيروت، 1978.
11. الحسني، عبد الرزاق، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1976.
12. حمزة، كريم محمد، ودهام محمود الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
13. الداقوقي، إبراهيم (دكتور) وآخرون، العلاقات العربية- التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1995.
14. الداقوقي، إبراهيم (دكتور) صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
15. الداقوقي، إبراهيم(دكتور) صورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2001.
16. رجب، يحيى حلمي(دكتور) أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج1، مركز دراسات المحروسه للبحوث والنشر، القاهرة، 1997.
17. الريس، رياض نجيب، رياح السموم، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991 – 1994، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط4، 1998.
18. السبعاوي، عوني عبد الرحمن العلاقات العراقية- التركية (1932-1958) مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1986.
19. السبعاوي، عوني عبد الرحمن وعبد الجبار عبد مصطفى

النعيمي، العلاقات الخليجية- التركية معطيات الواقع وآفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

20. سميسم، حميدة (دكتورة) الحرب النفسية – مدخل، دار الحرية، بغداد، 2000.
21. الصمانجي، عزيز قادر، التاريخ السياسي لتركمان العراق، بيروت، 1991.
22. الضابط، شاكر صابر، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1955.
23. العبيدي، حسيب عارف وآخرون، آسيا وأفريقيا والحرب العراقية الإيرانية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986.
24. عبد القادر، العقيد الركن صلاح الدين، أضواء على بعض الأحلاف والاتفاقيات والمنظمات الدولية، مطبعة التايمز، بغداد، 1971.
25. عصاصه، سامي(دكتور) هل إنتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت، 1994.
26. العلاف ، إبراهيم خليل ، الولايات المتحدة ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق ، مركز الخليج للأبحاث، الشارقة، 2006.
27. غفور، عبد الجبار قادر(دكتور) وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات، جامعة الموصل،1988.
28. الكيالي، ماجد، المشروع الشرق أوسطي، أبعاده مرتكزاته، تناقضاته ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998.

29. الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996.
30. محمد، صباح محمود (دكتور)، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، مركز البحوث والدراسات ،بيروت، 1996.
31. معوض، جلال عبد الله(دكتور)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
32. مشتاق، طالب، مذكرات سفير عراقي في تركيا 1958-1965، ط1، بيروت، 1969.
33. الناصري، خليل إبراهيم، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية- التركية مطبعة الراية بغداد، 1990.
34. نور الدين، محمد (دكتور) تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997.
35. نور الدين، محمد (دكتور) - تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.
36. نور الدين ، محمد(دكتور) حجاب وحراب، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا. رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2001.
37. نور الدين، محمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004.
38. الهرمزي، أرشد- التركمان والوطن العراقي، منشورات وقف كركوك، إسطنبول، 2003.

ب. الكتب المترجمـة

39. أوغلو، أرسين كلايجي(دكتور) وآخرون، العرب وجوارهم الى أين؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
40. أومليل ، علي (تحرير وتقديم)، العرب والأتراك الاقتصاد والأمن الإقليمي ،منتدى الفكر العربي،عَمان ،1996.
41. بليكس، هانز، نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
42. حسني، خليل إبراهيم (المترجم) العــراق في الوثائــق البريطانية 1958-1959، ج1، بيت الحكمة،بغداد 2000.
43. روبنس، فليب- تركيا والشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
44. روجرز، بيتر وبيتر ليدون، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،1997.
45. صويصال، إسماعيل وآخرون، العلاقات العربية- التركية، من منظور تركي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1993.
46. السويدي، جمال سند (تقديم) مجموعة باحثين، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، مركز دراسات الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 1998.
47. سيمونز، جيف، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في

إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، 2004.
48. فولر، جراهام، العراق في العقد المقبل: هل سيقوى البقاء حتى عام 2002، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1999.
49. كرامر، هاينتس، تركيا المتغيرة، تبحث عن ثوب جديد، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
50. يافوز، م. هاكان، العلاقات التركية- الإسرائيلية، من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

ج. الكتب باللغة التركية

51. John Bulloch & Adel Darwish, Türkçesı Mehmet Harmancı, Su Savaşları, Altın Kıtaplar, Istanbul , 1994.
52. Mehemet Sağnak, Medya Poltik (1983-1993) Yillar Arasinda, medya Ilişkileri, Istanbul, 1996
53. Ilhami Soysal, Dünyada ve Türkiye'de Masonluk ve Masonlar, Der Yayinlari, 4. Basim, 1988, Istanbul.

د. الكتب باللغة الانكليزية

54. Turkey's statistical, yearbook-2004, state institute of statistics, Prime Ministry, Ankara, 2005.
55. Reflections of Iraq operation in Turkey, Ankara, Hurriyet in 2003.

ثانياً. الصحف والدوريات

أ. الدوريـات

56. مجلـة المسـتقبل العربـي العـدد 297 تشـرين الثـاني، 2003، مركز دراسات الوحدة بـيروت.
57. مجلــة دراســات الشــرق الأوســط، الجامعــة المستنصــرية، بغداد، العدد الأول، 1997.
58. مجلة قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية رأس الخيمة، العدد الأول، 1998.
59. مجلـة المسـتقبل العربـي، العـدد 290، نيسـان2003، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
60. مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد 131 كـانون الثـاني، 1998، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
61. مجلــة السياســة الدوليــة العــدد 135، ينــاير 1999، مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
62. مجلــة السياســة الدوليــة، العــدد 141 ينــاير، 1999، مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
63. مجلــة السياســة الدوليــة، العــدد 156، نيســان 2004 مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
64. مجلة العالم الاسلامي العدد 1808، تشرين الاول، 2003.

ب. الصحف

65. صحيفة حريت التركية، بعض أعداد عام 2003
66. صحيفة جمهوريت التركية،2003/2/20، 2003/3/2.

67. صحيفة راديكال التركية 2003/2/21 ، 2003/3/2.
68. صحيفة زمان التركية 2003/3/3 .
69. صحيفة صباح التركية 2003/2/23 ، 2003/3/2 .
70. صحيفة القبس الكويتية 2003/2/23 .
71. صحيفة ملليت التركية ، بعض أعداد عام 2003.
72. صحيفة مللي غازيته التركية، بعض أعداد عام 2003.
73. صحيفة يني شفق التركية 2003/1/5.

ج. التقارير

74. التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- الأهرام، القاهرة 2003.

المؤلف في سطور

* من مواليد بغداد 1959

* حاصل على شهادة الدكتوراه بالإعلام من جامعة بغداد- كلية الإعلام، اختصاص صحافة تركية – تحليل مضمون.

* دبلوم لغة تركية – جامعة انقره معهد تعليم اللغة التركية للأجانب.

* بدأ عمله الصحفي محررا في جريدة الإعلام الصادرة عن جامعة بغداد- كلية الآداب قسم الإعلام عام1979.

* صحفي في جريدة الجمهورية التابعة لوزارة الإعلام العراقية منذ عام 1980.

* مستشار صحفي في قنصلية جمهورية العراق - اسطنبول 1988-1991.

* عضو عامل في نقابة الصحفيين العراقيين وعضو اتحاد الصحفيين العرب.

* نشر عدة مواضيع في الصحافة العراقية وعلى شبكة الانترنيت.

*نال عام 2001شهادة الدولة التقديرية من رئاسة الوزراء للكفاءة في مجال العمل .

Email abdulkarimali99@yahoo.com: